وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة زيـــان عاشور الجلفـــة

كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

العنوان :

السياسات التجارية و أثرها على حجم و اتجاه التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري (دراسة حالة الجزائر 2009 – 2019)

من إعـداد :

عبداللاوي الزهرة

تمت مناقشتها يوم : 05/28/ 2023 من طرف اللجنة المكونة من:

يحياوي عبدالحفيظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	رئيسا
كاكي عبد الكريم	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجلفة	مشرفا و مقررا
عزالدين علي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجلفة	ممتحنا
سالمي ياسين	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الجلفة	ممتحنا
بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة المسيلة	ممتحنا
بلخير العربي	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي آفلو	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department : Commercial Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Commercial Sciences

Specialty: International Finance and Trade

Title:

Trade policies and their impact on the size and direction of foreign trade in light of trade openness (Algeria Case Study 2009-2019)

Prepared by:

Abdellaoui zohra

Discussed and publicly approved on 23/05/2023 By the committee composed of:

Yahiaoui abdelhafid	Professor	**University of Djelfa**	**President**
Kaki Abdelkarim	Professor lecturer A	**University of Djelfa**	**Rapporteur**
Azedinne Ali	Professor lecturer A	**University of Djelfa**	**Examiner**
Salmi yacine	Professor lecturer A	**University of Djelfa**	**Examiner**
Benlakhdar said	Professor lecturer A	**University of MSila**	**Examiner**
Belkheir larbi	Professor lecturer A	**University center of Aflou**	**Examiner**

University Year: 2022 / 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ
إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

[البقرة: 32]

الشكر و العرفان

لا يسعني إلا أن أشكر الله عز وﷻ أولا على توفيقه لي و أن أشكر الذين

كانوا وراء إنجاز هذا العمل و ساهموا فيه كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور " كاكي عبد الكريم" على ما قدمه لي من ملاحظات و تشجيعات و حث على الاستمرار، فكانت توجيهاته و إرشاداته ذات منفعة وفائدة لي .

كما أشكر الأستاذ الدكتور "صديقي النعاس" على مجهوداته و دعمه .

و أشكر كل أساتذتي في جميع مراحل مشواري الدراسي،

و بالأخص الأستاذ الدكتور "يحياوي عبد الحفيظ" الذي قام بالإشراف على إعداد

مذكرتي الليسانس و الماستر.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة الأطروحة.

الإهداء

إلى من أوصى بهما الله و رسوله الكريم و جعل رضاه من رضاهما و طاعته من طاعتهما "والداي العزيزين" حفظهما الله.

إلى الشموع التي أضاءت حياتي "إخوتي".

إلى صديقاتي : نبيلة ، خيرة، سميرة.

إلى صديقاتي بالدفعة : دلال، سعيدة، إيمان.

إلى زملاء الدفعة.

إلى جميع الأهل و الأصدقاء.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري، و هذا من خلال عرض لأهم مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، منذ الاستقلال و لغاية بداية الانفتاح التجاري في بداية التسعينات، حيث غيرت مسار اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ثم إلى التحرير التام لقطاع التجارة الخارجية، من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم، حيث تم استعمال المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، للسياسات التجارية و الانفتاح التجاري ، و الأسلوب التاريخي و الذي تناولناه في استعراض أهم هذه السياسات و أهم الإصلاحات الاقتصاديةالتي قامت بها الجزائر، هذا بالإضافة إلى المنهج التحليلي لإسقاط المفاهيم النظرية على الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (2009-2019).

و قد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و من بينها أن عملية تحرير التجارة الخارجية لم تحقق الهدف المتوقع و المخطط له و المتمثل في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات و النهوض بقطاع التجارة الخارجية، رغم الجهود المبذولة بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات ، و قد أوصت الدراسة إلى ضرورة مواصلة عملية التحرير التجاري من أجل النهوض بالمنتوج المحلي بغرض تحسين جودته و تنويعه، كما يجب إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، لأنها تقوم على عدم المساواة ولن تستفيد الجزائر منها على المدى الطويل سوى زيادة الواردات و انخفاض الصادرات ، بالإضافة إلى تنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية مثل الزراعة و الصناعات الإستخراجية، و تطوير قطاع السياحة ، لتعزيز و تنويع الصادرات غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية الجزائرية، الإصلاحات الاقتصادية، السياسات التجارية، الانفتاح التجاري، الميزان التجاري.

Summary:

This study aims to analyze the impact of trade policies on the size and direction of foreign trade in light of trade openness This is through a presentation of Algeria's most important stages of foreign trade liberalization and the various economic reforms it has undertaken. From independence until the beginning of trade openness in the early 1990s s economy ", in which it changed the course of its economy from one oriented to one oriented to one oriented to a market economy and then to full liberalization of the foreign trade sector, In order to keep pace with the world's economic developments, where the descriptive approach to general concepts has been used, Trade policies and trade openness, and the historical approach we addressed in reviewing the most important of these policies and the most important economic reforms undertaken by Algeria, This is in addition to the analytical approach to dropping theoretical concepts on the applied study of the situation of Algeria during the period (2009-2019.(

The study found a series of findings, including that the process of liberalizing foreign trade did not meet the expected and planned objective of diversifying exports outside the burning sector and promoting the foreign trade sector. In spite of efforts to upgrade exports outside of the fuel, the study recommended that the process of trade liberalization should be pursued in order to improve the quality and diversification of the domestic product. partnership agreement with the European Union, Because it is based on inequality, Algeria's long-term benefits will only be increased imports and reduced exports in addition to developing sectors where it has a comparative advantage such as agriculture and extractive industries, The development of the tourism sector, to promote and diversify non-oil exports.

Keywords: Algerian foreign trade, economic reforms, trade policies, trade openness, trade balance.

Résumé :

Cette étude vise à analyser l'impact des politiques commerciales sur la taille et l'orientation du commerce extérieur à la lumière de l'ouverture du commerce. De l'indépendance au début des années 90 ", dans lequel il a changé le cours de son économie d'une orientation vers une orientation vers une orientation vers une économie de marché et ensuite à la libéralisation complète du secteur du commerce extérieur, Afin de suivre le rythme de l'évolution économique mondiale, lorsque l'approche descriptive des concepts généraux a été utilisée, les politiques commerciales et l'ouverture commerciale, et l'approche historique que nous avons abordée en examinant les politiques les plus importantes et les réformes économiques les plus importantes entreprises par l'Algérie, Ceci s'ajoute à l'approche analytique de l'abandon des concepts théoriques sur l'étude appliquée de la situation de l'Algérie pendant la période (2009-2019).

L'étude a permis de constater une série de constatations, notamment que le processus de libéralisation du commerce extérieur ne répondait pas à l'objectif prévu de diversifier les exportations en dehors du secteur brûlant et de promouvoir le secteur du commerce extérieur. Malgré les efforts déployés pour améliorer les exportations en dehors du carburant, l'étude a recommandé que le processus de libéralisation des échanges soit poursuivi afin d'améliorer la qualité et la diversification du produit intérieur. accord de partenariat avec l'Union européenne, Parce qu'il est fondé sur l'inégalité, les avantages à long terme de l'Algérie ne seront que des importations et des exportations accrues et réduites en plus des secteurs en développement où il a un avantage comparatif tels que l'agriculture et les industries extractives, Le développement du secteur touristique, pour promouvoir et diversifier les exportations non pétrolières.

Mots-clés : Commerce extérieur algérien, réformes économiques, politiques commerciales, ouverture commerciale, balance commerciale.

الفهرس

الـفــهرس

الشكر و العرفان	
الإهداء	
ملخص البحث	I - III
الفهرس	V-VII
فهرس الجداول و الأشكال	IX -X
مقدمة	أ - ز
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية	1 – 39
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها	03
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	05
المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية	08
المبحث الثاني: نظريات التجارة الدولية	12
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	13
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	17
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية	18
المبحث الثالث: السياسات التجارية	22
المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية و أهدافها	22
المطلب الثاني: سياسة الحماية و الحرية التجارية و حجج الأنصار	25
المطلب الثالث: سياسة الحرية التجارية و حجج أنصارها	30
المطلب الرابع: أدوات السياسة التجارية	33
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية	41- 75
تمهيد	41
المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي	42
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح الاقتصادي	42

المطلب الثاني: أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي و الأسباب الداعية إلى الانفتاح	45
المطلب الثالث: آثار الانفتاح الاقتصادي	48
المبحث الثاني: الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية	49
المطلب الأول: ماهية الانفتاح التجاري	49
المطلب الثاني: شروط نجاح التجارة الخارجية وآثارها	54
المطلب الثالث: مكاسب تحرير التجارة الخارجية	56
المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للانفتاح التجاري	58
المطلب الأول: التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة	58
المطلب الثاني: المنظمات و تحرير التجارة الخارجية	59
المطلب الثالث: واقع التبادل الخارجي في التجارة الخارجية	71
خلاصة الفصل	75
الفصل الثالث: سياسة التجارة الخارجية و الإنفتاح التجاري في الجزائر	**77 -110**
تمهيد	77
المبحث الأول: لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري	78
المطلب الأول: سياسة التنمية في الجزائر من خلال النصوص و المواثيق	78
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الستينات والسبعينات	80
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الثمانينات و التسعينات	82
المبحث الثاني: تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر	86
المطلب الأول: مرحلة الرقابة واحتكار التجارة الخارجية	87
المطلب الثاني:التجارة الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية	93
المطلب الثالث: التجارة الخارجية ما بعد الإصلاحات	97
المبحث الثالث: تطور بنود التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008)	99
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2008)	100
المطلب الثاني: التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة(1990 – 2008)	102
المطلب الثالث : التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990 – 2008)	105
خلاصة الفصل	110

الفصل الرابع: السياسات التجارية و أثرها على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2009 – 2019)	112– 161
تمهيد	112
المبحث الأول: المنظمات الدولية و قطاع التجارة الخارجية في الجزائر	113
المطلب الأول : البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر	113
المطلب الثاني : اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	119
المطلب الثالث : محاولات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية	124
المبحث الثاني: تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة (2000 – 2019)	132
المطلب الأول: تنظيم التجارة الخارجية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000–2004	132
المطلب الثاني: تنظيم قطاع التجارة الخارجية من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009	136
المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014) و البرنامج(2015–2019)	139
المبحث الثالث: التجارة الخارجية خلال الفترة 2009 –2019	143
المطلب الأول : تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2019)	143
المطلب الثاني: تطور بنود التجارة الخارجية خلال الفترة (2009–2019)	145
المطلب الثالث : تقييم عام لحصيلة الإصلاحات الاقتصادية (2009–2019)	152
خلاصة الفصل	161
الخاتمة العامة	163– 165
قائمة المصادر و المراجع	167– 175

فهرس

الجداول

والأشكال

فهرس الجداول و الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول 01	نفقات إنتاج كل سلعة مقدرة بساعات العمل	14
جدول 02	نفقات إنتاج كل وحدة من الخمور و النسيج مقدرة بساعات العمل	15
جدول 03	جولات اتفاقية الغات	69
جدول 04	حصة المحروقات في الاقتصاد الجزائري	82
جدول 05	المتعاملون الخواص والعموميين في عمليات التجارة الخارجية 1995.	95
جدول 06	تطور الميزان التجاري للفترة (1990–2008)	100
جدول 07	الترليقبالسلعية للواردات خلال الفترة (1990 – 2008)	102
جدول 08	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990 – 2008)	104
جدول 09	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990 – 2008)	106
جدول 10	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990 – 2008)	108
جدول11	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)	134
جدول 12	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	135
جدول 13	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور	137
جدول14	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)	140
جدول 15	تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2009 – 2019)	143
جدول 16	الترليقبالسلعية للواردات خلال الفترة (2009–2019)	145
جدول 17	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2009– 2019)	147

جدول 18	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009–2018)	149
جدول 19	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2009–2018)	151
جدول 20	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009– 2019)	153
جدول 21	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2009–2019)	154
جدول 22	متوسط سعر الصرف (الدينار الجزائري/ العملات الرئيسية) خلال الفترة (2009–2019)	156
جدول 23	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)	158
جدول 24	تطور الاحتياطات الرسمية للجزائر في الفترة (2009–2018)	159
الشكل01	القروض و التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي	60
الشكل02	تطور الميزان التجاري للفترة (1990–2008)	101
الشكل03	تطور الميزان التجاري للفترة (2009–2019)	144

مقدمة

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة و أنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فهي تمثل مصدر رفاه و تنمية، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها في التنمية. إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع و الخدمات عبر حدودها، تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، و قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، و توازن ميزان مدفوعاتها، و وفقا لما يمر به النمو الاقتصادي العالمي.

حيث شهدت التجارة الدولية في عشرينيات القرن الماضي، ازدهارا ملموسا أدى إلى زيادة حجم وقيمة التبادلات الدولية، غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية، كفرض القيود الكمية وزيادة في معدلات التعريفة الجمركية ، ونتج عن تطبيق تلك السياسة تراجعا في حجم التجارة الدولية وبات واضحا أن الاستمرار في انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة، و أن النمو والتوازن الدولي يمر حتما عبر تبني نظام جديد للعلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية و إتباع سياسة تهدف إلى ترقية التعاون و التبادل الدولي.

كافحت الجزائر كغيرها من البلدان الأخرى لتحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية التكامل الدولي، مع القيام بإصلاحات هيكلية عميقة تهدف إلى الانتعاش الاقتصادي من خلال الانفتاح، و الإعداد لمرحلة ما بعد البترول ، لما يمكن للأزمات المالية الدولية أن يكون لها من أثر سلبي على أسعار البترول. حيث أن الانفتاح لم يقدم كبديل للجزائر ، بل كاعتبار واقعي يتطلب إستراتيجية تسمح بالسيطرة عليه من أجل استخدام مزاياه بشكل إيجابي وتجنب آثاره السلبية.

و حاولت الجزائر، مثل معظم دول العالم الثالث، بعد استعادة الاستقلال السياسي، دعمه باستقلال اقتصادي، حيث تبنت إستراتيجية تنموية تعتمد على سياسات اقتصادية اشتراكية ، وتوجيه مركزي وإدارة أحادية الجانب في هيمنة ما بعد الاستقلال على الحياة الاقتصادية ، حيث اهتمت الدولة بالمؤسسات الكبرى طوال عقدين من الباء الاقتصادي، و هذا تماشيا مع سياسة الصناعات الثقيلة، في محاولة لتقصير المسافة بين الصناعات و التقدم الاقتصادي، والتي تعتبر صناعات ناشئة ، فنموها يفرض حماية جمركية من المنافسة الأجنبية، و لتحقيق ذلك طبقت سياسة تجارية مبنية على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مستندة بذلك على مختلف القيود الجمركية و غير الجمركية.

أثبت نموذج التنمية المتبع على مدى عقدين من الزمن (1970-1990) فشله، لذا فقد استدعى الوضع انتقالًا سريعًا من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة المفتوحة، لذلك قامت الجزائر وفقًا للاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، بوضع برنامج إصلاح اقتصادي يهدف إلى تحقيق إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، حاولت من خلاله إرساء قواعد اقتصاد السوق من خلال تحرير التجارة الخارجية، وفتح الأسواق أمام

السلع والخدمات الأجنبية ، وإعادة هيكلة نظامه ا الجمركي، من أجل التكيف مع مرحلة العهد الجديد، التي تمس كل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني على حد السواء.

كما تسعى الجزائر و في إطار التحرر الاقتصادي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ، من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي يعد الشريك التجاري الأول لها، ثم دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE" و التي تضم أكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية المتقدمة و هي من أكبر المناطق المسيطرة عالميا على التجارة الدولية، كما سعت للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة لمواصلة تحرير التجارة الخارجية وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية.

❖ **إشكالية الدراسة :**

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التي تمثل لنا الانطلاقة في دراسة محاور بحثنا في التساؤل التالي:

فيما تتمثل أهم السياسات التجارية؟ و ما أثرها على حجم و اتجاه التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري؟ بالإسقاط على حالة الجزائر للفترة (2009– 2019).

❖ **الأسئلة الفرعية:**

- ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية؟
- كيف تؤثر سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني ؟
- فيما يتمثل أثر تكييف سياسات التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني؟
- فيما تتمثل انعكاسات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة الخارجية على قطاع التجارة الخارجية ؟

❖ **الفرضيات:**

- يعاني قطاع التجارة الخارجية في الجزائر من العديد من المشاكل رغم جهود الدولة لترقية القطاع من خلال تحريره.
- يختلف أثر السياسة التجارية الاقتصاديات الوطنية باختلاف الوسائل و الأساليب المطبقة في تنظيم وإدارة قطاع التجارة الخارجية.
- محاولات الجزائر لزيادة التعاون التجاري من خلال تكييف سياساتها التجارية بما يتماشى والاقتصاد العالمي سيؤدي حتما إلى انتعاش اقتصادها وتحقيق معدلات نمو جيدة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية .
- يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي من أهم دوافع الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و هذا بهدف إنعاش الاقتصاد الجزائري و تشجيع الإنتاج الوطني و الاستفادة من فتح الأسواق الخارجية خاصة بعدما أصبح العالم أحادي القطبية.

❖ **أهداف الدراسة:**

- تشخيص لأهم السياسات التجارية التي تبنتها الجزائر خلال فترة الدراسة.

- الوقوف على حقيقة الدوافع وراء التغيرات و التحولات التي شهدها تنظيم قطاع التجارة الخارجية الجزائرية.
- معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر و آثرها على التجارة الخارجية في ظل الانفتاح التجاري.
- التطرق إلى مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و أهم النتائج المتوصل إليها.
- مدى نجاعة سياسة التحرير على مستوى التجارة الخارجية الجزائرية.

❖ **أهمية الدراسة :**

الاهتمام المتزايد بالسياسات التجارية باعتبارها الأداة الأساسية المستخدمة لمواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية، فقد تعمد ت مختلف الدول المتقدمة أو النامية على تقييدها بدرجة أو تحريرها من القيود الجمركية و غير الجمركية ، أما الانفتاح التجاري فقد أصبح ضرورة ملحة لكل اقتصاد نتيجة تحرير التجارة الدولية و توسيع التبادل الدولي و انفتاح الأسواق الدولية ، باعتباره أحد متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الأهمية البالغة لتحرير قطاع التجارة الخارجية الجزائرية .

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

تم اختيار هذا الموضوع لأهميته حيث تعد السياسات التجارية وسيلة تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها، كما تستعمل كآلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية ، كما تعتبر سياسات الانفتاح التجاري أحد الأسباب الرئيسية في تحقيق معدلات عالية من النمو لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء . كما أن هذا ما تمليه طبيعة التخصص.

❖ **منهج الدراسة:**

استنادا إلى الموضوع المدروس، و من أجل الإجابة على إشكاليات الدراسة اخترنا الأسلوب الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، للسياسات التجارية و الانفتاح التجاري ، و الأسلوب التاريخي و الذي تناولناه في استعراض أهم هذه السياسات و أهم الإصلاحات الاقتصاديةالتي قامت بها الجزائر ، هذا بالإضافة إلى المنهج التحليلي لإسقاط المفاهيم النظرية على الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة (2009-2019).

❖ **الدراسات السابقة :**

توجد العديد من الدراسات التي عالجت موضوع السياسات التجارية و التحرير التجاري و أثرهم على التجارة الخارجية في الجزائر، و فيما يلي نتطرق إلى جملة من الدراسات السابقة التي تقترب منهجيا و موضوعيا من الموضوع :

- **دراسة الباحث فيصل لوصيف،** تحت عنوان " **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار

مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص : الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، 2013/ 2014.

- عالج الباحث فيها الإشكالية التالية:

كيف أثرت مختلف سياسات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر على التنمية الاقتصادية المستدامة ؟

- و توصل الباحث من خلال دراسته إلى جملة من النتائج، نذكر منها ما يلي :

- تبين أن الانفتاح الاقتصادي و التجاري الذي تبنته الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات كان ضرورة فرضته الظروف و العوامل المتراكمة التي تعاقبت على الاقتصاد الجزائري، و الذي كان من أهم أسبابه بقاء التبعية المطلقة لقطاع النفط كمورد أساسي لتميل الخزينة العمومية.
- تنويع الصادرات خارج المحروقات شكل ولا يزال المشكل العويص للحكومات المتعاقبة.
- كان للسياسات الانفتاحية التي تبنتها الجزائر في مرحلة التسعينات، آثار جمة على الجوانب الاجتماعية خاصة سياسات و ضوابط صندوق النقد الدولي و ما تبعها من خوصصة للمؤسسات انجر عنها غلق الكثير منها و تسريح كبير لعمالها، بالإضافة إلى تدني مستويات العملة الوطنية مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم و تدني القدرة الشرائية للمواطن و ارتفاع مستويات البطالة.
- **دراسة الباحث عابي وليد،** تحت عنوان " **حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، 2018/ 2019.

- عالج الباحث فيها الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة منظمة التجارة العالمية في التوفيق بين حماية البيئة و أهداف تحرير التجارة الخارجية؟ و ما هو واقع ذلك في الجزائر؟

- و توصل الباحث من خلال دراسته إلى جملة من النتائج، نذكر منها ما يلي :

- يعتبر توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية بداية من تسعينات القرن العشرين، و نتيجة الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني سنوات الثمانينات من القرن العشرين نتيجة الصدمة النفطية لسنة 1986، و وقوعها في أزمة المديونية و لجوءها إلى المؤسسات الدولية، و بالتالي تطبيق أفكار و إيديولوجيات الفكر الليبرالي الحر.
- الملاحظ من خلال تتبع و تحليل قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، أنه يعاني العديد من الاختلالات رغم الإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال إصلاح القطاع، حيث يسيطر قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تراوحت بين 93 و 98% ، خلال فترة التحرير التجاري، و هو تقريبا ما كان عليه الحال في فترة الاحتكار، رغم استحداث الجزائر للعديد من الهيئات بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها فشلت في ذلك.

- تعاني الجزائر من المرض الهولندي، و ذلك للارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بالمحروقات، و هو ما بينته الأزمة النفطية لسنة 2014، و التي بينت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنه يعاني من ضعف في قطاعات الصناعة و الزراعة و الخدمات، رغم جهود الدولة في تطوير الاقتصاد الوطني.
- إن عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعني فتح أسواق الجزائر أمام منتجات الدول المتقدمة، و في ظل الوضعية الصعبة للاقتصاد الوطني، سينجم عنها انعكاسات سلبية بدرجة كبيرة، إلا أن هناك انعكاسات إيجابية و التي تتوقف على ما تبذله الجزائر بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني، و استغلال الفرص المتاحة.

– دراسة بونوة سمية، نوري منير، تحت عنوان : **" النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية"** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، ص 123-136، 2019.

- حيث عالجو فيها الإشكالية التالية :

ما هي انعكاسات تغيرات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية قياسيا ؟

- و توصلو من خلال بحثهم إلى النتائج التالية :

- على مستوى التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري، كان ولا زال الاتحاد الأوربي الشريك الأول و الأساسي للجزائر سواء من جانب الصادرات أو الواردات، أما عن التبادل التجاري الجزائري كان ضعيف جدا.
- على مستوى التركيبة السلعية للصادرات و الواردات، لم يحدث أي تغير ملحوظ في البنية السلعية للصادرات و الواردات، رغم مجموع التغيرات في أدوات السياسة التجارية الخارجية، أي أنه ظل قطاع المحروقات هو المهيمن على التركيبة للصادرات، و بقيت السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية، التجهيز و المنتجات نصف المصنعة تحتل المراتب الأولى في قائمة التركيبة السلعية للواردات.
- رغم حدوث تغيير في السياسة التجارية الخارجية الجزائرية، إلا أنه لم نجد أي فرق بين أساليب السياسة التجارية المطبقة في مرحلة الاحتكار أو مرحلة التحرير على حجم و اتجاه التجارة الخارجية، إلا في ضخامة المبالغ المالية بين المرحلتين.

– دراسة نور الهدى بوحتيم، مسعود جماني، تحت عنوان : **"تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر للفترة 1990– 2017"**، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 06، العدد 2، جامعة قسنطينة 2، ديسمبر 2020.

- حيث عالجو فيها الإشكالية التالية :

ما هو انعكاس سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر على الميزان التجاري خلال الفترة (1990- 2017)؟

- و توصلو إلى النتائج التالية :

- إن الانفتاح كان له تأثير واضح على حجم الواردات التي زادت بقيم معتبرة بسبب الانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات، مما أدى إلى إغراق السوق بالمنتجات الأجنبية، و هذا أدى إلى عدم تحمل آثار تحرير التجارة في موجهة المنافسة في أسواقها المحلية، و أيضا عدم القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.
- كان للانفتاح أثر سلبي على الميزان التجاري في السنوات الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط، حيث لم تتمكن الصادرات من مجارات وتيرة الزيادة في الواردات من الأغذية و السلع الاستهلاكية.
- أن التجارة الخارجية الجزائرية لا تزال تعتمد على بشكل كبير على أسعار النفط سواء خلال فترة الحماية أو خلال التحرير. و هذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي، نظرا لضعف البنية التصديرية و كذا الجهاز الإنتاجي.
- دراسة Farah elias elhannani , Aboubakr boussalem , Mohamed Benbouzid , تحت عنوان " Economic Diversification and trade openness in Algeria Empirical Investigation " , " التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر دراسة استقصائية " ، موضوعات استقصائية تجريبية في الشرق الأوسط و اقتصاديات شمال إفريقيا، أعمال الرابطة الاقتصادية للشرق الأوسط، مجلة إلكترونية المجلد 20، العدد 01، ماي 2018، جامعة لويولا " Loyola"، شيكاغو.

- و توصلو إلى النتائج التالية :

الانفتاح التجاري له علاقة سلبية وهامة مع تنويع الصادرات في الجزائر، فإن انفتاح التجارة الخارجية الجزائرية يتكون من صادرات المحروقات و واردات السلع الأساسية بالإضافة إلى واردات المنتجات الصينية بأسعار ونوعية منخفضة، التي تتنافس مع المنتجات المحلية و تعيق تطوير الإنتاج الوطني. ولم يكن لمستوى الاستثمار الأجنبي أي تأثير على تركيز الصادرات ولا دور في التنويع الاقتصادي في الجزائر. ويفسر ذلك انخفاض معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (حوالي 0.02 في المائة في المتوسط) والسياسة الخارجية الجزائرية فيما يتعلق بالاستثمار غير الجذاب على الإطلاق للأجانب (قاعدة الشراكة 49-51 في المائة).

❖ هيكل الدراسة:

لقد تم بتقسيم البحث إلى أربعة فصول كالتالي :

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسات التجارية، من حيث ماهيتها، و أنواعها و أدواتها كما تطرقنا إلى عموميات حول التجارة الخارجية من حيث الماهية و الأطراف المتدخلة بها و أهم النظريات المفسرة لها.

أما الفصل الثاني، فقد تم التطرق فيه إلى الانفتاح التجاري، من حيث ماهيته و أهدافه و آثاره، ثم تناول تحرير التجارة الخارجية من حيث الماهية و الشروط و تناولنا تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للانفتاح التجاري و علاقة المنظمات الدولية بتحرير التجارة الخارجية و المتمثلة في صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء و التعمير،

التكتلات الاقتصادية، اتفاقية الغات و منظمة التجارة العالمية كما تم التطرق إلى واقع التبادل الخارجي للتجارة الخارجية.

أما في الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري عن طريق سياسة التنمية في الجزائر من خلال النصوص و المواثيق و لمراحل تطور الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث فترات حددت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة من أجل دمج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي ، ثم تم التطرق إلى تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر و في الأخير تم استعراض أهم ما تم التوصل إليه في قطاع التجارة الخارجية من جراء الانفتاح الذي عرفته الجزائر مع بداية التسعينيات خلال الفترة(1990-2008) .

أما الفصل الرابع فقد درسنا فيه سياسة التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري في الجزائر (2009-2019)، و علاقة المنظمات الدولية بقطاع التجارة الخارجية في الجزائر من خلال علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي و عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و محاولات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ثم تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة 2000 -2019 من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) و البرنامج(2015-2019)، ثم و تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(2009-2019) ، ليختتم الفصل باستعراض حصيلة لأهم الإصلاحات الاقتصادية للجزائر.

الفصل الأول

" الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة الـ تجاريـ ة"

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية؛

المبحث الثالث: السياسة التجارية؛

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية من أهم المجالات التي يتفاعل فيها الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي نظرا لارتفاع حجم المعاملات التجارية بما في ذلك حركة السلع والخدمات، من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات الدولية، يؤدي ذلك إلى اعتبار التجارة مؤشرًا مهمًا لإنتاجية الدولة وقدرتها التنافسية في السوق الدولية، فضلاً عن قدرة البلد على الاستيراد والتصدير ، و ينعكس ذلك على رصيدها من العملات الأجنبية و ميزانها التجاري.

و يعد مجال التجارة الدولية أحد المجالات التي تخرج منها الدولة من العزلة وتبحث عن طرق لبيع المنتجات وهذا بالضبط ما دعا إليه آدم سميث وديفيد ريكاردو وستيوارت ميل من خلال تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي، في حين يتم استخدام الانغلاق التجاري وعدم السماح بدخول المنتجات الأجنبية إلى الدولة، وإيجاد طرق لعرقلة هذه المنتجات من الدخول.

تخضع أنشطة التجارة الخارجية للدول حول العالم ، سواء كانت متطورة أو متخلفة ، للتشريعات واللوائح الرسمية لأجهزة الدولة ، والتي تعمل على تحريره أو تقييده من المخاطر التي تواجهها على المستوى الدولي، كما تتطلبه المعاملات التجارية بين الدول ، و هذا باستخدام الأساليب والإجراءات التنظيمية الكمية و السعرية التي تتبعها سلطات الدولة و ذلك عن طريق ما يسمى بالسياسة التجارية، وهناك اتجاهان مختلفان في السياسة التجارية، أحدهما سياسة تقييدية دعت إليها المدرسة التجارية ، من خلال فرض قيود و حواجز على التجارة، و الأخرى سياسة الحرية، و هذا ما تدعو إليه المدرسة الكلاسيكية من خلال تقليل القيود التجارية، و كل مدرسة قامت بتقديم حججها لتبرير هذا الاتجاه ، ولكن لا تزال هناك اختلافات بين البلدان في تطبيق السياسة التجارية في الوقت الحالي. و سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي :

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية؛

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية؛

المبحث الثالث: السياسة التجارية؛

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية

يستحيل على أي دولة أن تتبنى سياسة الاكتفاء الذاتي التام بمعزل عن العالم لفترة طويلة ، حيث يمتد الاتجاه الحديث للتجارة الخارجية إلى ثلاثة أنواع، وهي تدفق السلع والخدمات، و رؤوس الأموال، وأخيرًا انتقال الأشخاص بغرض السياحة أو الهجرة، و يعتبر هذا هو الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من العزلة و تحقيق الاكتفاء الذاتي على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية و القانونية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أسباب قيامها .

تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع و الخدمات على شكل صادرات و واردات بين دول العالم، ويعود قيامها إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي، و قد أدى هذا الارتباط بين التخصص الدولي والتجارة الخارجية إلى دراسة هذه الأخيرة على أنها ظاهرة تخصص في الإنتاج أو ظاهرة تقسيم العمل على المستوى الدولي.

أولا– مفهوم التجارة الخارجية :

قد اكتسب مصطلح التجارة الدولية بعدا رسميا في إطار " جولة الأوروغواي " الثامنة للمفاوضات التجارية التي تم إطلاقها في أول يناير 2002، حيث أحلت اصطلاح "التجارة الدولية" محل اصطلاح " التجارة الخارجية ".[1]

كما يمكن القول أن التجارة الدولية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي الجغرافية، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعا و تكوينا سياسيا واحدا، بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية و الخدمية فيما بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية و سياسية مختلفة، و على ذلك فإن للتجارة الدولية طبيعة خاصة بها تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة.[2]

و قد عرفت التجارة الخارجية بأنها : " الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة و المعاملات التجارية الداخلية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، و تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة ".[3]

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها :"أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حرك ة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ".[4]

1- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2، 2005، ص32.

2- إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الثامنة، العدد 12، الكويت،يوليو 2016.

3- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط 1، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2014، ص 217.

4- محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2009، ص 08.

حيث تقوم التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية على التخصص و التقسيم الدولي للعمل، و يمكن إجمال الفروق بينهما في العناصر التالية :

- تتم التجارة الداخلية داخل حدود الدولة ، بينما تكون التجارة الخارجية على المستوى الدولي.
- الاختلاف في استعمال العملة، ففي التجارة الخارجية يتم التعامل بالعملات الأجنبية، أما التجارة الداخلية تتم بعملة الدولة فقط.
- تتم التجارة الخارجية في ظل أنظمة اقتصادية وسياسية متنوعة ، بينما تكون التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- اختلاف القوانين و التشريعات التي تنظم كل من التجارة الخارجية و الداخلية.
- من حيث استخدام وسائل النقل المتنوعة.
- اختلاف ظروف السوق و العوامل التي تؤثر عل التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين و الأسعار و المنافسة.
- صعوبة نقل عوامل الإنتاج في حالة التجارة الخارجية بالمقارنة بالتجارة الداخلية .
- اختلاف أساليب وطرق التمويل.

كما يمكن التمييز بين مصطلح ي التجارة الخارجية بالمعنى الضيق و بمعناها الواسع ، حيث تعني التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة ، أما اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع يشمل صادرات و واردات السلع و الخدمات، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم، كما يمكن استعمال مصطلح "التجارة الخارجية" من أجل الدلالة على المعنى الضيق، و مصطلح "التجارة الدولية" في المعنى الموسع .

ثانيا : أسباب قيام التجارة الخارجية:

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية [1]:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع المستوى المعيشي.
- **التخصص الدولي** : حيث في السابق كانت الدول لا تستطيع إشباع حاجات أفرادها بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

[1] – حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 16.

- **تفاوت التكاليف و الأسعار لعوامل الإنتاج و الأسعار المحلية :** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها بالذات في الدول التي تملك ما يسمى "باقتصاديات الحجم" الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، و بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى :** يتباين الأسلوب الإنتاجي و المعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر السلع التي تشكل التكنولوجيا عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط و المعادن و القطن.
- **اختلاف ظروف الإنتاج :** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن و الشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية .

تمثل التجارة الخارجية للسلع و الخدمات و ما يرتبط بها من تدفقات نقدية واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول و بعضها، إذ أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة زمنية طويلة، و بالتالي يتطلب الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية ووفرة الموارد لديها في إنتاجها و تبادلها بالمنتجات الأخرى التي لا تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها أو تكون تكلفة إنتاجها أعلى نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، كما سوف يتضح ذلك من دراسة نظريات التجارة الخارجية. [1]

و يمكن تتبع أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي عند التجاريين، و الكلاسيك، و كذلك الفكر الاقتصادي المعاصر كما يلي :

1 أهمية التجارة الدولية عند التجاريين[2]:

كان التجار يؤمنون بأهمية التجارة الخارجية ، والتي كانت مرتبطة بنظرتهم إلى المعادن النفيسة (الذهب والفضة) ، لأنهم اعتقدوا أن ثروة الدولة وقوتها ، وكذلك تقدمها ، تقاس بكمية المعادن الثمينة التي تمتلكها الدولة مقارنة بالدول الأخرى. فكلما زاد ما تملكه الدولة الواحدة من هذه المعادن الثمينة مقارنة بالدول الأخرى يعني أنها أصبحت أكثر ثراءً وقوة وبالتالي أصبحت أكثر تقدمًا مقارنة بالدول الأخرى ، لأن هذه المعادن الثمينة تمثل القوة الشرائية التي تمكن الدول في جميع أنحاء العالم من الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى، و يرون أن المصدر الرئيسي لزيادة وتراكم هذه المعادن الثمينة ليس فقط من الإنتاج، لأن هناك العديد من الدول التي ليس لديها مناجم لإنتاج هذه المعادن، ولكن من خلال أنشطة التجارة الخارجية، والتي تتحقق من خلال تحقيق أكبر

1– محمود يونس مُحَّد و آخرون، اقتصاديات دولية،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18.

2– المرجع نفسه، ص 19.

قدر ممكن من الفائض في الميزان التجاري و يتم ذلك عن طريق زيادة الصادرات بدلاً من الواردات مما يؤدي إلى تدفق المعادن الثمينة إلى البلاد.

لذلك يرى رجال الأعمال أن أنشطة التجارة الخارجية تمثل نشاط الاقتصاد الوطني ، حيث تمثل الوسيلة الرئيسية لجني الثروة للدولة، مما يزيد من قو تها وتقدمها ، و تماشيا مع هذا الهدف يجب على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي ، وخاصة نشاط التجارة الخارجية ، من خلال تقييد الواردات لتقليل ها ، باستثناء تلك التي تتطلبها عملية الإنتاج ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الصادرات ، مما يدعم تحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة الفائض التجاري، هذا فضلا عن دعم و إعانة الصادرات بكافة الوسائل الممكنة.

كما تهدف كل هذه السياسات إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم الفائض التجاري ، و بالتالي زيادة تراكم المعادن الثمينة في الدولة، ومن ثم زيادة ثروتها وتقدمها الذي تقاس على هذا الأساس.

و يتضح من هذا التحليل، أن الفرق الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية و التجارة الخارجية لدى التجاريين، يتمثل في أن التجارة الداخلية لا تساعد في زيادة ثروة الدولة و تقدمها، في حين أن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الفائض في الميزان التجاري و بالتالي توجه سياسة الدولة لتحقيق هذا الهدف.

2 -أهمية التجارة الدولية عند الكلاسيك[1]:

تختلف أفكار وكتب المدرسة الكلاسيكية عن أفكار وكتب التجار يين في وجهة نظرهم لأنشطة التجارة الخارجية الداخلية و الخارجية، وثروة الدولة وتقدمها ليس من المعادن الثمينة كما يرى التجاريين، ولكن بكمية الناتج نفسه بالدولة ، و أن الغرض من نشاط التجارة الخارجية ليس الحصول على المعادن النفيسة، ولكن لتحقيق مصالح الطرفين في التبادل بين الدول ، حيث تكون المعادن الثمينة على شكل عملة و وسيلة للتبادل بين الأفراد ، سواء داخلي أو خارجيا، فإن أهمية التجارة الخارجية تنبع من أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص وفقا للمزايا و الظروف التي تؤهلها كل دولة في إنتاج منتجات معينة دون الأخرى، و بالتالي زيادة إنتاجية وكفاءة استخدام الموارد في كل دولة، كما يحق لكل دولة إنتاج منتج معين دون أي دولة أخرى ، وبالتالي زيادة الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد لكل دولة هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك و مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد في كل الدول، و بالتالي تحقق كل دولة مكاسب من وراء نشاط التجارة الخارجية بسبب سيادة التخصص و تقسيم العمل دوليا، مما يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج في كل دولة بسبب ارتفاع كفاءة و إنتاجية عوامل الإنتاج بها كنتيجة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد.[2]

يتضح مما سبق، أن الاختلاف الأساسي بين نشاط التجارة الداخلية و التجارة الخارجية عند الكلاسيك يرجع إلى اختلاف و طبيعة كل منهما، و هو يتمثل في أن نشاط التجارة الداخلية يتم في ظل مرونة تامة لكل من المنتجات و عوامل الإنتاج على التحرك و الانتقال بحرية في السوق الداخلي للدولة، بينما تكون حركية المنتجات

1- محمود يونس محمد و آخرون، المرجع السابق، ص 21.

2- المرجع نفسه، ص21.

و عوامل الإنتاج أقل بكثير على المستوى الخارجي بسبب وجود عديد من القيود و العوائق التي تحد من هذه الحركية سواء أكانت هذه القيود و العوائق: طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.[1]

3 -أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر [2]:

تنبع أهمية التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي المعاصر من واقع تحقيق المصلحة الوطنية للدولة في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي، حيث أن النشاط الاقتصادي في الدولة بما يشتمل عليه من مجموعة متعددة من الأنشطة غير المتجانسة في طبيعتها تلك التي تتكون من النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي أو التبادلي، أو الأنشطة غير المتجانسة في شكلها التي تتكون من نشاط صناعي أو خدمي ...، و توجد علاقات ارتباط و تداخل فيما بين هذه الأنشطة، حيث تخضع لمجموعة من القوانين و القواعد التي تنظم عملها معا، غير أن هذه القوانين و القواعد خاصة بالدولة، كما تتخذ الدولة السياسات التي تهدف إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي بالدولة ككل و بما يهدف إلى رفاهية أفراد المجتمع، و بالتالي فإن القوانين و السياسات التي تحكم نشاط المعاملات و التجارة الداخلية تكون تحت سيطرة حكومة الدولة و تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية للدولة، ولذا فإن الاختلاف الرئيسي بين نشاط التجارة الداخلية و نشاط التجارة الخارجية، يتمثل في اختلاف القوانين والسياسات التي تحكم كل منهما نظرا لاختلاف قوانين و سياسات كل دولة عن الدول الأخرى، و عادة ما يكون هناك تعارض في مصالح و سياسات الدول بعكس ما يكون على المستوى الداخلي.

كما أنه في ظل التقدم التكنولوجي المستمر خاصة في مجال المواصلات و الاتصالات أو ما يسمى بثورة المعلومات، و ما ترتب على ذلك من تزايد دور المنظمات الدولية و خاصة منظمة التجارة العالمية التي تعمل جاهدة على تقليل القيود على التجارة الخارجية، كما أن كل هذه العوامل قللت من فاعلية السياسات الاقتصادية المحلية للدولة في تحقيق أهدافها وذلك بسبب تزايد التدفقات سواء الحقيقية أو النقدية التي تتم خارج سيطرة الحكومات.

يتضح مما سبق أنه يترتب على التجارة الخارجية العديد من الآثار الإيجابية في الدولة سواء من جانب الإنتاج أو جانب الاستهلاك.

حيث فيما يتعلق بجانب الإنتاج، يترتب على التجارة الخارجية زيادة التخصص و تقسيم العمل دوليا، وفقا لظروف كل دولة وإمكانياتها، مما يترتب على ذلك تحقيق تخصيص أمثل للموارد.

أما من جانب الاستهلاك، يترتب عليها زيادة رفاهية الأفراد في الدولة بسبب زيادة مستوى الاستهلاك لأنه في ظل حرية التجارة يمكن للأفراد الحصول على العديد من المنتجات التي لم تكن متاحة في ظل عدم وجود التجارة الخارجية.[3]

1-سامي عفيفي مرجع سابق، ص37.

2- محمود يونس محمد و آخرون، المرجع السابق، ص23.

3- المرجع نفسه، ص24.

المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع و الخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى تكون عملية انتقال البضاعة قانونية و ذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة، و سنتطرق لذلك بالتفصيل كما يلي :

أولا– الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية [1]: يتدخل في قيام التجارة الخارجية العديد من الأطراف المتدخلة نذكر منها ما يلي :

1 –المصدر: هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع ال سلعة التي يتعامل بها، و قد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة و ذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

2 –المستورد: هو الذي يقوم بشراء السلعة ليس بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، و لهذا فهو يختلف عن التاجر و المستورد المؤقت الذي يستورد لغرض التصدير.

3 – البنوك التجارية: يقصد بها تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد و تلزمهم بدفعها عند الطلب و في الموعد المتفق عليه، و تقوم بمنح قروض قصيرة الأجل، و التي تقل مدتها عن سنة و يطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع). فالبنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد، فهي تعد كوسيط بين المدخرين و المستثمرين أي بين المقرضين و بين عارضي النقود و طالبيها، حيث تمول المشاريع بالأموال اللازمة لإنشائها و تنميتها، و تحول المدخرات إلى رأس مال منتج نشيط فتساعد بذلك على تطوير التجارة و الصناعة و تنشيط الاقتصاد القومي، و هي تقوم بوظيفتين هامتين: الأولى نقدية و الثانية تمويلية.

تتمثل الوظيفة النقدية في تزويد الأشخاص (الطبيعيين و المعنويين) بالنقود و تنظم تداولها ابتداء من قبول الودائع إلى منح القروض من هذه الودائع في حيت تتمثل الوظيفة التمويلية للبنوك في تزويد المشاريع بالأموال اللازمة، فهي بهذا الصدد تمثل دور الوسيط بين المدخر و المستثمر.

و لقد أنشأت البنوك نتيجة زيادة المعاملات التجارية بهدف خدمة التجارة الخارجية، عن طريق إصدار الضمانات التي يطلبها العملاء و التي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم و كذلك تسدد حقوق المصدرين الأجانب عن طريق خصم من حسابات فروع أو مراسلي البنك بالخارج، و ذلك مقابل سداد المستورد المحلي بقيمة ما استورده إلى البنك بالعملة المحلية و العكس يحدث في حالة تصدير سلعة محلية إلى الخارج.

تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري، كما أصبحت في الوقت الحالي معقدة بسبب التنظيمات التي تضعها الدول في النقد الأجنبي التي تهدف إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، و قد اقتضت هذه التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية، حيث تقوم بخدمة التجارة

1– مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 191.

الخارجية إذ أن عليها الإشراف على التنفيذ و الرقابة و القيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية.

و تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات في مجال المعاملات الدولية من أبرزها الخدمات التي تقدم للمصدرين بالإضافة إلى الخدمات الدولية و من أهم هذه الخدمات ما يلي:[1]

-خدمات المصدرين و المستوردين.

-**نشر المعلومات و تقديم المنشورات** : تشرح حالة الأسواق الدولية من النواحي الاقتصادية من خلال نشرات دورية ، و إمكانية عقد صفقات مع أي منهما حيث أن قواعد الرقابة على النقد و الحصص و الرسوم الجمركية و المخاطر المحتملة التي يمكن أن تقابل المصدرين في التعامل مع الدول المختلفة، كذلك المستندات و وسائل الشحن المرغوبة من طرف هذه الدول و تقوم البنوك أيضا بتقديم أسماء للوكلاء و المشترين في بلدان العالم لمختلف السلع و الدول، كما تقوم بتقديم و تحديد أسعار الصرف للعملاء في مختلف بلدان العالم.

-**إنهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير و الاستيراد** : استخدام أنواع مختلفة من الوسائل مثل الإعتمادات و الكمبيالات المستندية من خلال فروع البنوك في الخارج أو المراسلين المنتشرين في كافة أنحاء العالم، و هذا في ظل قواعد تبادل العملات التي تحقق أقصى ربح للمصدرين.

-**تمويل عمليات التبادل** : تمول عمليات التبادل من خلال الحسابات الخارجية المدينة و من خلال القروض و قبول الكمبيالات المستندية، و ضمان إتمام المعاملات بشكل مرضي للأطراف المختلفة.

-**إجراء التأمين**: تجرى عملية التأمين خلال حركة السلع حتى تصل إلى المستثمرين و تقديم تسهيلات السفر و التعامل مع المستوردين في الخارج و تقديم المصدرين للمؤسسات المالية في الخارج و تسهيل تعاملهم مع الوكلاء.

-**إجراء عمليات التحصيل المستندية للمبيعات بين الدول** :

و تتجلى أهمية التمويل المصرفي للتجارة الخارجية فيما يلي:[2]

-التقليل من مشاكل المسافات بين المصدرين و المستوردين.

-التغلب على مشاكل اختلاف نظم النقد في الاستيراد و التصدير بين الدول.

-التغلب على اختلاف العملات بين الدول.

-حماية المصدرين من المخاطر السياسية و التجارية ، عن طريق ما يعرف بضمانات القروض الأجنبية بغرض تجنب المخاطر السياسية و حالات عجز المدين عن الوفاء، و عدم قابلية عملات بعض المستوردين للتحويل.

-تسهيل الحصول على قيم السلع فورا أو دون تجميد أموالهم لمدة طويلة بالنسبة للمصدرين ، و ذلك عن طريق الإقراض بضمان مستندات الشحن أو خصم الكمبيالة المسحوبة على المستوردين في الخارج.

1- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، كلية التجارة جامعة المنصورة، 1998،ص189.

2- المرجع نفسه، ص190.

ثانيا– الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية : نذكر من بينها ما يلي [1]:

1 –الناقل: تلعب عملية النقل دورا كبيرا في عمليات التجارة الخارجية، و تظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي ، ونظرا لتكلفتها الكبيرة، و كون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، و لا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.

و هناك عدة وسائل لعملية النقل نذكر من بينها :

–النقل الجوي : عبارة عن نقل ال سلع الأكثر أهمية، و ذات قيمة معتبرة و حجم صغير، إضافة إلى طرود الرسائل.

–النقل البري: عبارة عن نقل السلع عن طريق البر بواسطة السيارات و الشاحنات.

–النقل البحري: يمثل الحجم الأكبر للعمليات الدولية، لتوجهها نحو القارات الأخرى.

–النقل عبر السكك الحديدية: تنظم هذه الوسيلة عن طريق الاتفاقية الدولية لنقل البضائع، والتي تحكم العلاقة بين المرسل و المرسل إليه و تنظم طرق السكك الحديدية.

–البريد: حيث لا يمكن أن تكون وزن الحمولة المرسلة أكثر من 2 إلى 5 كلغ.

–النقل عبر النهر: تستعمل بالنسبة للمواد الثقيلة جدا (الرمل، الحصى...).

لهذا يجب مراعاة عدة معايير عند اختيار وسيلة النقل تتمثل فيما يلي:

–التكلفة: قبل اختيار وسيلة النقل يجب مراعاة تكلفتها، حيث يعرض الناقلين خدماتهم و أسعارهم حسب نوعية و وزن و حجم السلعة .

– التسيير المعمول به : يتعلق بالوزن الإجمالي" الخام" للسلعة بما فيها التغليف.

–سرعة وسيلة النقل: يجب مراعاة سرعة وسيلة النقل عند اختيار الوسيلة المطلوبة في ذلك، لأن السرعة تؤثر على الوقت المستغرق في النقل لإتمام استلام السلعة في الوقت المحدد.

–التغليف: تضاف تكلفة التغليف إلى تكلفة النقل على العموم و نجد التغليف في النقل البحر ي أك بر تكلفة من النقل الجوي بأربعة أضعاف.[2]

–تأمين النقل: بالنظر إلى الظروف الأمنية و كثرة المخاطر في نقل السلع و البضائع، لا بد من تأمين ها، و يعتبر قسط التأمين في النقل الجوي أقل منه في الوسائل الأخرى.

–مصاريف التخزين: في النقل البحري نجد أن مصاريف التخزين أكبر مقارنة بالنقل الجوي، لأنه يتطلب مدة تخزين أكبر.

1- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 194.

2- المرجع نفسه، ص 194.

-**المناسبة:** مدى تناسب و ملائمة وسيلة النقل المستعملة مع طبيعة السلع و البضائع المشحونة.

-**الكفاية:** مدى قدرة وسيلة النقل المعنية على نقل الحمولة من البضائع و السلع .

2 -**التأمين:** نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل السلعة من طرف المستورد أو المصدر، و عليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، حيث يعتبر التأمين عملية يتم بمقتضاها أن يتحصل أحد الطرفين، و هو المؤمن له التأمين بالحصول على تعهد كتابي لصالحه مقابل دفع قسط مالي .

يعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية و الجوية و البحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضا الأضرار و الخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها و في بعض الأحيان أثناء عملية الشحن و التوزيع، و تمر عملية التأمين بمراحل هي:

- **الحصول على الوثائق:** تعتبر أول خطوة للقيام بعملية التأمين على البضائع حيث أن الفاتورة التجارية و سند النقل كافيان لإبرام عقد التأمين على البضاعة في شركة التأمين.

- **إبرام عقد التأمين:** هو تعهد شركة التأمين على البضاعة كتابيا مقابل دفع قسط التأمين من طرف المؤمن له، وفقا للشروط المتفق عليها في العقد، و هو بمثابة حماية للأخطار التي يتعرض لها المؤمن له.

3 -**رجل العبور:** يعتبر القائم بالعبور أساس وساطة عمليات النقل و يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، و يمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو ناقل و مراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل ، فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء أجرة و يعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري وبإتمام المعاملات الجمركية و بإجراء عقود التأمين، و إذ لزم الأمر بالتعاقد على نقل البضائع مجددا بواسطة ناقل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين، و مختلف هذه المهام القانونية يمكن أن يكون رجل العبور:[1]

- وكيل النقل.
- وكيل معتمد لدى الجمارك.
-وكيل بالعمولة.

- **وكيل النقل:** هو عبارة عن تاجر يقوم بمقابل سعر جزافي بنقل بضاعة ما من نقطة ليسلمها إلى نقطة أخرى تحت مسؤوليته الكاملة، و يبادر بتنظيم و تحقيق لكل العمليات المتتالية بالوسائل التي يراها ملائمة من البداية إلى النهاية، و هذا لنقل البضائع و تحمل الأخطار المتعرض لها.

1- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية،مركز الكتاب الأكاديمي ،2006 ،ص 32.

-الوكيل بالنقل: هو شخص مادي أو معنوي يلتزم تحت مسؤوليته و باسمه الخاص بنقل بضاعة لفائدة زبونه، و هذا في إطار احترام الشروط في القانون التجاري.[1]

-وكيل معتمد لدى الجمارك: هو شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطه باعتماد من إدارة الجمارك، حيث يقوم بإجراءات الاستيراد و التصدير لفائدة زبون معين مقابل وثائق معينة للقيام بعملية وضع البضائع تحت مراقبة الجمارك و مختلف المهام لوضع ضمان أمام إدارة الجمارك لصالح السمسار البحري.

يعرف الوكيل بأنه: "الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم لحساب الغير بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل بالبضائع سواء مارس هذه المهمة ممارسة رئيسية أو كانت تكملة لنشاط رئيسي،و على العموم يشترط في الوكيل المعتمد لدى الجمارك شموله معرفة علمية من مدارس مختلفة، إضافة إلى تجربة ميدانية على مستوى التجارة الدولية و الملاحة البحرية".

3-2- وكيل بالعمولة : يتمثل عمله في التوزيع، الشحن، و تفريغ السلع، و هو غير مسؤول عن نقل بضاعة ما بوسيلة أخرى و من الجهة القانونية لا يحاسب إلا عن أخطائه الفعلية التطبيقية في عمله و يمكن أن يكون أيضا كمكلف بالعبور في الميناء، إذ يقوم باستقبال البضائع على عاتقه لوضعها على ظهر السفينة أو تسليمها لأصحابها بعد عملية التفريغ

و هناك ثلاثة أنواع للعبور نذكر منها:

-العبور الدولي: في هذا النوع من العبور نجد مكتبين للجمارك، مكتب داخلي و مكتب خارجي ، حيث في حالة الاستيراد يتم انتقال البضاعة من مكتب جمركي إلى آخر، و هذا بوسائل نقل متعددة سواء كانت جوية أو بحرية كمرور البضائع من المغرب إلى تونس و تكون الجزائر كنقطة عبور.

-العبور الإقليمي: هذا النوع من العبور يكون بين التكتلات الاقتصادية أو التجارية و هذا النوع من العبور يسمح بمرور السلع المنقولة بين الدول دون أن تخضع لعملية الجمركة من قبل مصالح الجمارك.

-العبور الوطني: هو انتقال السلع من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر داخل التراب الوطني، تحت رقابة أعوان الجمارك و أداء مختلف الإجراءات اللازمة من جمركة، تخزين، نقل...[2]

1- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 195.

2- المرجع نفسه، ص 195.

المبحث الثاني : نظريات التجارة الدولية.

تعتبر المكاسب من التجارة القوة الدافعة الرئيسية وراء إنشاء التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب مع التقسيم الدولي والتخصص في إنتاج السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى استخدام الموارد الاقتصادية للاستخدام الأكثر إنتاجية من قبل الدول المشاركة في التجارة، هذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته ، ويتجلى ذلك من خلال دعوتها إلى تحرير التجارة الدولية وبيانها حول أساس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في التجارة في إنتاج وتصدير سلعة ، واستيراد هذه السلعة من قبل دول أخرى ، وكيفية توزيع مكاسب التجارة بين أطراف التبادل الدولي.

المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية.

فسرت النظريات الكلاسيكية قيام التجارة الخارجية عن طريق ا لاختلاف بين التكاليف المطلقة والتكاليف النسبية للتخصص وتقسيم العمل بين الدول و اعتمدت في تفسيره ا لأسباب قيام التجارة الدولية، وكذ لك العوائد الناتجة عنها، على مجموعة من الفروض أهمها :[1]

- وجود دولتين وسلعتين، و التبادل يأخذ شكل مقايضة.
- عوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة، و يمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل، ذلك أن نموا الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل و إنما إلى تحسين إنتاجية العوامل المتاحة و التي تتمثل في العمل.
- ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة.
- إهمال تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية أو مصاريف التامين.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، أي أن زيادة إنتاج سلعة ما يستلزم تخفيض إنتاج سلعة أخرى.
- حرية حركة عوامل الإنتاج (العمل) بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة وعدم قابلية التنقل بين الدول.
- زيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.

و ضمت النظرية على هذا أساس هذه الفروض آراء و أفكار مجموعة من الاقتصاديين منهم:

1 -آدم سميث و نظرية الميزة المطلقة: [2]

في كتابه ثروة الأمم سنة 1776، حيث انتقد الاقتصادي الاسكتلندي" آدم سميث" أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية و السياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، ودعا إلى حرية التجارة الدولية باعتبارها أحسن سياسة لدول العالم، و نظرًا لأن فلسفة المدرسة التجارية ترى أن أساس ثروة الأمم هو جمع المعادن النفيسة، و حسب أنصار هذه المدرسة يتحقق ذلك بتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و ذلك بتشجيع الصادرات و تقييد الواردات، الأمر الذي يحقق فائض في الميزان التجاري و بالتالي زيادة كميات المعادن النفيسة، و بما أن جميع الدول تتاجر فيما بينها فإنها لا تستطيع أن تحقق فائض في الميزان التجاري في وقت واحد،

1- زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،(العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية)، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، 2004، ص11.

2- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية(نماذج نظرية وتمارين)، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص 13.

وعليه فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى كما انتقد "آدم سميث" كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول، و أوضح أن المزايا التي تنتج من تقسيم العمل داخل الدول تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة و تستورد تلك التي لا تتوافر لها فيها على ميزة مطلقة، و المقصود بالميزة المطلقة هو أقل تكلفة تنفق في إنتاج سلعة واحدة في دولتين مختلفتين، و تتمثل تكلفة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها [1].

و لتوضيح فكرة " آدم سميث " يعتمد على المثال التالي :

حيث يفترض وجود دولتين A و B تنتجان السلعتين X و Y، وفقا للتكاليف الموضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم(01) : نفقات إنتاج كل سلعة مقدرة بساعات العمل.

(الوحدة/ ساعة عمل)

	البلدA	**البلدB**
السلعة X	**75**	**150**
السلعةY	**120**	**80**

المصدر : زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص13.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه في البلد A يتطلب إنتاج وحدة واحدة من السلعة X كمية من العمل قدرها 75 ساعة عمل، في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y يتطلب كمية من العمل قدرها 120 ساعة عمل،أي بتكلفة اكبر من تكلفة إنتاج السلعة X.

و من خلال الجدول نفسه، نلاحظ أن في البلد B يتطلب إنتاج وحدة واحدة من السلعة X كمية من العمل قدرها 150 ساعة عمل، في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y يتطلب كمية من العمل قدرها 80 ساعة عمل،أي بتكلفة اقل من تكلفة إنتاج السلعة X .

و مما سبق يتضح أن للبلد A يمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السلعة X مقارنة بالبلد B، بينما يملك البلد B ميزة مطلقة في إنتاج السلعة Y[2].

و وفقا لنظرية الميزة المطلقة فمن مصلحة البلد A ، أن يتخصص في إنتاج السلعة X، و يتخصص البلد B في إنتاج السلعة Y، و بالتالي يتضاعف إنتاج الدولتين من هاتين السلعتين، ثم يتم تقاسم هذه الزيادة من خلال التبادل فيما بينهما. [3]

1- زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص13.

2 - المرجع نفسه، ص13.

3 - المرجع نفسه، ص13.

2 ديفيد ريكاردو و نظرية الميزة النسبية:

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي " ديفيد ريكاردو " بالرد على نظرية "آدم سميث" و ذلك في كتابه المشهور " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب " عام 1817 و في الفصل السابع من كتابه بين "ريكاردو" قانون الميزة النسبية في التجارة الدولية.[1]

و يوافق "ريكاردو" "آدم سميث" في أن النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة لبلد ما في إنتاج سلعة معينة، لكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإن قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر قيام التجارة بين مختلف الدول، و من هنا بدأ تحليل "ريكاردو" في نظريته للنفقات النسبية.[2]

و طبقا لهذه النظرية، فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة يمكن لأي دولة أن تتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل، و تستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر أي التي لا تتوافر لها فيها ميزة نسبية.

و المقصود بالميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تنفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين، و لقد قدم "ريكاردو" مثالا عددي لشرح نظريته، فأخذ كل من انجلترا و البرتغال اللتين تنتجان سلعتين هما النبيذ و النسيج كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (02) : نفقات إنتاج كل وحدة من الخمور و النسيج مقدرة بساعات العمل .

(وحدة/ساعة عمل)

	انجلترا	البرتغال
النسيج	100	90
الخمور	120	80

المصدر :محمود يونس،مرجع سبق ذكره ،ص34.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البرتغال تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين معًا مقارنة بانجلترا، و عليه فحسب نظرية الميزة المطلقة فإن البرتغال يتخصص في إنتاج السلعتين معًا، و بالتالي فإن التجارة الدولية غير ممكنة النشوء بين البلدين، إلا أنها ممكنة حسب نظرية الميزة النسبية و هذا بسبب الاختلاف في النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في كل بلد حيث أن :

-التكلفة النسبية للخمور في البرتغال هي : تكلفة إنتاج الخمور/ تكلفة إنتاج النسيج=90/80=0.80 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في البرتغال تعادل 0.80 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.

1- زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص11.

2- السيد المتولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، دار الفكر، عمان، ط 01، 2011، ص21.

-التكلفة النسبية للخمور في انجلترا هي : تكلفة إنتاجا لخمور / تكلفة النسيج = 100/120= 1.2 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمور في انجلترا تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج.

و بناءا على ذلك، تكون تكلفة إنتاج النبيذ بالنسبة للنسيج في البرتغال أقل مما هي عليه في انجلترا (1.2>0.89) و من ثم تكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج و تصدير الخمور لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه في انجلترا . و بالطريقة نفسها يمكن توضيح أن من مصلحة انجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج، لأنها تنتجه بتكلفة نسبية اقل من تكلفة إنتاجه النسبية في البرتغال.[1]

و حسب "ريكاردو"، فإذا قامت البرتغال بمبادلة وحدة واحدة من الخمور تكلفها 80 ساعة عمل بوحدة من النسيج كانت ستكلفها 90 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا،ستربح 10 ساعات عمل، و إذا ما قامت انجلترا بمبادلة وحدة من النسيج تكلفها 100 ساعة عمل بوحدة من النبيذ كانت ستكلفها 120 ساعة عمل لو بقيت تنتجها محليا، و تربح بذلك 20 ساعة عمل.

و من خلال هذا العرض لنظرية "ريكاردو"، يتضح أن الشرط الضروري و الكافي لقيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلعة من دولة لأخرى.[2]

3 -جون ستيوارت ميل و نظرية الطلب المتبادل:

لم يفسر "ريكاردو" كيف يتم تحديد سعر معين أو نسبة معينة للتبادل التجاري يبين الدولتين المشتركتين في التجارة، فقد توقف في تفسيره لقيام التجارة عند النقطة التي مفادها أن الدول تحقق مكاسب من التجارة، عند أي نسبة من التبادل التجاري تقع بين نسب التبادل الداخلية في كل دولة على حدى، و لهذا بقيت النسبة الفعلية التي يتم بناءا عليها قيام التبادل التجاري دون تحديد.

لقد تنبه لهذه المسألة الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" الذي كان له دورا كبيرا في تحليل قانون النفقات النسبية و علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، و في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية فإن معدل التبادل الدولي يحدد على أساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أي أنه يتوقف على عاملين هما الطلب و العرض الدوليين، حيث معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى و هذا ما اسماه "ميل" بقانون "الطلب المتبادل".[3]

و لقد ركز "ميل" في نظريته هذه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل "ريكاردو"، فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه

1- زايري بلقاسم، مرجع سابق ، ص15.

2-السيد متولي عبد القادر، المرجع السابق، ص25.

3- هجير عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي(النظرية و التطبيق)، دار الثراء، عمان، ط 01، 2010، ص53.

يثبت كمية الإنتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة، بينما "ميل" فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج أو المردودية.

أما عن كيفية تحديد معدل التبادل الدولي عند "ميل"، فإن ذلك يتوقف على قوة طلب الدولة على منتج الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب، حيث يتحدد هذا الطلب بمعدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الأولى و معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، و بالتالي تعود المكاسب الأكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، بينما يحظى صاحب أكبر طلب بالمكاسب الأقل، و يميل التبادل لصالح الدولة ذات مرونة أقل أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، و العكس صحيح.[1]

المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية.

تندرج النظرية النيوكلاسيكية على نفس النهج الذي رسمته النظرية الكلاسيكية فنتائجها تأتي مدعمة لها، غير أنها لا تقبل الاعتماد على العمل كمحدد لقيمة السلعة، و جاءت بدلا منها بنظرية جديدة و التي تعد نقطة انطلاق التحليل في النظرية النيوكلاسيكية، حيث تعد فيه نظرية دافيد ريكاردو "قانون المزايا النسبية " مقبولة إلا أنها تفسر بأدوات مختلفة .

و يعتمد التحليل النيوكلاسيكي على الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية إلا أنها تختلف فيما يلي :[2]

- وجود أكثر من عامل إنتاج و هما العمل و رأس المال.
- وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة، و هذه التقنيات هي نفسها في كل بلد لكن التقنية المستخدمة في إنتاج سلعة معينة تختلف من بلد لأخر، بسبب اختلاف أسعار عوامل الإنتاج.
- بالإضافة إلى ذلك تفترض النظرية تماثل الأذواق في كل بلد.

و سيتم التطرق إلى التحليل النيوكلاسيكي من خلال:

1 -نظرية تكلفة الفرصة البديلة[3]:

استطاع "هابرلر" "**G. Habrler**" عام 1936 من تحرير قانون الميزة النسبية ل "ريكاردو" من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة، و خاصة تلك التي تتعلق باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج سلعة و استبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة، و التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها و إنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها، و ذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى، و بالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

1-زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص14،15.

2- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، القاهرة، 1993،ص30.

3- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي : نظريات و سياسات، دار المسيرة، الأردن، 2007،ص45.

و حسب "هابرلر" فإن تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين، في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، و عندئذ يمكن أن تقارن تكلفة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية المستخدمة.[1]

كما يضيف "هابرلر" بأن أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع، و البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي، إذ أن معدل التبادل الدولي يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض و الطلب في البلدين معا.

2 -نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

تعود صياغة هذه النظرية إلى مساهمة كل من "هكشر" "R. Heksher*" سنة 1919 ثم من بعده تلميذه " أولين " "B. Ohlin*" سنة 1933 ، ثم طورها من بعدهما الاقتصادي "بول ساموبلسن" "P.Samuelson" سنة 1941 .[2]

و لقد قام الاقتصاديان السويديان "هكشر و أولين" بتحليل فروض النظرية الكلاسيكية مع ما وجه لها من نقد، و طرحا فكرة الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج حيث ترى هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها، و هذا التفاوت من شأنه أن يخلق اختلافا في أسعار عوامل الإنتاج و بالتالي في أسعار المنتجات، نظرا الاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج، مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

و هكذا فإن التجارة الدولية لا تقوم على أساس الاختلاف النسبي في تكاليف الإنتاج حسب ما جاءت به نظرية "ريكاردو"، و إنما تقوم على أساس الاختلاف النسبي لأسعار عوامل الإنتاج بين الدول .

و لقد طورت نظرية "هكشر و أولين" من قبل الاقتصادي "ساموبلسن" سنة 1948 ، إذ بين هذا الأخير أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها، و قد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل أسعار عوامل الإنتاج" التي عرفت باسم نظرية "هكشر- أولين- ساموبلسن"، و وفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الإنتاج فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى معادلة الأسعار النسبية و المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، أي أنه إذا كان التبادل حر بين الدول فإن هذا يعمل على تقليص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع، و بذلك تتعادل أسعار عوامل الإنتاج الموظفة في إنتاجها.[3]

المطلب الثالث :النظريات الحديثة في التجارة الدولية

نظرا لضعف النظريات السابقة في تفسير وضعية التبادل الدولي الحالي، ظهرت طرق حديثة لتفسير قيام التجارة الخارجية، و ذلك للتعويض عن عدم قدرة النظرية النيوكلاسيكية على شرح بعض الحالات ، لكن محاولاتهم

1 - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص17.

2- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص62.

3- زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص20.

لم ترتفع إلى مستوى نظرية علمية كاملة ، ولكن يمكن أن تفسر جزءًا مهمًا من تدفق السلع بين الدول، و يمكن إجمالهم في العناصر التالية :

1 -**العامل التكنولوجي و التجارة الدولية:** يعتبر العامل التكنولوجي عامل مهم في اكتساب مزايا التصدير للدول، و هذا ما أثبتته نظرية الفجوة التكنولوجية و نظرية دورة حياة المنتج.

أ -**نظرية الفجوة التكنولوجية:** يعتبر "بوسنر " " J. Posner" مؤسس نظرية الفجوة التكنولوجية و هذا عند ملاحظته في عام 1961 ،أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، و هذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج "هكشر و اولين" حيث أن ابتكار طرق جديدة في إنتاج سلع جديدة، يمكِّن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن نسب عوامل الإنتاج التي تتمتع بها، حيث أن تفوقها التكنولوجي يسمح لها بأن يكون لها احتكار التصدير في سلع القطاع المعني.

و لقد اعتمد "بوسنر" في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية مصطلحين هما:[1]

-**فجوة الطلب**: و هي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة في الدولة الأم، و بداية استهلاكه في الخارج.

-**فجوة التقليد**: و هي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة الأم و بداية إنتاجها في الخارج

و حسب هذا النموذج فإن الدول المتفوقة تكنولوجيا تطرح في السوق منتجات جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو ذات كلفة اقل، تسمح لها باكتساب مزايا احتكارية مقارنة بغيرها من الدولُ، تمكِّنها من تصدير هذا المنتج إلى بقية الدول، لأن المستهلكين الأجانب يطلبون السلعة بفعل المحاكاة قبل أن يستجيب المنتجون المحليون لهذا الطلب على السلعة المستوردة، و منه تبقى الدول صاحبة التفوق التكنولوجي تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى الدول الأخرى ما دامت فجوة الطلب أكبر من فجوة التقليد، لكن مع توسع إنتاج هذه السلعة تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، عندئذ يمكن إنتاج نفس المنتج في الدول المستوردة و بالتالي يزول الاحتكار.[2]

و ما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية، و المدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها، إضافة إلى أن هناك عدة دراسات بينت عدم ملائمة النموذج للواقع، إذ تعتبر الأجور العامل الهام في تحديد نمط التجارة في المدى الطويل، كما أن النموذج لم يستطع الإجابة عن السؤال: ما الأسباب التي تؤدي إلى التجديدات أو الاختراعات و الكيفية التي تنتشر بها؟

ب -**نظرية دورة حياة المنتج** [3] : تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي "فرنون R. Vernone " عام 1966 ، امتداد لنظرية "بوسنر"؛ و هذا لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه

1-السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص49.

2- خالد السواعي، التجارة الدولية (النظرية و تطبيقاتها)، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط 01، 2010، ص218.

3- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص120.

النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات و الكيفية التي تنتشر بها، باعتمادها على دور المنتج الجديد و دورة حياته في قيام التجارة الدولية.

و لقد افترض "فرنون" في نظريته هذه أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعطيها دورا ريياديا في تطوير المنتجات الجديدة و تصنيعها، و عبر مراحل تمر بها هذه المنتجات فإنها تنتقل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارجها ، و لهذا فإن "فرنون" قسم هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي:

-مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة ينتج المنتج من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة و بتكاليف مرتفعة.

-مرحلة النمو : في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتج، و يجري إنتاجه بصفة متزايدة أكثر فأكثر، و تنخفض تكاليف إنتاجه و بالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه داخليا و خارجيا.

-مرحلة النضج : في هذه المرحلة يكون المنتج منمطا و التكنولوجية عادية، لذا فإن المنافسة تكون سعرية.

-مرحلة الانحدار : في هذه المرحلة يصبح المنتج أكثر تنميطا و عاديا و التكنولوجية متاحة لجميع الشركات، لذا تشير هذه المرحلة ببداية التصدير في الدول النامية و هذا نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج فيها بسبب وفرة اليد العاملة.

2 -المنافسة غير التامة و التجارة الدولية[1] :

الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة الكلاسيكية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، لكن في الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار تتأثر بها التجارة الدولية.

أ – نظرية تشابه هياكل الطلب :

بالنسبة للاقتصادي "ليندر" "B. Lindert" فإن نمو تجارة السلع المتشابهة بين الدول المتقدمة يعود إلى تقارب الدخول فيما بينها، حيث كلما كانت الدخول متقاربة كلما كان التشابه في بنية الطلب كبير، مما يؤدي إلى نمو كبير للتجارة في المنتجات المتشابهة بين الدول المتقاربة من حيث الدخل، و منه يتم التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، و بالتالي فالتجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط.

ب -التجارة ضمن نفس الصناعة : إن أكثر إنتاج الدول المتقدمة متنوع و متمايز بعض الشيء و ليس متجانس، كما أن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات ضمن نفس الصناعة، و التي من خلالها تصدر بعض الدول السلعة نفسها التي تستوردها، و نظرا لزيادة الأهمية النسبية للتجارة ضمن نفس الصناعة دفعت العديد من الاقتصاديين إلى تطوير مجموعة جديدة من النماذج.[2]

1- محمد دياب، المرجع السابق، ص 121.

2- المرجع نفسه، ص121.

3 -اقتصاديات الحجم و التجارة الدولية :

تعبر فكرة اقتصاديات الحجم عن العلاقة بين التكلفة و حجم الإنتاج المقابل لها، حيث تنخفض تكلفة السلعة بزيادة الإنتاج، و يعتبر "ألفرد مارشال" "A. Marshall" أول من نبه لهذه الفكرة، و لقد بنيت على فرض أن إنتاج السلعتين في كل من الدولتين المفترضتين يتم تحت ظروف ثبات غلة الحجم .

أما عندما يتم الإنتاج تحت ظروف غلة الإنتاج المتزايدة فإن التبادل التجاري بين البلدين يأخذ مكانه، حتى لو كانت الدولتان المتاجرتان متشابهتين مع بعضهما بعض في جميع النواحي، و هذا النمط من التجارة لم يتناوله نموذج " هكشر و أولين " بالشرح و التوضيح، و تنقسم اقتصاديات الحجم إلى اقتصاديات حجم خارجية و أخرى داخلية.

أ -اقتصاديات الحجم الخارجية و التجارة الدولية: يقصد باقتصاديات الحجم الخارجية لكل مؤسسة بالوفرات الناتجة من توسع كلي للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج في كل مؤسسات القطاع، و يمكِّننا تحليل التبادل عن طريق اقتصاديات الحجم الخارجية من تفسير إمكانية تبادل دولي بين دولتين متشابهتين و ذات خصائص الإنتاج نفسها للسلعتين المستهلكتين بحيث في حالة عدم وجود التبادل بين الدولتين فإن التوليفات المنتجة و المستهلكة متساوية مما يعني تساوي الأسعار النسبية للسلعتين و بالتالي عدم وجود تفوق نسبي بين البلدين، و لكن في ظل وجود نفس وفرات الإنتاج للسلعتين يمكن للبلدين تحقيق مكاسب بقيام التبادل بينهما حيث يتخصص كل بلد في إنتاج و تصدير إحدى السلع للبلد الآخر، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق لاجتناب تخصص كلا البلدين في السلعة نفسها. [1]

و تجدر الإشارة إلى أن التبادل الدولي الناتج عن اقتصاديات الحجم الخارجية هو موافق للتبادل الدولي في حالة المنافسة التامة، أما التبادل في حالة المنافسة غير التامة فهو موافق للتبادل الدولي في حالة اقتصاديات الحجم الداخلية.

ب -اقتصاديات الحجم الداخلية و التجارة الدولية : يقصد باقتصاديات الحجم الداخلية بالوفرات الناجمة عن توسع المؤسسة، و الذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاجها، حيث أن وجود هذا النوع من اقتصاديات الحجم لكل مؤسسة يسمح لها بالقضاء على المنافسة التامة، فتكون السوق مكونة من عدد محدود منا لمؤسسات، و بالتالي فالحالة السائدة في السوق هي احتكار القلة لتلك السلعة، حيث يتمحور التحليل في هذه الحالة حول سوق واحدة في دولتين متشابهتين، ففي حالة عدم وجود تبادل دولي فإن كل مؤسسة تزود سوقها و عن طريقه تعظم ربحها الاحتكاري، و لأن هناك تشابه كامل للدولتين؛ فإن هذا يؤدي إلى تساوي الأسعار و الكميات المنتجة و عند قيام التبادل بين الدولتين يؤدي هذا إلى ظهور سوق عالمي للاحتكار الثنائي، و إذا ما افُترض أن كل مؤسسة تختار إنتاجها كمتغير استراتيجي يسمح لها بتعظيم ربحها، و مع افتراض أن الكمية المنتجة من قبل

1- خالد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص211.

المؤسسة الأخرى معطاة، و بالاعتماد على فرضية تجزئة الأسواق فإن تجزئة التوازن للاحتكار الثنائي تكون ما بين المؤسستين، و بالتالي فإن كل مؤسسة تمنح نصف سوقها الأصلي، و نصف السوق الخارجي، و عليه فإنه يوجد تبادل متقاطع للسلعة.[1]

المبحث الثالث: السياسات التجارية

تدرس السياسة التجارية الأساليب والعواقب التي تؤدي إلى فرض قيود التجارة ، وتبحث أيضًا في حماية التجارة وسياسات التكامل الاقتصادي، و تختلف السياسات التجارية المطبقة بين الدول بين الحرية التجارية والحماية (القيود)، و هذا بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية ، و لكل سياسة مؤيدين ومعارضين.

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية و أهدافها

السياسة التجارية هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية ، لذا فإن مفهوم السياسة الاقتصادية هو سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق الأهداف المحددة ، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنه.

أولا– مفهوم السياسة التجارية:

السياسة التجارية هي السياسة التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، و يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، و يترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، و بذلك في هذا السياق تعتبر كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد و الهيئات فيما يتعلق باستيراد و تصدير السلع و الخدمات.[2]

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف الأنظمة الاقتصادية و تطورها ، حيث تختلف من دولة صناعية إلى أخرى من حيث النمو وضمن نفس النظام باختلاف مراحل التطور الاقتصادي للدولة، و يتم اعتماد أدوات محددة لتحقيق أهدافه ، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك.

كما تعتبر سياسة التجارة الخارجية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة.[3]

و يمكن تعريفها أيضا بأنها: " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة،

1- محمد دياب، مرجع سابق ، ص126.

2- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، 2007، ص 113.

3- محمود يونس محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص131.

ويرتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة"[1]

و حسب MAURICE BYE يمكن تعريف السياسات التجارية على أنها:" الاختيار الذي اتخذته السلطات العمومية لمجموعة من الوسائل الثابتة للتأثير على التجارة الخارجية لبلد ما لتحقيق هدف محدد أو هدف مرغوب فيه، وعادة ما يكون تنمية الاقتصاد الوطني، ولكن يمكننا إيجاد أهداف أخرى مثل التشغيل التام، واستقرار أسعار الصرف"[2].

كما يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات و اللوائح، التي تصدر من قبل أجهزة الدولة التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات و اللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة، بغية تحقيق أهداف معينة يمكن تسميتها ب "السياسة التجارية".[3]

من خلال التعريفات السابقة ، يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها مجموعة من الإجراءات، التي تقوم الدول بتطبيقها لغرض تحقيق أهداف معينة من خلال تبادلاته التجارية مع الدول الأخرى، حيث تعتبر إجراء تتخذه الدولة من أجل تحقيق تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية داخل و خارج الدولة. كما تؤثر على كل من سعر الصرف و احتياطات الصرف الرسمية. وعلى توازن ميزان المدفوعات، و سوق الصرف، و كل ما سبق يدخل ضمن السياسة التجارية.

و الواقع أن السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة خارجية من بين الوسائل الخارجية أخرى مثل السياسة المالية الخارجية و سياسة الصرف الأجنبي، و هذه الوسائل الخارجية لها آثارها، التي يمكن مقارنتها بآثار التعريفة الجمركية (كما إن الرقابة على الصرف غالبا ما تكون مكملة لنظام الحصص) و من جهة أخرى، فإن سياسة التجارة الدولية ليست منعزلة عن السياسات الداخلية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف، مثل السياسة النقدية، أو في الفترة الطويلة، مثل: السياسة الضريبية أو سياسة الاستثمارات العامة، و لذلك تعتبر سياسة التجارة الخارجية كجزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة.

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية و لعل أكثر الأهداف انتشار هي تحقيق موارد للخزانة العامة، توازن ميزان المدفوعات، حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق، حماية الصناعة الناشئة، و كذا حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.

1- أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص 147.

2- Maurice Bye, Relation Économique Internationale, Dalloz, Paris, 1971, P. 341

3- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الرؤية، القاهرة، 2009، ص 69.

ثانيا– أهداف السياسة التجارية :

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و الإستراتيجي ة كما يلي :

1 –الأهداف الاقتصادية: و تتمثل فيما يلي [1]:

– زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.

– حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ودعم حركة التنمية.

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة.

– حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة لها.

– حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

– إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن، و يحدث هذا عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه ، ولتحقيق التوازن تلجأ الدولة إلى التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعرو ض منه، من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات .

2 –الأهداف السياسية و الإستراتيجية [2] : و تتمثل فيما يلي :

–توفير أكبر قدر من الاستقلال و الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.

–العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الإستراتيجية، خصوصا في فترة الأزمات و الحروب.

3 –الأهداف الاجتماعية:

و تتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، و رفع مستوى التشغيل، و إعادة توزيع الدخل لصالح فئات اجتماعية معينة، إضافة إلى حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية.

و لتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدول عدة أدوات و وسائل منها الرسوم الجمركية، الإعانات، تراخيص الاستيراد، نظام الحصص، بالإضافة إلى القيود غير الجمركية.

و الجدير بالذكر أن السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية و النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها، و بالتالي فالسياسة التجارية جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، و لذا فان محتوى هذه السياسة تحدده تلك المهام التي تعمل الدولة على تحقيقه ا في إطار اقتصادها الوطني.

1- Josette Peyrard, Gestion Financière Internationale, 4eme édition, Paris 1999, P.P 47, 48

2- محمد دياب، مرجع سابق، ص209.

ولقد تعددت السياسات التجارية من حيث نطاق تطبيقها إلى [1] :

- **السياسات التجارية الوطنية** : و التي تتمثل في السياسات التي تتخذها دولة بمفردها للتأثير على تجارتها الخارجية.
- **السياسات التجارية الإقليمية** : و التي تتمثل في السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول، لتحقيق مصالح تجارية أو اقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- **السياسات التجارية الدولية** : و هي السياسات التي تتخذ في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عامة، و أشهرها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، و التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيق حركتها.

و تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية، و مستوى و ظروف التطور الاقتصادي الذي تمر به الدول ، حيث لكل دولة أهدافها الاقتصادية الخاصة من تطبيقها، و بالتالي وسائلها الخاصة التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف، كما تختلف وجهات نظر الاقتصاديين حول المبادئ التي تحكم التبادل الدولي، مما يجعل أثرها واضح من خلال تنوع السياسات التجارية، فظهر ما يسمى بمبدأ الحماية في التجارة الدولية كما هناك مبدأ حرية التجارة الدولية.[2]

المطلب الثاني: سياسة الحماية و الحرية التجارية و حجج الأنصار[3].

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب المذهب التجاري، الكاتب الإنجليزي توماس مان (Thomas Man) الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري والتي يذكر من بينها :

- العمل على تشجيع الصادرات و تخفيض الواردات.
- عدم المبالغة في استهلاك السلع المستوردة.
- اقتصار التجارة الخارجية على السفن الوطنية .
- عدم التوسع في الاستهلاك لإيجاد فائض للتصدير .
- استيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير .
- السماح بخروج النقود فقط عند الضرورة .

1- محمد دياب، مرجع سابق، ص203.

2- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص305.

3- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 13.

فأصحاب الحماية لا يعترضون على حرية التجارة من حيث مزايا تتعلق بتقسيم العمل الدولي و بأن التبادل يتم على أساس اختلاف نفقات الإنتاج النسبية ، غير أنهم يرون أن هناك أهدافا أخرى يتعين على الدولة تحقيقها، حتى لو اقتضى الأمر التضحية ببعض مزايا الحرية، و يمكن تقسيم حج جهم وفقا لطبيعتها إلى حجج اقتصادية وأخرى غير اقتصادية نذكرها فيما يلي:

أولا– حجج أنصار الحماية:

1 الحجج غير الاقتصادية[1]:

أ **–حجة الدفاع و الأمن** : وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة، عندما قال "الدفاع أكثر أهمية من الثروة". فكل الدول معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعدادا جيدا من أجل حماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها و ديمومتها. كما قد تتعارض التجارة في دولة أو عدة دول مع أمنها أو مبادئها ، أو بسبب خلاف إيديولوجي كحصار الولايات المتحدة الأميركية لكوبا، أو أن دولة ما تمثل خطرا أو تهديدا على أمن وسلامة منطقة أو دولة مجاورة، فتفرض القيود على التجارة معها، وهي الحجة التي دفعت بمجلس الأمن من فرض الحصار على كل من ليبيا والعراق. كما قد تتخذ بعض الدول إجراءات منع تصدير بعض المنتجات عالية التكنولوجيا بحجة المحافظة على الأمن و السلام في العالم، فتمنع تجارة بعض المركبات الإلكترونية، أو بعض الأجزاء من المعدات كونها قد تستعمل في إنتاج أسلحة خطيرة كالأسلحة النووية. إلا أنه كثيرا ما تستعمل هذه الحجة حتى تبقى بعض الدول محتكرة للصناعات ذات التكنولوجية المتقدمة .

ب **– حجة المحافظة على الطابع الوطني و تجنب التبعية** : يؤدي تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، في حالة عدم توفر قدرات إنتاجية للدولة، وميزات نسبية تحسن استغلالها، تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية. و من أجل تجنب هذه التبعية للخارج و تحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية ، فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، و يخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها، فالتبعية قائمة للصادرات و الواردات معا، فدولة مثل اليابان، تتمتع بحرية تجارية في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية و تحقق فائضا

1– مصطفى رشدي شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1994،ص 68 .

كبيرا، يمكنها أيضا أن تتعرض لمخاطر التبعية، فأمريكا بالنسبة لليابان تمثل محتكر شراء، أي أن السوق الأميركية تستوعب أكثر من 30 % من صادرات اليابان ، وإذا أرادت الولايات المتحدة الأميركية، أن توقف النمو الياباني أو تحدث اضطرابات في الهيكل الصناعي الياباني، وتعرض هذا الاقتصاد لخطر البطالة، ما عليها إلا أن تضع القيود أمام الصادرات اليابانية . فمن أجل أن تحافظ الدولة على طابعها الوطني و تجنب التبعية المطلقة على الدولة أن تتبع سياسة حمائية من أجل المحافظة على حد أدنى من النشاطات الاقتصادية و الصناعية يؤمن لها حاجاتها الإستراتيجية على الأقل .

ج- حجة حماية القطاع الزراعي : يمثل القطاع الزراعي في كثير من الدول قطاعا هاما و يمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة، وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.

د- الحجة الدينية والأخلاقية : فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية [1].

2 -الحجج الاقتصادية لأنصار الحماية التجارية:

وهي حجج ليست مستخرجة من أساس نظري وحيد، بل تتعلق بجوانب مختلفة مستمدة من الواقع، وهي تختلف من حيث قيمتها العلمية، ومن أهمها ما يلي:

أ- حماية الصناعات الناشئة [2] : من المعروف أن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي بلد حديث العهد بالتنمية الصناعية مرتفعة، حيث لا تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الخارجية، لذلك فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية لهذا تلجأ بعض الدول في مثل هذه الحالة إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية عالية على السلع المستوردة و المشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الانغلاقية و منع استيراد هذه السلع.

و هناك آراء حول مدى درجة الحماية للصناعات الناشئة منها ما يؤيدها بشكل مطلق ومنها ما يؤيدها مع التحفظ على المدة و نوعية الحماية، لأي صناعة أمامها فرص للنجاح، و لا تحبذ الحماية بل يجب على الدولة أن تقدم لها إعانات على اختلاف أنواعها.

و السبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعة الناشئة يرجع إلى كونها تحتاج إلى تدريب للعمال، وإلى خبرة الفنيين الأجانب، كما تضطر لإقامة مساكن للعمال وغيرها من النشاطات المساعدة لها.

و الحماية التجارية تخضع للشروط التالية: [3]

1 - مصطفى رشدي شيحة، المرج السابق،ص 68 .

2 - جاسم محمّد، التجارة الدولية، ط 1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2013، ص 127.

3 - أحمد فارس مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 152.

-أنها حماية تخص الصناعة و ليس الزراعة، لأن الأخيرة لو لم تكن مهيأة بطبيعتها للإنتاج الزراعي فإن الحماية لا تفيدها، كما أن تقدم الصناعة يؤدي في النهاية إلى زيادة دخول المزارعين، في حين أن حماية الزراعة تضر بالصناعة، مما ينجر عنها من ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية الذي يترتب عليه ارتفاع في تكلفة الإنتاج الصناعي.

-أن تفرض الحماية فقط على الصناعات التي تتوفر على مقومات النجاح حتى تتمكن من البقاء والصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية.

-أن تكون حماية مؤقتة، حيث لا يجوز أن تدوم أكثر من الفترة اللازمة لنمو الصناعات الناش ئة، و وصولها لمرحلة تستطيع فيها أن تصمد أمام المنافسة الأجنبية.

لكن من الناحية العملية يصعب التحقق من تلك الشروط الحمائية، حيث أنه من الصعب التحقق من أن الصناعة ستحقق النجاح، وليس من المؤكد أن أصحاب الأعمال سيقبلون في المستقبل إزالة هذه الحماية، بل بالعكس بمرور الزمن سيطالبون ببقاء الحماية أو زيادتها، حيث تصبح هذه الصناعة في معزل عن الصناعات المنافسة في الدول الأخرى، فتهمل التطور والتجديد في وسائل الإنتاج، معتقدة أن الحماية أصبحت حقا مكتسبا لا يمكن التنازل عنه.

ب- إعانات الصناعات الناشئة :يرى البعض أن الأخذ بمبدأ حماية الصناعة، والاستعانة به لتقديم الإعانات إلى الصناعات الناشئة التي من مزاياها ما يلي:[1]

-أن الإعانات تكون مباشرة، فالصناعة التي تحصل على الإعانة يتعين عليها إنفاقها في مجالات معينة، و من حق السلطات مانحة الإعانة أن تراقب أثرها على الإنتاج و التكاليف والأسعار.

-أن الإعانة لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بل يحصل المستهلك على السلعة بنفس ال سعر لأن الدولة هي التي تقوم بدفع فرق التكلفة في شكل إعانة.

-لا يقل المعروض من السلع بعكس الوضع في حالة الحماية، وعلى ذلك لا تختفي المنافسة بين السلع المستوردة والمنتجة محليا، وإذا حاول المنتج المحلي رفع ال سعر، فإن المنافسة من المنتجات الأجنبية كفيلة بتحقيق ال سعر العادل.

-تؤدي الإعانة إلى تشجيع التصدير، لأن المصدر يصبح في وضع يمكنه من البيع في الأسواق الأجنبية.

ج- الحماية لزيادة حجم التشغيل: تقييد التجارة من شانه أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل و بالتالي زيادة نسب العمالة و تقليل البطالة، و ذلك لأن فرض الحماية يزيد الطلب على المنتجات المحلية، و بالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها

1- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، مصر، 1977، ص 139.

الإنتاجية و تصلح أكثر في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لأن لذلك علاقة بالطاقة الاستيعابية للسوق المحلي[1].

د- الحماية بغرض تنويع الإنتاج: الحماية تجنب المخاطر الناتجة عن التخصص الزائد، و تسعى إلى تحقيق التنوع في الإنتاج، فالدولة التي تتخصص في إنتاج منتج واحد وتعتمد عليه كأساس في التبادل الدولي، قد تعرض اقتصادها الوطني للخطر، إذا ما حدث على هذا المنتج طارئ سواء كان طبيعيا أو اقتصاديا، فتنوع الإنتاج من شأنه أن يمكن الدولة من أن تواجه أي خطر سواء تعلق الأمر بتقلبات الأسعار، أو تعلق بحالة انقطاع في الأسواق الخارجية بسبب ظروف سياسية، أو بسبب حدوث كساد في اقتصاديات الدول التي تصدر إليها السلعة أو ظهور منافسة قوية في وجه هذه السلعة، و في هذه الحالة لا يمكن إتباع سياسة اقتصادية قصد تنويع الإنتاج، دون الرجوع إلى سياسة الحماية ، إلا أن معارضي الحماية لغرض تنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي يأخذون عليها ما يلي :[2]

- أن معظم الدول لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لضخامة حجم اقتصادها.
- لا يمكن القضاء على الكساد بتنويع الإنتاج لأن الكساد يحدث نتيجة لعوامل داخلية تتعلق خاصة بالاستثمار.

ومع ذلك نجد أن المعارضين للحماية لغرض تنويع الإنتاج، يوافقون عليها إذا ما تعلق الأمر بالسلع الأساسية، وضرورة توفير قدر من الاكتفاء الذاتي ومواجهة انقطاع الحصول عليها من الخارج.

هـ- الحماية بغرض الحصول على إيراد : يرى أنصار الحماية أن فرض الرسوم الجمركية بنسبة مرتفعة من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في إيرادات الدولة، ولقد كانت الرسوم الجمركية تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوائل الأربعينات من هذا القرن، و ما زالت تشكل معظم الإيرادات في العديد من الدول السائرة في النمو، لكن قد تؤدي المبالغة في فرض الرسوم إلى تقليل الواردات، و إلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي للدولة، كما تؤدي أيضا إلى ممارسة المعاملة بالمثل من قبل الدول الأجنبية لصادرات الدول.

و- الحماية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات : تفرض الحماية بغرض مواجهة العجز في الميزان التجاري، من خلال قيام الدولة بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات من بعض السلع، خاصة منها الكمالية حتى تقل الواردات، ويقل معها خروج العملات الأجنبية، غير أن إجراء الحماية هذا كثيرا ما يؤدي بالدول الأخرى إلى المعاملة بالمثل، فتقل صادرات الدولة الحامية.

لذلك يرى البعض ضرورة تجنبها، و تقوم الدولة قصد معالجة الميزان التجاري بتخفيض القيمة الخارجية للعملة، ويكون تخفيض قيمة العملة بـ 10 % يرجى منه زيادة في سعر السلعة الأجنبية بمقدار 10% وفي نفس الوقت

1 - جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص127.

2- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 146.

يؤدي إلى تشجيع الصادرات بمقدار 10 % ومعنى هذا أنه تمت زيادة الضريبة على الواردات بـ 10% وتم إعادة الصادرات بـ 10%.

من المفتوض أن فرض الضريبة الجمركية يؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات الأجنبية حتى تتمكن من منافسة المنتجات المحلية في سوق الدولة إلي فرضت الرسم الجمركي، وبذلك تدفع الدولة المستوردة مبلغا أقل ثمنا لوارداتها، حيث يتحول معدل التبادل الدولي لصالحها، إلا أن الأسعار المحلية قد ترتفع وبالتالي لا تنخفض أسعار الواردات بكل الضريبة.[1]

و في الحقيقة فإن أثر الرسم الجمركي يتوقف على عدة عوامل، و خاصة على مرونة الطلب، ومرونة العرض، في كل من البلدين طرفي التبادل.

ز- الحماية كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال : فحماية الأسواق الوطنية من شأنه أن يشجع الشركات الأجنبية على حماية الأسواق الوطنية، مما يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة. كما أن فرض الحماية على الصناعة في الداخل، وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة بغرض الاستفادة من معدل الربح المرتفع.[2]

ح -الحماية ضد الإغراق :الإغراق هو تطبيق لنظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية ، ويقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج بالأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. [3]

المطلب الثالث: سياسة الحرية التجارية و حجج أنصارها.

لا يعارض أنصار الحماية على ما لحرية التجارة من مزايا، إلا أنهم يرون أن الظروف تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية.[4] و يمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إل المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة " فرانسوا كيني" (1694 - 1774)، و يقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.

1- محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق، ص 148.

2- أحمد فارس مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 154.

3- جودة عبد الخالق،الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، مصر،1992، ص 157.

4- عبد الرحمان يسرى أحمد، الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006، ص 226.

ومن أنصار المذهب الطبيعي " تورجو " "Turgot" (1727 - 1781) الذي تتضمن بعض كتاباته المشهورة على صياغة متطرفة لمبدأ الحرية الاقتصادية.[1]

كما اتبعت إنجلترا سياسة حرية التجارة، ودافعت عنها لفترة طويلة حيث ألغت قوانين الغلال سنة 1846، و ألغت آخر القوانين الملاحة التي كانت تميز السفن البريطانية بمعاملة خاصة سنة 1854، وظلت تدافع عن حرية التجارة حتى الحرب العالمية الأولى إلى أن أصيب اقتصادها بمشاكل استدعت ضرورة تدخل الدولة، و إتباع سياسة حمائية منها سياسة التمييز الإمبراطوري.[2]

و يرى أنصار سياسة الحرية التجارية أن التجارة الخارجية هي مظهر من مظاهر التعاون الإنساني بصرف النظر عن الحدود الإقليمية و السياسية التي تفصل بينهم، و يعتمدون في ذلك على الحجج التالية :

أولا: الحجج الاقتصادية: قدم أنصار مذهب حرية التجارة عددا من الحجج الاقتصادية، أهمها ما يلي:

1- الحرية تساعد على التخصص الدولي في الإنتاج [3]: تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، لما تسمح به سياسة حرية التجارة لكافة الدول بأن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة نسبية ، حيث يسمح التخصص الدولي في ظل التجارة الحرة إلى تعظيم الدخل الوطني للدول أطراف التبادل بما يكفل تحقيق أقصى رفاهية اقتصادية لكل منهما، و وفقا لهذه الحجة فان من شأن التخصص رفع إنتاجية عوامل الإنتاج، مما يساهم في زيادة الناتج القومي وخفض التكاليف النسبية على المستوى الدولي، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك، بأن تكون لديه الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته من مصادر متنوعة بأفضل جودة وبأرخص الأسعار.

1 -الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية [4]: تؤدي سياسة حرية التجارة إلى خلق مناخ للمنافسة التي تساعد على النهوض بمستوى الإنتاجية، و خفض تكاليف الإنتاج و بالتالي انخفاض الأسعار الدولية، و هذا الأمر يكون في صالح رفع الكفاءة الاقتصادية من ناحية و في صالح المستهلكين من ناحية أخرى، فبالنسبة للكفاءة الإنتاجية سوف تتحسن نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية وذلك من أجل زيادة الإنتاج و تخفيض نفقاته، أما بالنسبة للمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، و يعاب على هذه الحجة أنها تراعي مصلحة المستهلك دون مصلحة المنتج الوطني فمن المحتمل أن تؤدي الحرية إلى الإضرار بمصالح بعض المنتجين نتيجة لشدة المنافسة الأجنبية.

2 -الحرية تشجع فنون الإنتاج وتطوره: إن قيام المنافسة بين مختلف الصناعات الوطنية و الأجنبية تؤدي إلى

1- محمد إبراهيم غزلان، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1975، ص 184.

2- مدمد عبد العزيز عجمية، مرجعابق، ص 130.

3- Paul Krugman, Maurice Obstfeled, économie international, deBoeck université, gene edition, Belgique, 2008, p8.

4- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 198.

تحفيز كل صناعة على التطور، حتى تستطيع أن تصمد في الأسواق الدولية في ظل حرية التجارة، حيث تهتم هذه الحجة بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، حيث أن طبيعة المنافسة في البقاء للأصلح والأقوى و القضاء بصفة مستمرة على المنتج الضعيف.

- **الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** إن حرية التجارة تمنع من قيام الاحتكارات إذ أن المستهلك قادر على شراء سلع من الخارج إذا كانت هناك سيطرة احتكارية على السوق المحلية ، و بالتالي فمن الصعب قيام احتكارات داخل الدولة، و لكن يرد على هذه الحجة بأنه قد توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين و الأجانب في سوق واحدة و بذلك قد يتحقق الاحتكار للمنتج المحلي حتى في ظل حرية التجارة.
- **الحرية تحقق مصلحة المستهلكين** : كما سبق و أن ذكرنا في الحجج السابقة أن للمستهلك حرية الاختيار بين البدائل الوطنية و الأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار الأجود و الأرخص منها، وما يمكن الإشارة إليه أن هناك بعض الشركات الكبرى العملاقة التي تسيطر على الأسواق تعمل على تعظيم الأرباح بغض النظر عن مصلحة المستهلك في حال تحقق فائض في الإنتاج يتم إهدار هذا الفائض إما بحرقه أو إلقائه في البحر وهذا حفاظا على مستوى مرتفع من الربح.
- **الحرية تساعد على الإنتاج الكبير:** يرى أنصار حرية التجارة أن السياسة التجارية الحرة تساعد الدول على زيادة الطاقة الإنتاجية لمشاريعها، ففي ظل سياسة الحماية يعتمد على اتساع حجم المشروعات في لقيام بالاحتكارات التي يمكن لها عزل السوق الوطنية عن الخارج ، تحت الحماية الجمركية أو غيرها من وسائل الحماية وبالتالي لن تستطيع الوصول إلى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، فالدولة قد تضر باقتصادها الوطني بوجه عام لأنها تساعد على بقاء المشاريع البعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات التي تنتج بها المشاريع ذات الحجم الأمثل. ويرد على هذه الحجة بأن معظم اقتصاديات الدول التي تقوم بالإنتاج بعيدا عن الحجم الأمثل للمشروع تكون عادة من الدول المتخلفة.
- **الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:** ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، و أساس سياسة إفقار الغير هو أن الرسوم الجمركية العالمية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام، لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، وحيث أن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول، فلن تستطيع دولة تصدير فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي [1]. ويرد على هذه الحجة أن فتح هذه الأسواق و إلغاء الرسوم الجمركية قد يؤدي إلى انتشار البطالة وتدهور الإنتاج المحلي.

1- عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 198.

ثانيا– الحجج الغير اقتصادية [1]: يستند أنصار مذهب تحرير التجارة بالحجج الغير اقتصادية إلى المظاهر السلبية التي تشيع في مذهب تقي ي التجارة ، كنشوب الحروب بين مختلف دول العالم أو ما يطلق عليها باسم الحروب التجارية الدولية، بسبب عدم التضامن وتفكيك روح التعاون بين الاقتصاديات الوطنية وعدم ارتباطها بالاقتصاد الدولي، الذي يعمل وفق مبدأ الاعتماد المتبادل المتعدد الأطراف. و بالفعل فقد شهد العالم حالات من الحماية تعكس مثل هذا المفهوم (كفرض تعريفة القصاص أو الثأر، و غلق الحدود أمام واردات بعض الدول تحت حجة فرض القيود الكمية أو عدم استيفاء الشروط الصحية أو الفنية...). ولاشك أن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تضر إضرارا بالغا بالتجارة الدولية، فهي أولا تفرز أحجاما من التجارة الخارجية تقع في أدنى مستوياتها، كما أنها قد تؤدي إلى تفويت الهدف النهائي من التبادل التجاري الدولي وهو تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع الدولي.

و رغم أن المذهبين السابقين متناقضين، إلا أن عمليا يتعذر التطبيق الحرفي لأي منهما على المبادلات التجارية الخارجية، فأقصى ما عرفته السياسات التجارية لكافة الدول هو تغليب أحد خطي التحرير أو التقييد، تغليبا يجري يتضمن أفكار المذهب الثاني[2].

المطلب الرابع :أدوات السياسة التجارية.

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجار الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، وتعددت وسائل تلك السياسة ، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامة ،تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فبالتمييز بين الوسائل السعرية و الوسائل الكمية و الوسائل التنظيمية و يمكن التفصيل فيهم كما يلي :

أولا– الأدوات السعرية [3]: يمكن التمييز بين الوسائل التي توثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير على أسعار الواردات و الصادرات بين كل من الرسوم الجمركية ، الإعانات ، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف.

1 – الرسوم الجمركية (الضريبة الجمركية) و الإعانات (إعانات التصدير):

–الرسوم الجمركية (الضريبة الجمركية) : الرسم الضريبي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا في شكل واردات، أو خروجا على شكل صادرات، و في الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية ، و يؤدي فرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكانية البيع بأسعار مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية، كما أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الإجمالي، إذا ارتفاع سعر

1– عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص 38–39.

2 –المرجع نفسه، ص 19.

3– زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ، ص286.

السلعة بعد فرض الرسم إلى التقليل من استهلاكها ، و يضطر المستهلكون إلى شراء بدائل أقل إشباعا أو الاستغناء عن هذه السلع كلي، و يتوقف هذا الأثر على مدى مرونة الطلب ، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر على الاستهلاك بصورة أوضح ، و العكس بالعكس، وتلجأ معظم الدول النامية إلى فرض الرسوم الجمركية على سلع الاستهلاك الكمالية، بقصد تقييد هذا الاستهلاك و توفير جزء اكبر من الدخل القومي لأغراض الاستثمار أو التنمية .

ولعل أقدم الأهداف من الناحية التاريخية لفرض الرسوم الجمركية هو الحصول على إيرادات للدولة ، و ما زالت الدول تطبقها حتى وقتنا هذا ، و تعتبر الرسوم الجمركية إيراد خالصا إذا ما تم فرضها على منتج لا يتم إنتاجه محليا، ، وفي بعض الأحيان تفرض رسوم على الصادرات بغرض تحقيق إيرادات للدولة .

و فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل الوطني، يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى ارتفاع أسعار السلعة الخاضعة للرسم، و هذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة با لحماية الجمركية، حيث نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤد ي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي النادر نسبيا، و لذلك فان الحواجز الجمركية دائما في صالح أصحاب عناصر الإنتاج النادرة نسبيا، حيث يترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين.

– **الإعانات (إعانات التصدير)** : نظام المنح و الإعانات يتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة و الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأسعار التي يبيعون على أساسها، و الإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة و تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي .[1]

و يقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية ، تعرف بالرسوم التعويضية،على دخول السلع المعانة لأراضيها،كما أنه عادة ما يقابل دعم الد ولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية.

2 – الإغراق و تخفيض سعر الصرف:

– **الإغراق** : وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و تلك السائدة في الخارج ،حيث تكون الأخيرة منخفضة عن ا لسعر الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن

1- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ، ص 148.

التمييز من حيث مدى استمراره بين ثلاثة أنواع من الإغراق : الإغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة ، و الإغراق قصير الأجل أو المؤقت و الذي ينتهي بتحقق الغرض المنشأ من أجله، و الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.[1]

و يشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها و هو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه ،و خاصة بحسب مرونة الطلب السائد به، حيث في المرونة القليلة يبيع بسعر مرتفع و حيث المرونة الأعلى يبيع بسعر منخفض، و بالطبع تختلف أثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدول المستوردة عنها من جانب الدولة المصدرة، ويرى أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية ، و تتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق بهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها لرفع الأسعار كما في حالة الإغراق المؤقت، ومن هنا تتضح خطورة الأثر الضار للإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد ، و بالتالي يجب حماية الاقتصاد الوطني من مخاطره بفرض القيود على حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني و القضاء على المنافسة.

– **تخفيض سعر الصرف** [2] : يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة، و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأ سعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و رفع الأ سعار المقومة بالعملة الوطنية .

و لتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة و في مقدمتها يأتي علاج الاختلال في ميزان المدفوعات و ذلك بتشجيع الصادرات و تقييد الواردات ،كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استيرادها من الخارج، و قد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، و ذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو لتدهور أ سعارها في الأسواق العالمية ، و بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد ال وطني حيث ينتج عنه تشجيع الصناعات التصديرية، و يقصد بعملية التخفيض أحيانا زيادة موارد الخزينة العامة للدولة ، بما يتضمنه من إعادة تقويم احتياطات الذهب المتاحة لديها وفقا للسعر الجديد،كما قد يهدف إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا أخرى.

1- زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص291.

2- المرجع نفسه، ص 291.

ثانيا – الأدوات الكمية : من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد .

1 – نظام الحصص [1]: يقصد بنظام الحصص فرض القيود على الاستيراد (و نادرا على التصدير)، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح باستيرادها أو تصديرها ، وقد تكون الحصص كمية أو قيمية و لكل منها مزاياه و عيوبه، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينيات، و قد تم الأخذ به خلال الحرب الأولى ، عندما قامت فرنسا باستخدامه كقيد على الواردات ثم تبعها في ذلك كثير من الدول و ذلك لعدة أسباب منها عدم مرونة عرض الواردات ،و عدم معرفة ظروف عرض و طلب السلع ، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يعتبر أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكان ية الأخذ به في حدود الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدول،كما تبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم و تدهور قيمة العملة الوطنية .

و يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، و يعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري في العلاقات الاقتصادية، مع ما قد ينجم عنه من مساوئ الجمود و التحكم البيروقراطي، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من ظهور الاحتكارات، و بسبب تلك المآخذ و غيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام ، على أنه لا مفر من الالتجاء إلى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية مثل الحروب و الأزمات الاقتصادية الشديدة .[2]

و الآثار الاقتصادية للحصص كثيرة ومتنوعة ولا يوجود فرق كبير بينها و بين آثار الرسوم الجمركية ،باستثناء الأثر الخاص بإيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج و في الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي ،أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتوقف في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام .

2 – تراخيص الاستيراد : عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا و مكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، و يتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، و قد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص إذا كان يخص المنتجات غير المرغوب فيها وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في الحدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، أو تصدر تراخيص

1- زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص295.

2-موردخاي كريانين،الاقتصاد الدولي، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007،ص93.

الاستيراد وفقا لأسس معينة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

ثالثا- الأدوات التنظيمية : يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، و التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تحدث فيه المبادلات الدولية من المعاهدات و الاتفاقات التجارية ، اتفاقات الدفع ، التكتلات الاقتصادي ة،إجراءات الحماية الإدارية .[1]

1 – المعاهدات و الاتفاقات التجارية و اتفاقات الدفع:

– **المعاهدات و الاتفاقات التجارية** : هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، و أحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، على أن أهم ما تقتضيه من مبادئ وأكثرها شهرة هو "مبدأ الدولة الأولى " و بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو لمواطني أية دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى، و هو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين دولتين، عن المعاهدات التجارية حيث مدته تغطى عادة سنة واحدة، و تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، و تتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين .[2]

– **اتفاقات الدفع**: ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان، و جوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب المقاصة لمدفوعات و متحصلات كل منهما مع الأخرى ، يحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتخويلها عن طريقة و مدة سريانه، و طريقة تجديده أو تعديل بعض نصوص.[3]

– **التكتلات الاقتصادية**: تظهر التكتلات الاقتصادية نتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث

1- زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص292.

2- المرجع نفسه، ص293.

3- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009،ص 31.

الاندماج بين الأطراف المنظمة و تهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، و في هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها [1] :

- **منطقة التجارة الحرة:** و هنا تلتزم كل الدول عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، و بالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية حسبما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة ومن أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث الاتحاد الأوروبي.
- **الاتحاد الجمركي:** و يتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه للرسوم الجمركية و القيود الكمية و الإدارية على الواردات فيما الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج، ومن أشهر الأمثلة على ذلك اتحاد البنيلوكس.
- **الاتحاد الاقتصادي:** و لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال و الأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية و النقدية و الاقتصادية للدول الأعضاء، و ذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء .
- **الاندماج الاقتصادي الكامل:** و بمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي، يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، و هذه هي الصورة المتحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة .
- **التكتلات الاقتصادية الدولية:** يعتبر تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية من الأهداف الرئيسية التي تسعى لها الجهود الدولية، و لقد تعددت مظاهر هذا التعاون و انتشرت الأجهزة الدولية الجماعية التي تعمل على تحقيقه منذ الحرب العالمية الثانية، و أهم هذه الاتفاقات في مجال التجارة الدولية الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة.
- **الحماية الإدارية:** من خلال الإجراءات الاستثنائية التي تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور و نفقات تحكمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، زيادة قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش..... ، وقد تكون الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.[2]

1- زينب حسين الله، المرجع السابق، ص294.

2- المرجع نفسه، ص 294.

خلاصة الفصل الأول :

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية و الفكرية للتجارة الخارجية، حيث تعبر عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم، ويستند قيامها إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، وقد أدى هذا الارتباط بين التخصص الدولي والتجارة الخارجية إلى دراسة هذه الأخيرة على أنها ظاهرة تخصص في الإنتاج أو ظاهرة تقسيم العمل على المستوى الدولي.

أما النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول وفق تسلسلها التاريخي تعود إلى بداية ظهور النظريات الكلاسيكية ، إلا أن التجاريين تحدثوا عنها أيضًا ، لكن آرائهم لم ترتقي إلى النظرية ، بل وقفت على الأنشطة التي تساهم في زيادة ثروة الأمم، و أن هذه هي الطريقة الوحيدة لزيادة رصيد الدولة من المعادن الثمينة من خلال حماية التجارة. حيث تهدف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة (الذهب والفضة) ، كمقياس لقوة الدولة ، لكنها لم تساهم في تطوير التجارة الدولية، ولم ترتقي لتصبح نظرية ، لذلك ساهمت النظرية الكلاسيكية في تعزيز التجارة الدولية، و النهوض بها تحت راية الحرية التجارية التي تزيد من ثروة الدول.

ثم تتابعت السياسات التجارية بين الحمائية التي تمارس منذ القرن الخامس عشر ، والتي بررت زيادة ثروة الأمم وتعظيمها من خلال الذهب والفضة، وتقييد التجارة برفع الرسوم الجمركية على الاستيراد ، واعتمدت على حجج مقسمة إلى حجج اقتصادية و غير اقتصادية فالاقتصادية تتمثل في : دعم الأمن القومي، الحفاظ على الشخصية القومية، و الحجج غير الاقتصادية حجة حماية الصناعات الناشئة، توازن ميزان المدفوعات و تحسين معدل التبادل الدولي، الحصول على إيرادات للخزينة العامة، جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق ، أما سياسة الحرية التجارية و التي كان ظهورها منذ القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر و التي دعت إلى تحرير التجارة وإلغاء جميع القيود عليها، و وذلك من خلال الحجج التالية : التخصص في الإنتاج، كون الحرية تشجع التقدم التقني، الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، كون الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير.

الفصل الثاني

" الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية"

-المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي ؛

- المبحث الثاني: الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية ؛

- المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للانفتاح التجاري ؛

تمهيد :

بعد التحولات الاقتصادية العميقة والسريعة مثل اقتصاد السوق والعولمة وظهور سمات نظام التجارة العالمي وزيادة الاهتمام بقضايا الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أدركت معظم البلدان النامية وقررت أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمفرده بمعزل عن العالم، والاستمرار في إتباع السياسات الانعزالية ، حيث أصبح التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الذي يعمل بآليات السوق الحرة أحد اهتماماتها الرئيسية.

وقد ساهمت هذه التحولات في التقارب بين السياسات التجارية للدول المختلفة، مما أدى إلى نمو سياسات تحرير التجارة، والتي أصبحت الشغل الشاغل لمعظم الدول النامية، و أيضًا لتنشيط وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة وأن العديد من النظريات والبحوث التطبيقية أظهرت أن الانفتاح على التجارة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لمعدلات النمو المرتفعة للاقتصاد في كل من البلدان النامية والمتقدمة ، و لتحقيق ذلك وجب على الدول النامية إحداث إصلاحات جذرية في اقتصادياتها.

كما تم تسليط الضوء على التطور التاريخي لتحرير التجارة الخارجية في إطار كل من اتفاقية الجات، والمنظمة العالمية للتجارة التي تم تأسيسها في الأول من جانفي 1995، ومساهمتهما في ترسيخ الحرية التجارية وإزالة العقبات أمام انسياب المبادلات التجارية بين الدول والأقاليم، وهذا لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي؛

المبحث الثاني: الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية؛

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للانفتاح التجاري؛

المبحث الأول: ماهية الانفتاح الاقتصادي.

حدثت تغيرات مختلفة في العالم، من أبرزها التغيرات الاقتصادية، فجميع دول العالم، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية، تنتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي، والذي ينطوي على الانفتاح على العالم الخارجي من حيث الحرية الاقتصادية وحرية التجارة والاقتصاد المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي وهجرة الأفراد.

المطلب الأول:مفهوم الانفتاح الاقتصادي:

إن حقيقة الانفتاح الاقتصادي تتجلى في العديد من الخيارات مثل فتح الباب لتحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعيقات وتحرير القطاع الخاص من كل العقبات وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية بكل الضمانات، وتخفيف القيود.

أولا – تعريف الانفتاح الاقتصادي:

لمعرفة مفهوم الانفتاح الاقتصادي لابد من أن نعرج على مفهوم الانفتاح أولا ثم نتطرق إلى مفهوم الانفتاح الاقتصادي.

- **الانفتاح**: الانفتاح مصطلح علمي يستخدمه الاقتصاديين، لكأن يقول انفتاح بمعنى يبدع وينشئ، أو يقوم بنك بفتح حساب توفير لأحد زبائنه، وفي البورصة يستعمل مصطلح الانفتاح أي سعر السهم الذي يباع ويشتري في أول يوم من عمل هذا السوق المالي ويستخدم أيضا للدلالة عن شركة مفتوحة open corporation (هي شركة تطرح أسهمها للبيع بصورة عادية)، كما يطلق لفظ الانفتاح على شركة استثمار مفتوحة رأس المال (أي رأسمالها غير ثابت).[1]

- **الانفتاح الاقتصادي** : تعتبر كلمة الانفتاح الاقتصادي كلمة اقتصادية تدل على وجود حالة سابقة من الانغلاق إلى الاستثمار و تقييد ها ليأتي الانفتاح نقيضا و يعرف بأنه:" إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية خاصة المدفوعة بدافع الربح وحده ، والتخلي التدر يجي عن الملكية العامة في الصناعة وع دم تدخل الدولة في الاقتصاد، بل التخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية المنافسة للأجنبية ".[2]

كما يعرف الانفتاح الاقتصادي بأنه: " التعامل الموضوعي مع النظرة للآخر والاستفادة منه وإفادته وهذا ما نراه كثيراً في محاولات الشعوب وجهودها الحثيثة لتحقيقه والوصول إليه، أما بالنسبة لمشاركة الانفتاح في النهوض فهي وسيلة جيدة ومتبعة من قبل الشعب ومن قبل الحكومة لكنه يجب أن يراعي البيئة المحيطة وظروف كل بلد".[3]

1 – محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء، الإسكندرية، 2002، ص81.

2 – التكامل الاقتصادي العالمي، تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية 2001، ص 02.

3– محمد علي سلامة، المرجع السابق ، ص80.

سنتعرض بعد ذلك إلى بعض التعريفات التي تناولت مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادي ، حيث اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف محدد لمفهوم الانفتاح الاقتصادي ، فهناك من يراه مرادفا لمبدأ الحرية الاقتصادية وهناك من يراه تعبيرا عن الاتجاه السياسي أكثر منه تعبيرا عن الاتجاه الاقتصادي في المعنى الدقيق، وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من أجل تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال والتكنولوجية لمحاولة زيادة الإنتاج وإحلاله محل الواردات وتصدير الفائض وتشغيل الأيدي العاملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات[1].

و من خلال المفاهيم السابقة نستطيع صياغة مفهوم الانفتاح الاقتصادي :

" الانفتاح الاقتصادي هو مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج القومي ويتم ذلك في إطار إستراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي وتعمل من خلالها على تصحيح الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي و الاجتماعي".[2]

حيث تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذجا عاما يتم تطبيقه في جميع دول العالم اليوم، سواء كانت دول متقدمة أو متخلفة رأسمالية أو اشتراكية، و الانفتاح الاقتصادي يعد كسياسة أو كمنهج للتنمية الاقتصادية.

الانفتاح الاقتصادي ضروري و بالأخص في ظروف العولمة التي نعيشها ، و لكن وجب أن نعلم بأنه كل ما زاد الانفتاح سيكون هناك سيطرة لرؤوس الأموال الخارجية على الاقتصاديات الوطنية ، و الاقتصاد محرك للسياسة، لذلك السؤال المطروح هنا كيف يمكن المحافظة على استقلالية القرارات في ظل التبعية الاقتصادية للغير، حيث لا يمكن البقاء في معزل عن مسيرة التطور العالمية ، و الأمر هنا يحتاج إلى موازنة بين التطور و الانفتاح من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية لكل دولة.

و بناء على استعراض التعريفات السابقة للانفتاح كلفظ في اللغة العربية وبعد عرض نا لمفهوم هكمفهوم علمي حيث تناوله العديد من العلماء و الاقتصاديين و نرى أن "محمد علي سلامة " توصل إلى مفهوم إجرائي للانفتاح، بأنه تحرير للطاقات الإنتاجية من كل المعيقات و كذا تحرير القطاع الخاص من جميع المخاوف و العقبات التي تعترضه، و كذلك فتح باب الاستثمارات الأجنبية بكل الضمانات ، و مواكبة التكنولوجيا الإنتاجية، كما يعمل الانفتاح على تخفيف مختلف قيود الاقتصاد القومي ، كالقيود على الاستيراد و على الصرف الأجنبي و الاستثمارات الخارجية و كذلك القيود على الأجور و الضرائب [3].

1- محمد علي سلامة، المرجع السابق، ص80.

2- المرجع نفسه، ص80.

3- المرجع نفسه ، ص81-82.

ثانيا – أنوع الانفتاح الاقتصادي [1]: يشير الانفتاح الاقتصادي إلى حرية انتقال السلع والخدمات ، من الجانب التجاري، و كذا إلى حرية انتقال رؤوس الأموال من جانب مالي، فهناك من يرى الانفتاح من جانب واحد و هو تحرير المبادلات الخارجية للدول ، و إزالة القيود الجمركية، و البعض الآخر يعرفهعلى أنهتحرير رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم في المشاريع الاقتصادية و من بين أنواع الانفتاح الاقتصادي الأكثر بروزا ما يلي :

– **الانفتاح التجاري**: فقد عرفهصندوق النقد الدولي على أنه تحرير القطاع الخارجي ، و الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية ، وميزان المعاملات الرأسمالية، أي أن هالانفتاح على تدفقات السلع والخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود و العقبات، و المتمثلة في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و كذا الفنية. أي أن الانفتاح التجاري هو نفسه الانفتاح الاقتصادي.

و يمكن تقسيم الانفتاح التجاري إلى نوعين كالتالي[2]:

- **الانفتاح التجاري السطحي**: يركز هذا النوع من الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية مثل التعريفة الجمركية، و يعتبر هذا النوع من الانفتاح غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.
- **الانفتاح التجاري العميق** :بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، يسمح الانفتاح التجاري العميق بحرية تنقل الأشخاص، وإزالة العوائق البيروقراطية (إجراءات الجمارك)، و لا يعد الانفتاح التجاري السطحي كافيا لإقامة علاقات تجارية دولية، و أكبر دليل على ذلك الفشل الذي لحق با لانفتاح التجاري بين الدول العربية و المتمثل في منطقة التجارة العربية.

– **الانفتاح المالي**: و يعرف كذلك بتحرير رأس المال، و المقصود به تحرير حساب رأس المال و إلغاء الحظر على تعاملات حساب رأس المال، و أيضا الحسابات المالية لميزان المدفوعات، ويتعلق ذلك بمختلف المعادلات التي تشمل مختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و كذا الاستثمار الأجنبي المباشر، و إزالة كافة القيود على التدفقات المالية المغادرة، وعلى المعاملات النقدية الأجنبية، وينقسم الانفتاح المالي إلى عدة أقسام من بينها[3] :

– **الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة**: و هو أن تقوم الدولة بفتح اقتصادها نحو الشركات أو الأفراد غير المقيمين. و تكون مهمة الدولة التخفيف من هذه المشاريع ، أي ما لا يقل عن 10% من رأسمال تلك الشركة المحلية في هذه الدولة.

1 – عزة فؤاد نصر الدين، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2005، ص 09.

2 – ناجي توابتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 12.

3 – يوسف عثمان إدريس، تحرير رأس المال : المزايا و المخاطر، مجلة العصر، العدد 35، مارس 2005، ص 01.

– **الانفتاح على استثمارات المحافظ المالية:** و تكون من خلال قيام مؤسسات الأفراد بشراء الأوراق و المشتقات المالية القابلة للمتاجرة و التبادل الدولي.

– **الانفتاح على الاستثمارات الأخرى** : و تكون على النفقات الرأسمالية في الأوراق الغير قابلة للمتاجرة، و على القروض و الودائع و التسهيلات الائتمانية، و كذا خدمة الديون[1].

المطلب الثاني: أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي و الأسباب الداعية إلى الانفتاح.

إن التطورات الاقتصادية العالمية تشير إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول ، ويتضح ذلك من خلال التزايد المستمر في حجم ونوع المعاملات على السلع والخدمات العابرة للحدود وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية، مع سرعة انتشار وتداول التكنولوجيا ، فإذا كان تحقيق النمو الاقتصادي لمختلف الدول هو أهم ما ترمي إليه هذه العلاقات، فإن زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية المصاحبة لهذه العلاقات لا تقل أهمية عن هذه الأخيرة . و سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف الانفتاح الاقتصادي و أهم الأسباب الداعية له.

أولا – أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي:

تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية، حيث لا يمكن الفصل فيما بينهم فهي مترابطة و سيتم عرضها فيما يلي:

1 مجال الإنتاج[2] :

– من خلال توسيع و انتعاش الأسواق بالمنتجات و كذا حل مشكلة الفائض في الإنتاج.

– تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و الغير مستغلة.

– تنشيط القطاعات الإنتاجية التي تعاني من عجز أو ركود من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لها.

– إدخال خبرات أجنبية تساهم في نقل التكنولوجيا إلى القطاع الصناعي مما يساهم في تنشيط الإنتاجية و رفع جودة المنتجات وتقليل التكاليف.

– توفير مطالب و احتياجات السوق المحلية من مختلف السلع و الخدمات.

–كما تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال ، لزيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامة و ذلك بتحسين خواصه و تصنيفه، و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في مختلف جوانبه، و هذا يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للدول.[3]

1 – يوسف عثمان إدريس، المرجع السابق، ص 01.

2– نادر الفرجاني، هجرة الكفاءات و التنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، القاهرة، العدد 80، ص84.

3 – مهند حميد الربيعي، الانفتاح الاقتصادي في تجارب التنمية، جريدة الصباح، الصفحة الاقتصادية، 05 /2012/06، ص85.

- تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات ، التي تلجأ الدول إلى استيرادها و هذا من خلال تقليل الكميات المستوردة منها بقدر الإمكان.

2 **مجال العمالة**[1]: نتيجة لإدخال مشروعات الإنتاج الاقتصادي في سوق العمل ، تمكنت العمالة المحلية من اكتساب مهارات جديدة.

- من خلال انتقال اليد العاملة المؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية ، وبالتالي الحد من هجرة اليد العاملة و توطينها.
- إتباع سياسة تجارية تقوم على زيادة الصادرات، يصاحبها نمو سريع بسبب التخفيض الأمثل للموارد الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة العمالة نظرا لزيادة الإنتاج من السلع و الخدمات[2].
- اعتماد إستراتيجية إحلال الواردات، التي يتبعها نمو اقتصادي في القطاعات التي تتميز بكثافة اليد العاملة مما يزيد في معدلات العمالة و هذا ما أشار إليه "هشكر و أولين " بأن اعتماد سياسة أكثر توجها نحو الخارج يزيد من الطلب على العمالة ذات المهارة المنخفضة مقارنة بالعمالة الماهرة في الدول النامية (كثيفة العمالة).

3 **أما في باقي المجالات**[3]: زيادة حجم الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.

- تمكين البنوك و المؤسسات المالية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية و تحرير التحويلات المالية الخارجية كتحرير العملات الأجنبية و انتقال رؤوس الأموال ، و كذا زيادة حصيلة الدولة من الموارد المختلفة كالضرائب، و رسوم الإنتاج.
- زيادة حجم الموارد من قطاع السياحة باستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.
- تنويع مصادر التصدير و الاستيراد لتحقيق الاستقلال للتجارة الخارجية.
- تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد و الارتقاء بهم إلى مستوى أفضل، و المساعدة على تسريع النمو الاقتصادي.
- كما يهدف الانفتاح الاقتصادي في مجال النقل و المواصلات، إلى توفير خدمات النقل البحري، سوءا للركاب أو البضائع بما يخدم التجارة الخارجية ، و كذا توفير خدمات النقل الجوي الداخلي و الخارجي، و توفير سيارات الركوب الخاصة و العامة[4].

---

1 – علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، الأردن، ط 1، 2003، ص 38.

2 – عبد الرزاق بلحضري، إبراهيم شريفي، دراسة تأثير الانفتاح التجاري على إنتاجية العمالة الماهرة و العمالة غير الماهرة في الجزائر ، مجلة مجاميع المعرفة،العدد 2، المجلد 7،أفريل 2021، ص 269.

3 – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 56.

4 – محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص138.

-إعفاء الدولة من أعباء توفير التمويل الـلازم للمشاريع الاقتصادية الجديدة، و كذلك تنشيط بورصة الأوراق المالية.

-توفير احتياجات و مطالب السوق المحلية من السلع المختلفة وبأسعار مختلفة.

ثانيا – الأسباب الداعية إلى الانفتاح الاقتصادي[1]: تواجه أغلبية اقتصاديات اليوم تحديات هائلة، حيث تسعى كل من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء لتحقيق نمو اقتصادي، من أجل التخلص من الفقر و التخلف وتحقيق مستويات معيشة راقية، و لن يتحقق ذلك إلا بتطبيق السياسة الملائمة التي تمكن من ا لخروج من هذه المشاكل، و من أبرز هذه السياسات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسات السابقة بأن الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة، يشكلان طريقة نجحت في خلق الثروة و تحقيق النمو، فالدول المتفتحة تجاريا تملك ثروات أكبر و معدلات أكبر للنمو و فرصا أكثر للاستثمارات، أما القيود التجارية فتؤدي إلى حدوث العكس، حيث تعود الأسباب الداعية إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى الجذور الاقتصادية لأنشطة النظرية النسبية، فالتجارة الخارجية تعتبر من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي، سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا، فالانفتاح التجاري يؤدي إلى ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، بالإضافة إلى ذلك فهي تساعد في فتح أسواق جديدة و توسيعها، و كذ لك زيادة رفاهية البلاد من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين الأسباب الداعية إلى الانفتاح نذكر ما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي تؤدي إلى خلق الثروات للدول .
- تؤدي إلى زيادة المنافسة والحد من الا حتكارات.
- التخصص في الإنتاج وتخفيض الأسعار الدولية.

1 – عبد الرحمان يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص255.

المطلب الثالث:آثار الانفتاح الاقتصادي.

الانفتاح الاقتصادي ليس مجرد إجراء اقتصادي ، بل يمتد تأثيره إلى جميع جوانب حياتنا، ويتغلغل في جميع جوانب الكيانات الاجتماعية ، وكان له تأثير سلبي، وفيما يلي تتمثل أهم الآثار السلبية التي نجم عنها الانفتاح الاقتصادي[1] :

- أصبح الجهاز الحكومي و شركات القطاع العام تفتقر إلى الخبرات الفنية لتشغيله ا، بعد ما قامت شركات الاستثمار الأجنبي والمشترك بجذب العاملين بها من الكفاءات والخبرات الفنية.
- رفع أسعار استيراد الحاصلات الزراعية الرئيسية و هو ما يؤدي إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي للسلع الأساسية التي تدخل الخامات الزراعية في إنتاجها.
- أما في مجال التجارة الخارجية ، فقد أدى الانفتاح في هذا القطاع إلى زيادة الواردات بمعدلات كبيرة في الوقت الذي ضعفت فيه القدرة على التصدير، مما أدى إلى مشكلة عجز ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة المديونية.
- و من الآثار السلبية أيضا هجرة اليد العاملة المؤهلة، مما ا خل بهيكل العمالة نتيجة نقص العمالة الماهرة و المدربة و الفنية و العلمية.
- لم تتمكن سياسة العمالة الداخلية من حل مشكلات البطالة المقنعة و الغير منتجة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية، حيث أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع تزايد العجز الجاري في ميزان المدفوعات ورغم التدفق الواسع نسبيا للقروض الخارجية ، لم توظف طاقات إنتاجية تستجيب للأولويات القومية ولا تكفي لسداد هذه القروض مما أدى إلى تضخم في قيمة المديونية رغم تعاظم موارد النقد الأجنبي وتوسع قنواته في سنوات الانفتاح الاقتصادي.
- تراجع حجم الصادرات ، و زادت قيمة الواردات و تفاقم مشكلة الغذاء و استنزفت مصادر البترول و نقص الاستثمار الأجنبي فضلا عن ضعف التكنولوجية المصاحبة له وتفضيله لأنشطة غير إنتاجية مما زاد من أعباء المديونية الخارجية[2].
- تعد الهجرة جزء أساسي من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعد أحد أركانه و إحدى نتائجه، ومن سلبيات الهجرة هناك أزمة العمالة و نقص الأيدي العاملة عامة و في المهارات الفنية و الخبرات التكنولوجية والحرفية الخاصة وتفشي البطالة المقنعة وغير المقنعة في سوق العمل.

النتائج الراهنة للانفتاح تعد نمط تتحالف من خلاله الأبعاد التجارية والاستثمارية والمالية والتكنولوجية على ربط الدول باحتياجات السوق الغربي بما يعني استمرار التخلف جوهريا.

و يتصور هذا التفسير أن الآثار الشاملة لسياسة الانفتاح على الأزمة الاقتصادية ، سوف يكون خطيرا بدرجة نسبية ، فحتى لو قامت الدول المتقدمة باستثمارات كبيرة، فإن خبرة تعامل دول العالم الثالث مع الشركات العالمية

1-محمد علي سلامة، مرجع سابق، ص138.

2-المرجع نفسه،ص138.

أثبتت أنها لا تأتي برؤوس الأموال إلى البلاد المضيفة بقدر ما تحولها إلى الخارج ، حيث توجد مراكزها الرئيسية نتيجة لإستراتيجية تلك الشركات في التمويل من السوق المحلي ، و تحويل الأرباح والعوائد ورسوم الإدارة والتكنولوجيا فضلا عن ممارستها المالية والتقليدية في التهرب الضريبي وفرض أسعار لتمويل تجارتها بعيدة عن واقع السعر العالمي، وهكذا نستنتج أن أثرها على ميزان المدفوعات سوف يكون شديد الضرر، لأن ما تحوله هذه الشركات سنويا إلى الخارج، سوف يتجاوز بكثير التدفقات الجديدة لرؤوس الأموال المحلية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، مما يصيب الاقتصاد بالازدواجية و التبعية للخارج و السوق العالمي.[1]

المبحث الثاني: الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية.

في بداية القرن السابع عشر ، تبنى رواد المدرسة التجارية الأوروبية سياسات تجارية حمائية للحفاظ على المعادن النفيسة، بينما ظهرت المدرسة الكلاسيكية في منتصف القرن الثامن عشر، مركزة على توسيع الإنتاج وزيادة الثروة على أساس الحرية الاقتصادية، وحرية التجارة و توسيع حجم السوق.

المطلب الأول: ماهية الانفتاح التجاري.

بدأ التفكير الاقتصادي في مجال تحرير التجارة الخارجية بالتطور، و ظهرت سياسات التجارة الخارجية، والتي انقسمت إلى اتجاهين، أحدهما يتطلب تقييد التجارة الخارجية، والاتجاه الآخر يتطلب رفع جميع القيود، والهدف من هذه السياسات تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقرارًا، ودعم خطط التنمية لتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار.

أولا– مفاهيم حول الانفتاح التجاري:

هناك عدة مؤلفات و إسهامات تناولت الجوانب النظرية الانفتاح التجاري كمحاولة منها لإعطاء مفهوم دقيق و شامل له و من أهم التعريفات الشائعة نذكر ما يلي :

–تعريف الاقتصادي" Blackhurst " (1977)[2]: "الانفتاح التجاري هو تعزيز و ترقية المبادلات التجارية الدولية من خلال تبني قواعد تحدد السلوك النقدي و التجاري المقبول و المسموح به، و القضاء أو تخفيف كافة القيود المختلفة الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة، ومن جهة أخرى العمل على تهيئة الأرضية المناسبة التي تمكن من توحيد التعريفة الجمركية بشكل تدريجي في مستويات منخفضة والتركيز على مبدأ عدم التمييز في فرضها على المستوى الدولي، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في مناخ اقتصادي يسوده الاستقرار و القدرة على التنبؤ في الأسواق العالمية".

1- محمد علي سلامة، المرجع السابق، ص 218.

2 – الشيخ عتيق، محمد أمين بومدين، أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، المجلد السابع، أفريل 2021، ص 184.

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati-Krueger**:[1] هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية و يرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب M,Michelaly,Papar georgion,A,M, choksi**:

"الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد و الذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، و في ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات) ".

- كما عرف البنك العالمي الانفتاح التجاري على أنه[2]: "إزالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى ، ويشمل تخفيض التعريفات (الرسوم، الرسوم الإضافية، دعم الصادرات)، والحواجز غير الجمركية (أنظمة الترخيص، الحصص، المعايير التعسفية) ، و إزالة الحوافز الحكومية وتقييد التجارة بين الدول، أي عمل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادا (أقرب إلى نظام تجاري خال من التدخل الحكومي)"

يرتبط مفهوم الانفتاح التجاري بالتعريفة الجمركية المنخفضة ، ولكن هذا ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، حيث أن مفهوم الانفتاح التجاري أوسع و أشمل، و يشمل عدة أمور، منها ما يتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية إلى التغلب على العوائق غير التعريفية ، و التي تأخذ أشكالا عديدة منها ما يلي : حواجز الاستيراد ، المعايير والمتطلبات الإدارية، مكافحة الإغراق، الحواجز أمام تجارة الخدمات، الافتقار إلى الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية، كما أن إصلاحات سياسة سعر الصرف جزء أساسي من أجزاء التحرير.

1 – عبد العزيز عبدوس ، " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010- 2011، ص 44.

2 – نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 2 ،المجلد 6، ديسمبر 2020، ص 173.

حيث يرى مؤيدو الانفتاح التجاري أنه يحفز المنتجين على التصدير و يزيد من قدراهم التنافسية، كما يؤدي إلى التنمية الشاملة، التي يستفيد منها كل من المنتج و المستهلك على حد سواء، حيث يستفيد المستهلك من مجموعة واسعة من منتجات و خدمات عديدة و بأسعار تنافسية ، كما يتمتع المنتجين بوفورات كبيرة، و على الرغم من الفوائد العديدة للانفتاح، ترددت الدول النامية في تحرير تجارتها ، خوفا من تدهور الميزان التجاري ، حيث يعتقد معارضو تحرير التجارة، أن تخفيض الرسوم على الاستيراد، يؤدي إلى زيادة الواردات بنسبة تفوق الصادرات وبالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري.

كما يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية :" على أنها جملة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا[1]".

و عليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي الكامل عن وضع قيود على التجارة الخارجية و على أسعار الصرف، و هذا من خلال وضع مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تهدف إلى تحويل نظام التجارة الخارجية نحو الحياد.

أما من منظور المؤسسات الدولية فيما يخص تحرير التجارة الدولية فهي تعني ما يلي[2]:

- التخلي عن السياسات التي تنحاز ضد التصدير، و تبني سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد.
- التحكم في قيمة الرسوم الجمركية و تخفيضها.
- الاتجاه نحو تفعيل نظام موحد للرسوم الجمركية و تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية.

و يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية ، مما يؤثر على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، و مما يؤثر على الإنتاج و الطلب و التشغيل، و مما يستلزم إعادة توزيع الدخل، و يعد تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسي من المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية ، حيث تعمل هذه الأخيرة على محاربة الأشكال المختلفة من القيود الكمية و تحويلها إلى قيود تعريفية، ثم الاتجاه بها نحو الانخفاض.

1- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص249.
2- المرجع نفسه، ص249.

ثانيا– أهمية الانفتاح التجاري[1].

تحتل سياسة الانفتاح التجاري مكانة هامة ضمن إستراتجية السياسة الاقتصادية لكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث أنها تسمح لها بتوسيع إمكانياتها في الإنتاج الوطني و الاستهلاك، أكثر مما إن كانت منغلقة على حدودها، كما تسمح لها بتصريف فائض الإنتاج إلى الأسواق الخارجية غير السوق المحلي ، كما تمكن أيضا من ارتباطها مع النمو الاقتصادي، حيث يؤكد الاقتصاديين على أن تحرير التجارة الخارجية من شأنه أن يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، و منه على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه الدول من خلال التنمية الاقتصادية ، و بهذا الصدد يذكر "هابرلر "أن التجارة الدولية كان لها إسهام بالغ في تنمية الدول النامية في القرنين التاسع عشر والعشرين ويمكن أن نتوقع منها إسهاما كبيرا في المستقبل إذا أتيح لها أن تعمل بصورة حرة "؛ ويبين كذلك "هابرلر "المنافع التي تحققها التجارة الدولية ليؤكد أهمية التجارة في تنمية الدول النامية كما يلي:

- توفر التجارة الوسائل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية و المتمثل في : سلع رأس المال، الآلات والأجهزة، المواد الخام...
- كما تعمل على نشر المعرفة التكولوجية، ونقل الأفكار، والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية، في تنظيم و إنشاء المشروعات.
- تعتبر التجارة أداة لنقل رؤوس الأموال من الدول، خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- تعتبر التجارة الدولية الحرة ضرورية لمقاومة الاحتكار، و تضمن وجود المنافسة الحرة.

كما يجب الإشارة أن التجارة الخارجية لا تقتصر على تنقل السلع والخدمات من الدول المختلفة فحسب، بل تعد كأسلوب لتوزيع و إعادة توزيع الدخل الوطني و العمل الاجتماعي.

ثالثا– أسباب تحرير التجارة الخارجية :

إن برامج تحرير قطاع التجارة الخارجية، تعد جزء من برنامج الإصلاحات الهيكلية التي تنتهجها الدول، مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي، و هذا التوجه مرتبط بعدة أسباب نذكر منها ما يلي :

- تدهور شروط التبادل التجاري خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار البترول و اتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض.
- الضغوطات التي مارستها المؤسسات الدولية و بعض الدول المتقدمة، و هذا بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982، حيث توصلت الدول المتقدمة و المؤسسات الدولية إلى أن تحرير التجارة الخارجية يعد

1 – بسطالي حداد، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، 2019-2020، ص 6-7.

عنصر أساسي يساهم في إنعاش الاقتصاد العالمي، و قد مارست المنظمات الدولية ضغوطا ت على الدول النامية من خلال تقديمها لقروض شرطية.

– تزايد التجارب الناجحة التي تخص عملية تحرير التجارة الخارجية ، حيث توصلت الدراسات إلى وجود علاقة قوية تربط بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و أن الدول التي قامت بتحرير تجارتها الخارجية و تشجيع صادراتها، قد حققت نموا كبيرا مقارنة با لدول التي تبنت سياسة إحلال الواردات التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية، حيث تعد دول جنوب شرق آسيا اكبر مثال على ذلك. [1]

رابعا– مزايا تحرير التجارة الخارجية و التسلسل الأمثل لتحريرها:

1 –مزايا تحرير التجارة الخارجية:

تحقق عملية تحرير التجارة الخارجية العديد من المنافع و المزايا للدول النامية نذكر منها ما يلي:

–**تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة العوائق التي تعترض المبادلات الخارجية، مما يزيد من المنافسة التي تؤثر إيجابيا على اقتصاد الدول.

–**التقليص من التزامات الحكومة:** التي تنجم عن القيام بإجراءات التجارة الخارجية و تحملها التكاليف الناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

–**المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي :** حيث تتطلب هذه العملية أسواق واسعة، و لهذا نجد أن مختلف أنواع الاندماج تدعو إلى مبدأ التبادل الحر للمنتجات التي يكون مصدرها من الدول التي تنتمي لم نطقة الاندماج المعينة، و هذا من خلال إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية عليها.

–إن تنمية قطاع الصادرات يمكن من تغطية تكاليف الواردات و تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

–تزيد من الضغوط على المؤسسات المحلية من أجل الابتكار و تحقيق زيادة في الكفاءة الإنتاجية.

–تقدم للمستهلكين خيارات أوسع في السلع.

–تسمح للشركات بالاستغلال الكامل لميزتها النسبية.

–انفتاح التجارة يمكن من زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة.

–يرتبط تحرير التجارة الخارجية بالأسعار المنخفضة للسلع ، بسبب إزالة قيود المفروضة على الاستيراد مما يسمح للمستهلكين بالحصول على السلع بالأسعار العالمية. [2]

2 –التسلسل الأمثل لتحرير التجارة الخارجية [3] **:**

هناك مبادئ تشكل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد ب صفة عام ة، و ليس التجارة الخارجية فقط، و يمكن تلخيصها فيما يلي :

1– حسان لخضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، على الموقع، www.arab-ari.org/cour25/pdf ،ص16.

2– المرجع نفسه، ص17.

3– أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2006، ص6.

-تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية (القيود على الأسعار و سياسة الأجور....) قبل القطاعات المالية لأنها تتميز بالشفافية ، مما يستلزم أن أي اضطراب في التدفقات المالية ، قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، و بالتالي يؤثر على نجاح تحرير التجارة الخارجية.

-تحرير الأسواق المالية المحلية مثل: أسواق رأس المال، لأنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال (وجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية)، سوف يؤدي بالضرورة إلى هروب رأس المال إلى الخارج.

-دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحديد الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، و هذا عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

و هناك رأيين فيما يخص تحرير التجارة تدريجيا أو على شكل صدمات متلاحقة نذكرهما كما يلي :

الرأي الأول: يرى البعض أن تحرير التجارة الخارجية التدريجي و الذي يستغرق أكثر من عامين يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية[1] :

1 -يؤدي تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة إلى فشل أو زوال هذه الصناعات، مما ينعكس سلبيا على نسبة البطالة و النشاط الاقتصادي ككل.

2 -تعطي الطريقة التدريجية للصناعات المحلية الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، و هناك دول اتبعت هذه الطريقة و هي المغرب، تركيا، اندونيسيا و كوريا الجنوبية.

الرأي الثاني: هناك من يرى أنه من الأفضل التحرير السريع و على شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية للأسباب التالية :

1 -تعطيها مصداقية أكبر و بداية جديدة أفضل .

2 -تزيد من التزام الحكومة الواضح و المحدد.

3 -الطريقة التدريجية تمكن الجماعات المعارضة من إحباط برنامج التحرير، و تصبح المسألة قضية سياسية، و هناك بعض الدول اتبعت هذه الطريقة (بوليفيا، غانا، المكسيك، وبولندا....).

المطلب الثاني: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية و آثارها .

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغيير نظام الأسعار، تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغيير أسعار الصرف.....) ،كما تتطلب توفر عدة شروط من أجل إنجاح عملية التحرير التجاري، كما تؤثر على المجالات الاقتصادية و الاجتماعية للدول، و يمكن حصر ذلك فيما يلي :

أولا- شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية:

استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها [2]:

1- أحمد فاروق غنيم، المرجع السابق، ص6.

2- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص251.

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، و واقعية أكبر في أسعار الصرف بما يعكس الواقع الاقتصادي.
- أن تتعلق السياسات بالاستثمار و الأسعار و البطالة و أن تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
- وجوب البدء بإلغاء الحصص و القيود الكمية المماثلة في عملية التحرير التجاري، حيث يمكن استبدالها في البداية بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضيف نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.
- من المفيد القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركي، و يتم هذا الإجراء مع تخفيض سعر الصرف، من أجل تحقيق مكاسب مبكرة لعملية التحرير التجاري من خلال زيادة الصادرات و الإنتاج و العمالة.
- إن نجاح و استمرار برامج تحرير التجارة الخارجية، يؤدي إلى توفر بيئة تشجع على تحقيق المزيد من التحرير التجاري، و تلتزم فيها مختلف الدول بقواعد التحرير.

ثانيا– آثار تحرير التجارة الخارجية:

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن جراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية، حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها منها ما يلي: [1]

1 –الآثار الاقتصادية: تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال ما يلي:

–رفع معدلات نمو الإنتاج و تحسين الإنتاجية: إن تحرير التجارة الخارجية و إزالة الحماية يسمح بتحقيق معدلات نمو كبيرة و هذا من خلال توفير أكبر للموارد، و التحسين من عناصر الإنتاج، حيث أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

–استغلال وفرات الحجم : إن الانفتاح على الخارج و بالأخص من حيث رفع الحماية، يحد من الاحتكار و يسمح باستغلال وفرات الحجم، حيث أثبتت الدراسات في هذا المجال وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح و استغلال وفرات الحجم.

–رفع معدلات التصدير و تنويعه : حيث أن لتشجيع التصدير و تنويعه دورا بارز في برامج تحرير التجارة الخارجية، حيث تضمن زيادة الصادرات عائدات من العملة الصعبة، و بالتالي تضمن تحسن في وضع ية ميزان المدفوعات و ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

–تخفيض عجز الميزان التجاري: تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على

1- ناجي توابتي، مرجع سبق ذكره، ص07.

الصادرات و الواردات في نفس الوقت ، و تؤثر بشكل واضح أكثر على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السريعة)، و التأثير على الصادرات أيضا يتوقف على درجة تعديل هذه الحوافز ، و مدى الاستجابة لها،كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها أولا:

-إذا بدأ البرنامج باستعمال حوافز تشجيع التصدير(كخفض قيمة العملة) قبل الشروع في إلغاء الحماية على الواردات، سوف يؤدي هذا بالضرورة إلى تحسن وضعية الميزان التجاري، و انخفاض في الواردات.

-أما إذا حدث العكس، سيكون الأثر المباشر لتحرير التجارة سلبيا في البداية ثم إيجابيا فيما بعد.

2 -الآثار الاجتماعية:

تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم، حيث تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة نظرا لأن أي برنامج يؤثر سلبا على توزيع الدخل و على الطبقات الفقيرة، و نظرا للمصاعب التي تواجهها هذه الآثار، اعتمدت الدراسات التي قيمت الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها:[1]

-حصة الأجور في الدخل الوطني: إن انخفاض حصة الأجور في الدخل الوطني ، تؤدي إلى تفاقم البطالة و تدني مستوى المعيشة، حيث يتسبب إلغاء الحماية إلى تدهور بعض الشركات أو القطاعات ، التي لا تستطيع أن مواجهة المنافسة الخارجية، و يؤدي ذلك إلى تسريح العمالة، خاصة غير المتخصصة مما ينجم عنها ارتفاع معدلات البطالة.

-مستوى الاستهلاك للفرد الواحد: حيث يعبر مستوى الاستهلاك للفرد الواحد عن مستوى الرفاهية، فتدني مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهور في مستوى المعيشة.

-مستوى النفقات الاجتماعية: عندما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفيدين من النفقات الاجتماعية (الصحة، التعليم، النقل.....) و بالتالي فإن تقل يمس هذه النفقات خلال البرنامج دليل على تدهور المستوى الاجتماعي و يقاس بحجم الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي.

-برامج النهوض بالطبقات الفقيرة : تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها ، إلى إنشاء برامج من أجل النهوض بالطبقات الفقيرة، و وجود هذه البرامج في حد ذاته يدل على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات.

المطلب الثالث: مكاسب تحرير التجارة الخارجية.

تعتبر عملية تحرير التجارة الخارجية ظاهرة حديثة يترتب عنها تحقيق العديد من المكاسب على مستوى اقتصاد كل دولة تقوم بتطبيقها، و تنقسم إلى مكاسب ساكنة و أخرى ديناميكية، تحقق من خلالها الدول الرفاهية الاقتصادية و سنتطرق لها كالتالي:[2]

1- حسان لخضر، مرجع سابق، ص8-12.

2 - محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004،ص173-174.

أولا– المكاسب الساكنة : تتجه التجارة الدولية للوصول إلى مستويات من الاستهلاك لم يكن بالإمكان الوصول إليها في غياب التبادل الدولي ، رغم بقاء مستويات الإنتاج على حالها لدى الدول محل التجارة الدولية، حيث يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية ، الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغير مستوى الإنتاج أو إمكانياته وتحدث هذه الزيادة في الاستهلاك من خلال إعادة تخصيص موارد الدول محل التبادل الدولي، ومن ثم يتم تغير نمط الإنتاج وهناك نوعان من المكاسب [1]:

–مكاسب في الاستهلاك : يعني زيادة المستوى الذي تتيحه التجارة الدولية ، من السلع التي توفرها الدول المشاركة فيها، حيث تتحول من دولة تتميز باقتصاد منغلق إلى دولة منفتحة على العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

–مكاسب في الإنتاج: و يحدث هذا نتيجة لإعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي ، حيث تتخصص كل دولة في السلعة التي تتميز فيها بميزة نسبية، و يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تتميز فيها عناصر الإنتاج بإنتاجية أعلى نسبيا، و هذا سيؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج على المستوى الدولي.

ثانيا– المكاسب الديناميكية : يقصد بها زيادة الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني ، أي تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، و تشمل مكاسب من حيث التخصص في إنتاج السلع التي تحقق الدولة في إنتاجها ميزة نسبية ، و تقوم بتشغيل أكبر لمواردها الإنتاجية بكفاءة و تحقق مكاسب بعد قيام التبادل التجاري، حيث يتم التحرك من نقطة الإنتاج والاستهلاك في فترة العزلة الاقتصادية إلى نقطة الاستهلاك الأعلى الذي يعبر عن المكسب الناتج عن التبادل التجاري.

ومن خلال التخصص و التبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا أهمها[2]:

- يؤدي تبادل المواد الأولية أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية ، إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة إنتاج مختلف السلع.
- تؤدي حرية التجارة إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، مما يحسن من الإنتاجية ويرفع من الكفاءة.
- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة، وتقضي على الاحتكارات المحلية.
- تتيح حرية التجارة الدولية المزيد من التوسع و كبر حجم المشاريع، مما يرفع المستوى التكنولوجي في الدولة.
- تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية ، و هذا من خلال توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لعملية تمويل الاستثمارات، و أيضا زيادة المدخرات المتاحة لتمويل الاقتصاد ، مما يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي.

1– مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص117.

2– المرجع نفسه، ص 117.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية كمؤشر للانفتاح التجاري.

تعتبر نهاية القرن العشرين نقطة تحول تاريخية، مع اكتمال نظام التجارة العالمي في عام 1994، و على هذه الخلفية، اتسع تدفق السلع والخدمات وكذلك تدفقات رأس المال، واعتمدت معظم الدول برامج الإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة، و لعبت المنظمة العالمية للتجارة دورا في إخراج الاقتصاد الدولي من حالة الركود و هذا من خلال تحرير التجارة .

المطلب الأول: التجارة الخارجية في ظل التطورات الدولية الراهنة

لقد تزايدت حركة تصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، بشكل واسع وزادت درجة التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، يفوق صعيدها المحلي، حيث تضاعفت التجارة الخارجية، و أدى تطوي التجارة الخارجية لفتح الباب أمام جميع الدول لمزيد من الاندماج الاقتصادي المتبادل ، و بدوره أدى إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية، وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية.[1]

حيث تشير التوقعات إلى أن زيادة الاعتماد الاقتصادي ، يترتب عليه زيادة في الإنتاجية و تحقيق مستويات معيشية أفضل، و منه فان العولمة إنما تمثل مصلحة النظام الاقتصادي ، الذي يتطلب زيادة التوسع في إزالة القيود الخارجية التي تعترض الصادرات من سلع وخدمات ورؤوس الأموال، لأنها تقوم على منطق تعظيم الأرباح الخاصة، ومع تزايد الروابط التجارية ، يرى العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة الخارجية ت وفر المناخ المناسب لعملية النمو و التنمية، و أن العلاقة بين انفتاح النظام التجاري و النمو الاقتصادي ايجابية.

حيث يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن إزالة الحواجز أمام التجارة سيؤدي إلى أن تحصل الدول النامية على نصيب أكبر من الرخاء العالمي، و أن الانفتاح التجاري سيؤدي إلى تعجيل عملية النمو.

و من أهم التغيرات في الاقتصاد العالمي و الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية ما يلي[2]:

- زيادة التجارة العالمية.
- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات المتزايدة على التجارة الدولية .
- الثروة العلمية و التكنولوجيا الحديثة وتوزيع مزايا التصنيع.
- الاتجاه إلى إعادة تقسيم العمل الدولي(انخفاض الأجور، اتساع السوق).
- انهيار النظام الاشتراكي.
- فشل تجارب التنمية وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص.
- ظهور العولمة الاقتصادية التي تنادي إلى إزالة القيود، و زيادة الترابط و التشابك و انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات والتكنولوجيا.

1- محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الجولي، القاهرة، 2009، ص45.

2- محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد260، 2000،ص09.

و من هنا نجد أن هذه العوامل قد أدت إلى تراجع القيود على التجارة الخارجية ، و فتحت مجالا واسعا لاقتصاد السوق وتحرير التجارة ، تحت قيادة المنظمة العالمية للتجارة ، حيث أ ن البيئة الاقتصادية العالمية تسمح بالمزيد من اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، ولكنها سوتواجه خطرا إن تأخرت عن غيرها بفارق كبير، حيث ازدادت التجارة العالمية بنسبة 9 % في سنة 1994 والمتوقع إن تزيد بأكثر من 6 % سنويا خلال السنوات المقبلة، أي ما يعادل تقريبا ضعف سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، و بما أن التجارة تعمل بمثابة قاطرة للنمو فإنه من المتوقع لمستقبل الاقتصاد العالمي بأن يوحي بمزيد من الاندماج الدولي للدول النامية، و يجب على هذه الدول الاستفادة من هذه الفرص المواتية لتعزيز إصلاحاتها نحو التوجه الخارجي، وسوف يؤدي الاندماج الناجح لهذه الدول في الاقتصاد العالمي، إلى التمييز بين الدول عن طريق الأداء الاقتصادي القوي و الأداء الضعيف و الدول التي ستكون في وضعية أفضل للاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة، هي الدول التي سوف تعمل على تحويل سياساتها و هياكلها لتعزيز النمو المتجه نحو الخارج، و هذا من خلال انتهاج سياسات تخص مجالات التجارة والاستثمار وسعر الصرف تؤدي إلى مزيد من الانفتاح و إلى زيادة القدرة التنافسية ودعم هذه الإصلاحات بأساس متين من الاقتصاد الكلي.[1]

إضافة إلى هذا فان الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 كانت لها نتائج وتبعات مباشرة على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بشكل عام، وقد تكبد الاقتصاد العالمي خسائر كبيرة بسببها.

و حسب تقرير صندوق النقد الدولي فان دول إفريقيا سوتشهد نموا بمقدار 3% فقط سنة 2009 و هذا بسبب ضعف الصادرات الإفريقية من المنتجات أو المواد الأولية بسبب تبعات الأزمة ومن بين المشاكل التي تواجهها أيضا انخفاض حجم المساعدات العمومية لبرامج التنمية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

أما على مستوى النمو الاقتصادي فقد أثرت الأزمة المالية عليه بمقدار 0,5 إلى 1 % خسارة من الناتج الداخلي الخام، وقد شهدت عدة منتجات خارج النفط في إفريقيا انهيار أسعارها بسبب الأزمة المالية، على غرار الحديد الخام و الفحم و الذهب الأبيض قد تصل إلى حدود 65 % سنة 2008 و أما فيما يخص الدول المصدرة للنفط مثل الجزائر ونيجيريا و أنغولا وليبيا فقد واجهت انخفاض في إيراداتها بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة و انخفاض الاستهلاك العالمي للطاقة.

المطلب الثاني: المنظمات وتحرير التجارة الخارجية .

كان للاضطرابات الكبيرة التي ميزت الأوضاع الاقتصادية بعد الحربين العالميتين و من أجل الخروج من الأوضاع الاقتصادية الحرجة، الفضل في تجلي و ظهور مجموعة المنظمات المالية و التجارية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و اتفاقية الغات و منظمة التجارة العالمية، و هذا من أجل تنظيم المبادلات الدولية و الخروج من الأوضاع الاقتصادية الحرجة.

1- مجلة التمويل والتنمية، تستند إلى تقرير البنك الدولي 1995، مارس 1996، ص31.

أولا– صندوق النقد الدولي :

1 – ماهية صندوق النقد الدولي :

– **تقديم صندوق النقد الدولي** : بدأ الصندوق عملياته في مارس سنة 1947 ، من خلال مؤتمر برتون وودز عام 1944، حيث انعقد المؤتمر المالي و النقدي للأمم المتحدة المتكون من 44 دولة ، لوضع الأسس المناسبة للنظام النقدي العالمي، حيث أنشئ لإعادة بناء أسواق السلع ورؤوس الأموال الدولية و اقتصاديات أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية ، حيث يعتبر الصندوق بعضويته المفتوحة منتدى دولي تجتمع فيه الدول من أجل دراسة المسائل و المشاكل التي تواجه العلاقات الدولية في تلك المجالات ، و وضع الحلول المناسبة لها بما تقضي به الأحكام المتفق عليها في ميثاق الصندوق ، حيث يوصي الصندوق دائما بتحرير التجارة و خصوصا التعريفة الجمركية، الحصص النسبية، وجعل ذلك شرطا لتقديم القروض ، بدأ الصندوق ينحرف عن الأهداف التي وجد من أجلها بتوجيه من الدول المتقدمة ليتحول بعد ذلك إلى مركز لإعداد برامج وشروط سياسات التصحيح الهيكلي،و يقوم الصندوق بوظيفتين رئيستين تتمثلان في [1]:

– المهمة التمويلية و تتعلق هذه المهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية ، في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة.

– المهمة الرقابية و الإرشادية.

يلخص الشكل الموالي القروض و التسهيلات التي يمنحها الصندوق:

الشكل رقم (01) :القروض و التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي .

قروض و تسهيلات صندوق النقد الدولي.

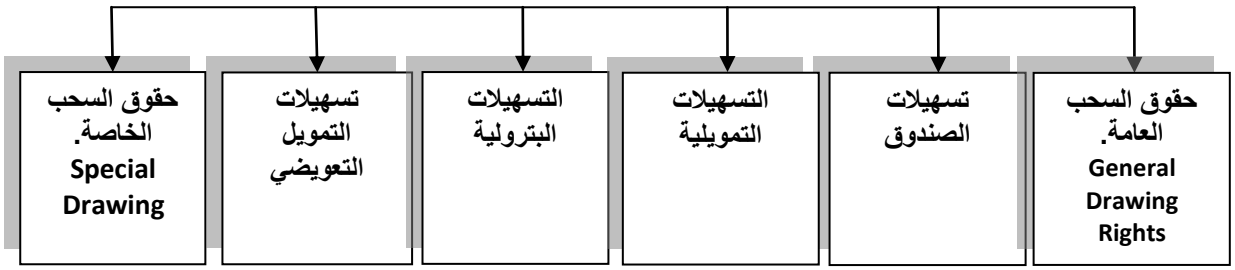

المصدر : نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي : تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 266.

1– نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي : تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 265-266.

في عام 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجاري لمساعدة ا لدول التي تواجه العجز المؤقت في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في دول أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقص الأفضليات التجارية أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005، طبقا لاتفاقية المنسوجات و الملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية ، كذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للدول الأعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان مدفوعاتها بسبب ارتفاع أسعار الغذاء المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية ، غير أن الصندوق يتميز بقلة موارده النقدية وعدم كفايتها وعدم القدرة على تنمية هذه الموارد، وهو ما قلص بشكل كبير من دور هذا الصندوق على الصعيد الدولي، فكانت تجربة البنك الدولي أنجح ولها دور أفعل على صعيد التنمية [1].

2 – دور سياسة الصندوق في تحرير التجارة الدولية [2]:

يعتمد صندوق النقد الدولي من خلال تدخلاته إلى مساعدة الدول على إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها وإرجاع الاستقرار لأسعار صرفها، على ثلاث سياسات تتمثل في:

- سياسة التكييف.
- سياسة الرقابة على أسعار الصرف.
- سياسة التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق.

و حتى تتمكن الدول استخدام موارد الصندوق، ينبغي التأكد من ا لاستخدام الأمثل لهذه الموارد بالشكل الذي يقضي على أسباب الخلل، وحتى يتأكد من استعادة هذه الأموال، يعد الصندوق برامج مختلفة تحتوي على ما يلي:

- تشخيص أسباب وطبيعة الخلل الموجود في ميزان المدفوعات.
- تحديد أهداف الإدارة الاقتصادية التي تسعى إلى علاج هذا الخلل، من خلال برنامج زمني محدد.
- تحديد السياسات المالية و النقدية المختلفة التي تصحب تنفيذ البرنامج.

استحدث الصندوق برامج التعديل الهيكلي في سنة 1980 استجابة للظروف و التحولات الاقتصادية في الدول النامية و التي تشمل مزيج من السياسات التي يمكن تلخيص أهدافها النهائية في [3]:

- الانفتاح على الأسواق العالمية من خلا تحرير التجارة الخارجية.
- إعادة هيكلة و ترشيد النفقات و تخفيضها.
- تحرير الأسعار و إزالة القيود الداخلية على التجارة و تشجيع الاستثمار الخاص.

1- نعيمة زيرمي، المرجع السابق، ص 266.

2- عبد اللطيف عامر، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص24.

3- المرجع نفسه، ص 25.

و من أجل تحقيق وبلوغ هذه الأهداف يستعمل وسائل السياسة الاقتصادية التالية:

- تخفيض قيمة العملة.
- رفع الدعم عن الأسعار.
- ضبط الميزانية من خلا تطوير نظام الجباية.
- الخفض من المستوى الحقيقي للأجور.
- رفع القيود الإدارية والكمية على الواردات و استعمال التعريفات الجمركية في مكانها.

تهدف السياسة الخارجية للصندوق و المتضمنة في برامج التصحيح الهيكلي ، إلى تخفيض درجة الحماية و تنمية قطاع الصادرات، في حين تفرض ضرورة تحرير الواردات لتموين القطاعات الاقتصادية بالسلع الوسيطة والتجهيزات الضرورية الغير متوفرة في السوق المحلية، و هكذا يتضح دور الصندوق في تشجيع تحرير التجارة الدولية ، من خلال اقتراحه على الدول الأعضاء فيه تحرير تجارتها الخارجية، و الاستفادة من مزاياها النسبية و تحسين فعالية جهازها الإنتاجي وتشجيع التصدير، و تحرير الصرف الأجنبي و إعطاء العملة الوطنية قيمتها الحقيقية وكذا حثه على ترشيد نظام التعريفة الجمركية وتخفيض القيود الكمية وتبسيط إجراءات الدفع الخارجي.

ثانيا– البنك العالمي للإنشاء و التعمير :

1 – نشأة البنك و أهدافه :

– النشأة [1]:

في سنة 1941 وضع الاقتصادي "هاري وايت" مذكرة تحتوي على برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية و المصرفية و كان وايت يرى أن إنشاء البنك الدولي سيكون حافزا للدول للاشتراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيما بينها، وفي أفريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع الصندوق الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز ، و الذي تضمن أهم ملامح النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، و أنشأ البنك باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و تعني كلمة التعمير الإصلاح الذي استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح "التنمية"، و قد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة ، حيث بدأ نشاطه بالمساعدة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية.

1– الطاهر برباص، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التسيير، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2008–2009، ص 55–56.

و يعد السبب الذي دعا إلى إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، لعدم كفاية صندوق النقد الدولي لحل المشكلات الاقتصادية العالمية و تنظيم الشؤون النقدية في عالم ما بعد الحرب ، و بصفة خاصة مشكلات إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية التي خربتها الحرب ثم مشكلات تعمير العدد الهائل للدول المتأخرة الفقيرة و تنميتها.

و قد كان الأمر يحتاج في الحالتين إلى تيار منتظم من الموارد تقدمها الدول المتقدمة (و قد كانت أهمها في ذلك الوقت الولايات المتحدة الأمريكية) .

لذلك استلزم الأمر في مؤتمر بريتن وودز أن يكمل منظمته الأولى العاملة في ميادين النقد و موازين المدفوعات و المتمثلة في صندوق النقد الدولي، بمنظمة ثانية باسم البنك الدولي للإنشاء و التعمير تعمل في ميدان ال قووض و الاستثمارات طويلة الأجل ، لذلك تم إنشاء البنك الدولي سنة 1945 حيث يعد بمثابة المؤسسة التوأم الصندوق النقد الدولي.

– أهدافه[1] :

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة و هذا عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري.
- تقديم ضمانات للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية ، خاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
- تنمية و تشجيع التجارة و الاستثمارات الدولية و العمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء، وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المساعدة على رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء.
- توفير المساعدات الفنية لإعداد و تنفيذ الخطط الاستثمارية و الائتمانية، والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية و الإدارية التي تحتاجها خطط التنمية في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.
- إدارة عمليات البنك، مع مراعاة أثر الاستثمار الدولي على النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، و مساعدة الدول بعد الحرب مباشرة على الانتقال تدريجيا من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم.
- تنظيم القروض التي يقدمها البنك أو التي يضمنها ، و هذا بالنسبة للقروض الدولية التي تخص جهات أخرى حيث تكون الأولوية للمشاريع الأكثر نفعا و الأشد إلحاحا.

هذا بالنسبة للأهداف العامة للبنك ، أما عن الأهداف الجديدة للبنك في سنة 2008 فقد حددها رئيس البنك الجديد "روبرت زوليك " في حديث له بنادي الصحافة العالمية في واشنطن بتاريخ 14/10/2007 بمناسبة مرور مائة يوم على توليه رئاسة البنك و هي كالتالي :

1- الطاهر برباص، المرجع السابق، ص 58-59.

- ضرورة الاهتمام بالدول ذات الدخل المتوسطة و باقتصاديات سريعة النمو كالهند ، الصين و البرازيل ، لأنها تضم 70% من الشعوب الأفقر في العالم .
- السعي إلى جمع مبلغ 39 مليار دولار من الدول الغنية ، و التي يحتاجها البنك لتوفير قروض منخفضة الفائدة للدول الأكثر فقرا في العالم في إطار مكافحة الفقر .
- زيادة دعم الدول الخارجة من نزاعات ودعم أكبر للدول العربية.
- تحسين الفرص للحصول على أدوية لعلاج الإصابة بالملاريا و الفيروس المسبب لمرض الإيدز، و كذلك اتخاذ مواقف في المسائل التجارية والبيئية.

ويتبع البنك من أجل تحقيق أهدافه الوسائل التالية[1]:

- تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية إلى الدولة النامية من دول أخرى ، كما يقدم قروض طويلة الأجل وبتسهيلات واسعة مثل منح فترة سداد قد تصل إلى 5 سنوات و تحديد سعر فائدة منخفض.
- تقديم المعونات الفنية والاستثمارية للدول النامية وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.
- استثمار الأموال و الودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في الدول المانحة جمة و الدول المستفيدة من جهة أخرى وخلال العشرين السنة الماضية لوحظ أن البنك يلعب دورا مهما في مجال التمويل التعاوني بين الدول أو بين المنظمات الدولية والدول المستفيدة .

2 – **البنك العالمي ودوره في تحرير التجارة الدولية**[2] : إن دور البنك العالمي في تحرير التجارة الدولية لا يمكن إنكاره، حتى و إن لم يبدو واضحا، و يظهر ذلك من خلال عمل البنك على محاربة الإ ختلالات التي تعانيها اقتصاديات الدول، و كذا من خلال مد الدول النامية بالموارد المالية لمساعدتها على تجاوز أزمتها و تحقيق تنميتها يكون البنك مساهم وبطريقة غير مباشرة في التأثير على التجارة الدولية.

تهدف إستراتيجية البنك الدولي الم تعلقة بالتجارة ، إلى تعزيز نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف ، القائم على القواعد التي تراعي الانفتاح والشفافية و المساعدة على تحقيق التنمية، و زيادة القدرة على صياغة الاستراتيجيات الإنمائية للدول، و دعم إصلاحات التجارة والمنافسة و هذا من خلال زيادة فعالية المساعدة من أجل التجارة. و قد قام البنك الدولي بتوسيع مجال نشاطاته المتعلقة بالتجارة في السنوات الأخيرة ، والتي تتضمن العمليات القطرية، و إجراء البحوث والدراسات والأعمال التحليلية والدعوة المنهجية إلى تعزيز النظام التجاري، وتقدم التدريب وبناء

1- الطاهر برباص، المرجع السابق، ص 60.

2- عبداللطيف عامر، مرجع سابق، ص 26.

القدرات، وإضافة إلى ذلك، يسعى البنك الدولي في الوقت الراهن إلى توسيع نطاق جهوده المتعلقة بالتجارة في المجالات التالية[1]:

- زيادة المساعدة المقدمة للبرامج القطرية المتعلقة بالتجارة و زيادة القدرة على المنافسة، بما في ذلك تحليل السياسات، والإقراض، وتقديم المساعدات الفنية.
- إتاحة المزيد من الموارد اللازمة لتعزيز البنية الأساسية المرتبطة بالتجارة ، تنفيذ برامج واسعة النطاق لتمويل التجارة، عن طريق مؤسسة التمويل الدولية، التي تعد ذراع مجموعة البنك الدولي المعنية بالقطاع الخاص .
- زيادة المساعدات المقدمة لتسهيل التبادل التجاري، بما في ذلك المساعدات المتعلقة بالخدمات الأساسية و النقل، وسلاسل الإمداد والتوريد.
- تنفيذ المزيد من الاستثمارات في مجالات تدريب وبناء قدرات واضعي السياسات، وخاصة في الدول المنخفضة الدخل.
- زيادة فعالية الأعمال المعنية بتوفير الأدوات التي تعمل على تخفيف العقبات التي تعترض سبيل التجارة، بالإضافة إلى توفير مؤشرات خاصة بإجراء مقارنات بين الدول.
- مواصلة البحث عن سبل تسخير العولمة من أجل تحقيق النمو و التغلب على الفقر، وتفعيل المناقشات الرئيسية المتصلة بالسياسات التجارية.

ثالثا– التكتلات الاقتصادية :

1 –ماهية التكتلات الاقتصادية [2]:

يقصد بالتكتل الاقتصادي" بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على إجراء تدابير لازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، ويعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية الإجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز الاقتصادي".

وقد يفسر بأنه التعاون الاقتصادي ، أو تنسيق السياسات الاقتصادية و التجارية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، أو حرية انتقال عناصر الإنتاج، وقد يصل تفسيره إلى توحيد القوانين التي تحكم الاقتصاد، وتوحيد السياسات المالية والنقدية.

يشهد عالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية و القارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية مشتركة، ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة تمثل صورا لدرجة التكامل والاندماج بين الدول الأعضاء، فيكون في شكل اتفاقية تفضيلية، أو في شكل منطقة التجارة الحرة، أو في شكل الاتحاد الجمركي، أو في شكل السوق المشتركة، أو في شكل الاتحاد الاقتصادي.

1– عبداللطيف عامر، المرجع السابق، ص 27.

2– المرجع نفسه، ص 27–28.

يهدف التكتل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي :

- **توسيع حجم السوق** : يحقق وفرات الحجم هذا بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات عبر أسواق جميع الدول الأعضاء في التكتل.
- **تحسين شروط التبادل التجاري**: تقديم تسهيلات ومعاملات تفضيلية للدول الأعضاء.
- **الاستفادة من العمالة المؤهلة** : بحيث يعمل تنقل العمالة بحرية بين دول التكتل إلى زيادة المهارات في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي مما يحل مشكل البطالة.
- **زيادة التنمية الاقتصادية**: زيادة عوائد الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من أجل تلبية الزيادة في الطلب التي تؤدي إلى الزيادة في الدخل و الاستثمار و التشغيل و زيادة معدل النمو للدول الأعضاء.
- **تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية** : التي لا يمكن إغفال الجوانب السياسية والعسكرية لتحقيق التكامل.

2 -**تأثير التكتلات الاقتصادية على سياسات التجارة الدو لية**[1]: عند قيام التكتل الاقتصادي يؤدي ذلك إلى ظهور المزيد من التكتلات الاقتصادية، سواء كانت إقليمية أو دولية، و هذا بسبب التخوف من تحول هذه التكتلات إلى حواجز تجارية أمام صادرات الدول غير الأعضاء ، مما يؤدي إلى قيام نزاعات تجارية بين هذه التكتلات في محاولتها للسيطرة على أكبر قدر من أسواق التكتلات الاقتصادية و تحويل التجارة العالمية من خارج هذه التكتلات إلى داخلها، على حساب علاقاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات، حيث يساهم في نمو التجارة البينية لبعض هذه التكتلات ، حتى أصبحت تمثل نسبة عالية من إجمالي تجارتها الخارجية و زاد التحيز ضد الأطراف الأعضاء .

إن الحواجز الحمائية التي تفرضها التكتلات الاقتصادية تشمل معاملة تفضيلية للسلع المنتجة داخل التكتل الاقتصادي، حيث تتميز بإجراءات تمييزية ضد السلع المنتجة من الدول غير الأعضاء في التكتل، و تمنع هذه القيود الدول غير الأعضاء من استغلال مميزاتها النسبية التي لها دور في قيام التجارة الدولية، و يتوقع أن يكون لهذه القيود الحمائية (في الأجل الطويل) تأثير على نمط التخصص الدولي و التقسيم الدولي للعمل، فتقوم على استراتيجيات مستقبلية لهذه التكتلات الاقتصادية في مجال الإنتاج، وليس على المزايا النسبية لكل دولة.

و رغم أن النظام الدولي من خلال تكتلاته الاقتصادية العالمية التي تسعى إلى تحرير التجارة من كافة القيود، فإن إتباع نظام يتسم بالحماية بوسائل أخرى، من أجل توجيه التجارة بأساليب اقتصادية وسياسية وت حكمية متعددة وتتمثل أساسا في[2]:

- المواصفات القياسية لصادرات الدول غير الأعضاء في التكتل الاقتصادي، فكل دول غير عضو ترغب في التصدير إلى هذا التكتل يتطلب منها تحقيق مواصفات قياسية قد تتغير من فترة إلى أ خرى.

1- عبداللطيف عامر، المرجع السابق، ص 28.

2- المرجع نفسه، ص 29

- فرض حواجز و رسوم جمركية، أمام صادرات الدول غير الأعضاء.
- أسلوب التقييد الاختياري للصادرات ، الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان فيما بخصوص صادرات السيارات من اليابان إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث قامت اليابان بتخفيض اختياري لصادراتها من السيارات لتخفيف عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا التقيد يعيق حرية التجارة العالمية و لا يخالف الاتفاقية العالمية للتجارة بصورة واضحة.

رابعا- الجات"GAAT":[1]

الجات هي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " GAAT General Agreement on Tariffs and Trade"، وكان الهدف الأساسي لإنشائها هو تنظيم المبادلات التجارية بين الدول الموقعة على المعاهدة، و قد كانت فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة مطروحة بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مداولات "بريتون وودز" الذي وافق على قيام صندوق النقد الدولي "IMF" والبنك الدولي للإنشاء والتعمير "IBDR". و تم الاتفاق على إنشاء هذه المنظمة في مؤتمر جنيف الدولي سنة 1947 حول التجارة الدولية ، الذي تم فيه التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة و تم تحديد الأسس و القواعد العامة التي تحكم النظام التجاري العالمي، وقد وقع على المعاهدة 23 دولة، و أصبح للمنظمة مقرا وسكرتارية دائمة، بدأت تمارس نشاطها في جنيف ابتداء من جانفي 1948، وقد كان اتفاق الجات متعلقا أساسا على التفاوض حول حصص التعريفات "Tariffs" بين الدول و إزالة الحصص "Quotas" و عوائق التجارة غير المتعلقة بالتعريفات، ومن البديهي أن الهدف الأساسي من هذه المنظمة هو تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وإقامة نظام تجاري عالمي يقوم على أسس اقتصاد السوق، لذا فقد كانت الاتفاقية تلزم كل الدول بالسعي المستمر و التدريجي حتى تزول كل الحواجز المفروضة على التجارة استيرادا وتصديرا، و يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- السعي إلى تحقيق مستوى التشغيل التام للدول الأعضاء و رفع مستويات معيشة مواطنيها.
- تنشيط الطلب الفعال بين الدول الأعضاء و رفع مستوى الدخل الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية، وهذا في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية.
- تشجيع حركة رؤوس الأموال من خلال زيادة الاستثمارات العالمية.
- تسهيل الوصول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية.
- زيادة حجم التجارة الدولية من خللا بإزالة القيود المحلية و هذا بتخفيض الحواجز الكمية الجمركية.

1 - بعلوج بولعيد، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل، جامعة قسنطينة ، 2003، ص 34.

– الاعتماد على المفاوضات كطريقة لحل النزاعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

1 – مبادئ الجات[1]:

لتحقيق الأهداف السابقة تضمنت اتفاقيات الجات عدة مبادئ تلتزم بها الدول الأعضاء يمكن اختصارها فيما يلي:

أ– مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية:

في المادتان الأولى والثانية من هذه الاتفاقية الخاصة بالتجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، تم التطرق إلى هذا الشرط، والمقصود به أنه في حالة إبرام أي دولة معاهدة مع دولة أخرى، وعند اتفاقها من طرف ثالث يتضمن معاملة أفضل مقارنة بالمعاهدة الأولى، فإن الطرف الأول يستفيد من هذه المعاملة التفضيلية سواء في شكل مزايا أو إعفاءات لصالح أي طرف ، دون قيد أو شرط و دون تمييز، وبالتالي فإن هذا الشرط يتم تطبيقه على جميع الدول، لذلك فإن العلاقة تنتقل من الثنائية إلى التعددية.

ب– مبدأ المعاملة الوطنية:

هذا المبدأ محتوى في المادة الثالثة من اتفاق الجات وهو يعد مكملا لمبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية، وهو أن تطبق الدول الأعضاء نفس العاملة المطبقة على المنتجات الوطنية على المنتجات المستوردة سواء من حيث التوزيع و التسعير والضرائب والرسوم الجمركية...، وهذا المبدأ يعزز المساواة في المعاملات بين المنتجات الوطنية و المنتجات ذات المنشأ الأجنبي، لذا فالدولة تقوم بحماية منتجاتها الوطنية.

ج– مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية[2]:

ويطلق على هذا المبدأ اسم مبدأ الشفافية، حيث يسمح للدولة باستعمال التعريفة الجمركية فقط لحماية منتجاتنا الوطنية، وهذا بعدم اللجوء إلى وسائل أخرى كالقيود الكمية أو نظام الحصص أو حظر الاستيراد أو تقييد الأسعار، التي يمكن استعمالها لتحديد حجم الحماية أو لدعم المنتج المحلي، و الهدف من هذا الشرط هو إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية الدولية ، و بالتالي يصبح مفروضا على كل دولة عضوا أن تف صح عن التعريفات الجمركية التي تطبقها لجميع الدول الأعضاء لكي تتمكن من تجنب الآثار المترتبة عن معاملاتها التجارية مع الأعضاء مسبقا.

خامسا– من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

1 –المراحل والجولات التي أدت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO/OMC):

1 – بعلوج بولعيد، المرجع السابق، ص 35.

2– المرجع نفسه، ص 35.

منذ التوقيع على اتفاقية إنشاء الغات سنة 1947 وإلى غاية سنة 1993 دخلت الدول الأعضاء في مفاوضات و جولات كانت على مراحل نلخصها في الجدول التالي :

جدول رقم (03) : جولات اتفاقية الغات

السنة	اسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
1947	جنيف	23	104 اتفاق حول التعريفات الجمركية
1949	آنسي	33	147اتفاق جديد حول التعريفات الجمركية
1951	توركاي	34	-تخفيض الرسوم الجمركية ب 25 %عن ما كانت عليه في سنة 1948 - زوال نظام الحصص
1956	جنيف	22	-تخفيضات في الرسوم الجمركية - انضمام اليابان للغات في سنة 1955
1962-1960	ديلون	35	49 اتفاق لتخفيض الرسوم الجمركية
1967-1964	كينيدي	48	-تخفيض في الرسوم الجمركية بنسب تتراوح ما بين 30 %و 50% فيما يخص المنتجات الصناعية - اتخاذ قرارات مكافحة الإغراق
1979-1973	طوكيو	99	- تخفيض الرسوم الجمركية ب 34% - اتخاذ إجراءات مكافحة الإغراق
1993-1968	أوروجواي	125	-التعريفات الجمركية بالإضافة إلى الإجراءات الغير جمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، إنشاء منظمة التجارة العالمية

المصدر : يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 103[1].

لقد حاولت الدول الأعضاء ، العمل على تخفيض التعريفات الجمركية خلال كل جولة من الجولات السابقة ومناقشة العوائق التجارية الأخرى ، بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية تجارتها ، من أجل ا لتأقلم مع برنامج الاتفاقية، و تم إنشاء مركز التجارة العالمي (I.T.C) سنة 1964 الذي تديره كل من الغات ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية .

بعد التوقيع على اتفاقية الغات مباشرة انضم ت إليها العديد من الدول ليصبح العدد 27 دولة، و بلغ عدد الدول الوقعة 35 دولة سنة 1956 ، ثم زاد عددهم قبل نهاية 1963 إلى 62 دولة و تملك هذه الدول في مجموعها

1 - يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 103.

نحو 80% من تجارة العالم ، ثم في الفاتح من ماي 1965 وصل عددهم إلى 65 دولة، بالإضافة إلى انضمام 13 دولة ذات أوضاع خاصة ليصل العدد إلى 78 دولة ، وخلال الفترة (1965 – 1993) ارتفع عدد الدول الموقعة ليصل إلى 117 دولة ، تملك في مجموعها نحو 95 % من تجارة العالم.

اجتمع وزراء مالية واقتصاد و تجارة 117 دولة في مراكش (المغرب) في 1994/04/15، بعد انتهاء جولة أورغواي سنة 1993، ليتم الإعلان عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ، و التي حلت محل اتفاقية الغات، و قامت رسميا ابتداء من أول جانفي 1995، و قد تميزت بصلاحيات أكبر من الغات كالتفتيش على كافة الدول في إطار حرية التجارة و محاربة السياسات الحمائية ، و الاهتمام بمسائل الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، هذا وقد وصل عدد الأعضاء إلى 134 دولة إلى غاية شهر أفريل 1999، ثم إلى 143 دولة بعد انضمام الصين إلى المنظمة في : 2001/12/11[1] .

2 –وظائف المنظمة :

- تنظيم المفاوضات الدولية المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاق بيات التي تخص تحرير التجارة الدولية ، من خلال أجهزتها التي يقررها المجلس الوزاري، حيث تعتبر محورا لـلعديد من المفاوضات التي تنظم بخصوص العلاقات التجارية متعددة الأطراف.
- مراقبة السياسات التجارية و إدارتها، من خلال القواعد التي تمت الموافقة عليها في مدينة مراكش سنة 1994، و الملحق رقم 03 التابع للاتفاقية، و ذلك من أجل تخفيض التعريفات الجمركية و الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التنمية، و الوكالات التابعة لهما، من أجل تنسيق أكبر لـلسياسات الاقتصادية العالمية، عبر هذه المنظمات الدولية[2].
- تسهل إدارة و تنفيذ أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، و تشرف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستتم بينها.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، بخصوص تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.
- مراقبة و متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء[3].

3 –مبادئ المنظمة: تتمثل أهم مبادئ المنظمة في[4]:

1– حسين عمر ، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ط 1 ، 1997، ص 13.

2 – محمود عبد العزيز، عمارة رانيا، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، ط 1، الإسكندرية، 2008، ص 56 –57.

3- Otmane BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006, page 107.

4 – حسين عمر ، المرجع السابق، ص 13.

- **مبدأ المعاملة الوطنية** : من خلال المساواة بين المنتجات المحلية والمستوردة، من حيث المواصفات (الجودة ، التسعير والضرائب).
- **مبدأ الشفافية** : و يقصد به الإفصاح عن القوانين الوطنية التي تؤثر على التجارة الخارجية.
- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية**: و يقصد بها أنه في حالة منح أي دولة ميزة تجارية ، فإن عليها أن تمنح هذه الميزة لكافة الدول الأخرى.
- **إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية** : و يقصد به إلغاء كافة القيود الكمية على الصادرات و الواردات ، كما يجب على الدول الأعضاء في المنظمة تخفيض الرسوم الجمركية، وتحديدها في جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات.
- **مبدأ التجارة العادلة**: و يتضمن هذا المبدأ أن تتم التجارة بين الدول على أسس المقدرة و الكفاءة النوعية و السعرية للصناعات المصدرة، حيث تم إعداد قواعد تخص الإجراءات الاقتصادية المحلية، التي تؤثر على التبادل التجاري الدولي، و من بينها الدعم و الإجراءات الحمائية وسياسات الإغراق، و مبدأ التشاور و التفاوض، حيث تحث الاتفاقية على ضرورة التفاوض و التشاور بين الدول الأعضاء من أجل حل النزاعات المتعلقة بالسياسات التجارية.

المطلب الثالث: واقع التبادل الخارجي للتجارة الخارجية.

تحتل التجارة الخارجية مكانة مهمة في الإنتاج و الدخل الوطني و الاستهلاك و تكوين رأس المال و توزيع الاستثمارات في معظم دول العالم، كما بينت الدراسات بأن معدل نمو الدخل القومي في الدول النامية مرتبط بقدرتها على استيراد السلع الرأسمالية و الوسيطة غير المتوفرة محليا، و تعتمد قدرتها على الاستيراد بدرجة كبيرة على قدرتها على التصدير، الذي يتوقف على حجم إنتاجها واستهلاكها العام و الخاص.

حيث أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما أكثر في اقتصاديات الدول ، بل و تشكل جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي تؤثر على أشكال هذه العلاقات و تعكس الأوضاع الاقتصادية للدول و هياكلها الإنتاجية وذلك ما سنراه من خلال تطور التبادل الخارجي[1].

و يعبر تطور التبادل الخارجي عن وجود علاقات إيجابية قوية بين التبادل الخارجي الحر والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر تحرير التجارة الخارجية ايجابيا على المستوى العام للرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية معا ، ولتحرير التجارة الخارجية تأثير على مستوى الصادرات و الواردات، و قد فقد حدثت تطورات حديثة في أشكال التبادل الخارجي أهمها:

1- موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص139.

–تطور التجارة الخارجية خلال السنوات، كما دلت عليه إحصائيات بعض المنظمات الدولية ، فبعد انخفاض نسبة التجارة العالمية ب 4% سنة 2001 عادت للنمو من جديد سنة 2002، و تنامى حجم التجارة الدولية بنسبة سنوية تقدر بـ 7% خلال الفترة 1995 و 2000 و بنسبة 3% و 5% سنة 2003 ، و تعود أسباب الزيادات الكبيرة في الأسعار بما في ذلك أسعار المواد الأولية، رغم العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية الذي يصل إلى الحدود 6000 مليار دولار سنويا، و قيام الشركات التابعة للدول الغربية بالإنتاج أكثر في الدول النامية والناشئة، خصوصا بالدول الآسيوية كالصين و الهند و هذا بسبب انخفاض التكلفة و توفر العمالة الجيدة التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، أما التجارة الإلكترونية فقد بدأت تتطور تدريجيا لتغير معالم التجارة الدولية مما يمكن قطاع الاتصالات بأن يصبح ركيزة أساسية للتبادل السلعي و الخدماتي.

– أما من حيث منظمة التجارة الدولية التي تأسست علم 1995 فقد ازداد دورها بسرعة لتصبح المنظمة الاقتصادية الأكبر في العالم، و خاصة مع تتابع الدول للانضمام إليها.

– نجحت كوريا الجنوبية تجاريا مع شركات كبرى عملاقة ، أما سنغافورة فقد عرفت نجاح تجاري كبير لما تملكه من قطاع عام قوي يسيطر على الاقتصاد، في حين نجد أن كل من سويسرا و النمسا و لبنان قد نجحوا تجاريا بفضل قوة القطاع الخاص.

أولا– تأثير الانفتاح التجاري على اقتصاديات الدول النامية : إن السعي نحو الانفتاح أدى إلى تغيير المسار الاقتصادي و الاجتماعي للعديد من هذه الدول ، و خلف الكثير من التأثيرات الايجابية و السلبية و التي يمكن إيجازها فيما يلي[1] :

1 – الآثار الايجابية للانفتاح التجاري على الدول النامية : يمكن حصر الآثار الايجابية للانفتاح التجاري على المستوى الكلي و الجزئي فيما يلي:

- **على المستوى الكلي:**

– **تخصيص أمثل للموارد:** يعمل الانفتاح التجاري على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من قبل المؤسسات، و ذلك من خلال تطوير كفاءتها في استغلال هذه الموارد، حيث يعمل على جعل المؤسسات ذات الكفاءة أكثر تنافسية ، من خلال منحها فرص لدخول أسواق خارجية جديدة. و يفرض على المؤسسات المنخفضة الكفاءة تخفيض تكاليفها و تحسين مستوى إنتاجيتها ، لكي لا تضطر للدخول إلى القطاع الموازي (Secteur infornnel)، نتيجة لقلة فرصها في البقاء في القطاع النظامي بسبب مزاحمة المؤسسات الجديدة لها.

– **اكتساب التكنولوجية المتقدمة و زيادة الإنتاجية :** يعزز الانفتاح التجاري التنمية الصناعية و تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدول المنفتحة تجاريا، حيث يسهل إمكانية نشر و نقل المعارف التكنولوجية بين

1 – الشيخ عتيق، محمد أمين بومدين، مرجع سابق ، ص185.

الدول، سواء من خلال الأعمال التجارية مع العملاء الخارجيين أو من خلال الاستيراد من الخارج أو حتى عن طريق المنافسة الدولية مع المؤسسات الخارجية.

- **على المستوى الجزئي:** هناك بعض الدراسات على المستوى الجزئي التي ركزت على علاقة الانفتاح التجاري مع بعض مؤشرات الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية مثل: الأرباح، الفعالية التقنية، الإنتاجية.

– **الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية :** أكدت بعض الدراسات أن المؤسسات التي تنشط في الصناعات الجديدة التي تم إنشاءها في مرحلة الانفتاح قد ارتفعت كفاءة الإنتاج فيها و ذلك بسبب دفعها إلى التخصص أكثر و استغلالها للمزايا النسبية التي تمتلكها، حيث تفسر هذه النتيجة على أن التغيير الذي طرأ على حجم وقدرة عناصر الإنتاج يعود بالأساس إلى التقدم التكنولوجي الذي ولد لدى هذه المؤسسات وفرات حجم.

– **الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية :** أكدت بعض الدراسات أن المؤسسات التي تنشط في الصناعات الحديثة، التي تم إنشاءها في مرحلة الانفتاح التجاري قد ارتفعت كفاءة الإنتاج فيها، من خلال دفعها إلى التخصص أكثر و استغلالها للمزايا النسبية التي تمتلكها، حيث تفسر هذه النتيجة على أن التغيير الذي حدث على حجم و قدرة عناصر الإنتاج يرجع بالأساس إلى التقدم التكنولوجي ، الذي ولد لدى هذه المؤسسات وفورات حجم خارجية ، و التي كان لها تأثير كبير على هيكل التكلفة الداخلي لبعض المؤسسات المحلية.

– **زيادة التنافسية و رفع جودة المنتجات المحلية :** سيؤدي الانفتاح التجاري إلى تشجيع المنتجين المحليين من أجل تحسين مستويات جودة السلع المحلية في السوق المحلي أو الأجنبي ، بفضل المنافسة المفروضة عليهم سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية، و هذا ما سوف سيؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى أداء الإنتاج المحلي و توسيع نطاق السوق المستهدفة.

2 – **الآثار السلبية للانفتاح التجاري على الدول النامية** [1]: بالرغم من أن العديد من الدراسات أوضحت أن الانفتاح التجاري سيكون في صالح الدول النامية، إلا أن واقع الدول النامية اثبت العكس، حيث يمكن أن نستخلص بعض الآثار السلبية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي :

– **عجز في الميزان التجاري:** سيؤدي الانفتاح إلى تخفيض محتمل لحصيلة الصادرات ، و هذا المنافسة المفروضة عليها من السلع الخارجية المنتجة بتكاليف منخفضة في الدول الصناعية، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات العمومية في عند إلغاء التعريفة الجمركية على الواردات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية المستوردة و إلغاء الدعم الحكومي على الفلاحين و إلى إفلاس المؤسسات المحلية.

1 – الشيخ عتيق، محمد أمين بومدين، المرجع السابق، ص 186.

- **عجز الموازنة العامة للدول النامية** : تشير الدراسة أن انفتاح الدول النامية على التجارة الدولية، بدون ترتيب مسبق لهذه المرحلة سيؤدي إلى نتائج كارثية على موازناتها العامة، إذ أن خفض أو إلغاء كلي للرسوم الجمركية وفق ما تنادي به المؤسسات المالية الدولية و منظمة التجارة العالمية، سوف يؤثر كثيرا على الميزانية العامة لهذه الدول، خصوصا أن حصيلتها الجبائية من التجارة الدولية تمثل 30 % من إيراداتها الإجمالية مقارنة بالدول المتقدمة التي لا تمثل سوى 1%.
- **انخفاض مستوى التشغيل**: لقد انتقد الاقتصادي " Stiglitz " في دراسته سنة 2004 سياسات الانفتاح المنتهجة من طرف صندوق النقد الدولي " FMI "، حيث يرى أن هذه السياسات سوف تؤدي إلى انهيار سوق العمل في الدول التي لا تملك قطاع اقتصادي فعال بسبب المنافسة الدولية و هذا ما سوف يؤدي بدوره إلى إفقار مجتمعاتها، كما أن الإصلاحات التي مست السياسات التجارية في الدول النامية قد أدت إلى القضاء على الصناعات التي كانت محمية سابقا من طرف هذه الدول بسبب عدم امتلاكها لميزة تنافسية مما تسبب في القضاء على العديد من مناصب العمل و حدوث بطالة حادة.
- **ارتفاع مستويات الفقر**[1]: سيؤدي الانفتاح إلى رفع معدلات البطالة في بعض القطاعات التي لا تستفيد من زيادة الطلب الدولي عليها، كما أكدت الدراسات على أن الآثار الناتجة على توزيع الدخل بفعل الانفتاح ستكون في مشكل عدم العدالة في التوزيع بين الدول الصناعية و الدول النامية ، بالرغم من إمكانية حدوث مكاسب للاقتصاد على المستوى الكلي.

1 – الشيخ عتيق، محمد أمين بومدين، المرجع السابق، ص 186.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما رأينا في هذا الفصل توضح لنا مفهوم الانفتاح الاقتصادي، وذلك حسب خيارات الانفتاح على العالم الخارجي التي أدرجناها، والمتمثلة في تحرير التجارة الخارجية، حيث أولينا اهتماما خاصا بالنظريات الكلاسيكية الحديثة والتكنولوجية التي قدمت تشخيصا لظاهرة الانفتاح، وبالإضافة إلى دور المنظمات في تحرير التجارة الخارجية وواقع التبادل الخارجي.

كما تم التطرق أيضا إلى المقاربات الفكرية لسياسات تحرير التجارة، التي تؤدي إلى إتباع سياسات الانفتاح التجاري لخفض التعريفات و الرسوم الجمركية و إزالة القيود والحواجز الغير جمركية (نظم الحصص بين الدول) ، فضلا عن زيادة المبادلات، ولتحرير التجارة أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تأثير إيجابي على المستوى العام للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

و قد ازداد عدد الدول التي تسعى إلى تحرير التجارة في ثلاثة مستويات متداخلة، وهي برامج الإصلاح الاقتصادي، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وتطبيق الاتفاقيات الخاصة بالتكتلات الاقتصادية، وقد تبنت هذه الدول مجموعة واسعة من الإجراءات السياسية والإصلاحية التي تغطي مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية لتحسين القدرة التنافسية لاقتصادياتها، وكل ذلك لصالح التحرر التجاري، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

"سياسة التجارة الخارجية و الانفتاح التجاري في الجزائر"

-المبحث الأول: لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري ؛

-المبحث الثاني: تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر ؛

-المبحث الثالث: تطور بنود التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008)؛

تمهيد:

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بوضعية صعبة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما نجم عنه عدم وجود تكامل ما بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، وذلك راجع إلى التدهور الحاصل في قطاع الفلاحة وغياب قاعدة صناعية، ورحيل الإطارات الفرنسية و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، فقامت الدولة بعدة تحولات كانت تتسم بالإصلاح الاقتصادي، و هذا لمواجهة الاختلالات الداخلية و الخارجية، و ذلك بهدف تغيير الوضع الاقتصادي من حالته المتدهورة و تحسين المستوى العام للاقتصاد الوطني.

و اعتمدت الجزائر ، كغيرها من الدول المستقلة حديثًا في العالم النامي ، على التخطيط المركزي على أساس ميثاق "خطة طرابلس" لعام 1962 و "ميثاق الجزائر" لعام 1964 ، الذي كرّس النظام الاشتراكي كخيارات اقتصادية وسياسية ، مما دفعها إلى تبني سياسة حمائية تستند إلى مجموعة من الأدوات، بما في ذلك الرقابة على الصرف و التعريفات الجمركية و نظام الحصص، في محاولة لتوسيع السيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

و اعتبارًا من أوائل السبعينيات، كان احتكار قطاع التجارة الخارجية يهدف إلى تنظيم التدفقات التجارية بشكل أفضل وخلق التوافق بين سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الفشل الذي سجلهالاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات شكل صدمة كبيرة جراء الانخفاض غير المتوقع لأسعار المحروقات، فظهرت بالتالي مساوئ التخطيط المركزي حيث عانت من ركود اقتصادي و فشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع معدل التضخم و حجم البطالة، بالإضافة إلى ارتفاع الديون ومعدل خدمتها، كل هذه الظروف ساعدت على اتخاذ عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية الضرورية.

سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري ؛

المبحث الثاني: تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر ؛

المبحث الثالث: تطور بنود التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008) ؛

المبحث الأول: لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري .

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة حمائية من أجل التحكم في قطاع التجارة الخارجية، و ضمان تموين الاقتصاد الوطني بالحاجات الضرورية من أجل مواصلة عملية التنمية، و هذا لأن الاقتصاد الوطني لهذه الفترة كان مبني على توجهات إشتراكية، و أيضا من أجل حماية المنتوج الوطني ، كما سنحاول من خلال هذا المبحث، إبراز أهم خصوصيات الاقتصاد الجزائري مع التركيز على الأحداث الهامة والخطوط العريضة لمراحل تطور الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : سياسة التنمية في الجزائر من خلال النصوص و المواثيق.

عملت الجزائر على إصدار قوانين و نصوص حاولت من خلالها تنظيم النشاط الاقتصادي و قطاعاته، و قد اختارت الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية تسمح بدفع عجلة الاستثمارات من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى، و بالتالي تضمن تنمية مستقلة على المدى الطويل للاقتصاد الوطني.

أولا– برنامج طرابلس (جوان 1962) [1]:

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، و كان ينص على : أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل وثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، و لهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط و صناعة الحديد و الصلب، و في هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة.

كما نص على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية و تجارة الجملة و الإشراف على تنظيمها، بحيث يسمح هذا التنظيم للدولة بفرض رقابتها الفعلية على الواردات و الصادرات[2].

ثانيا– ميثاق الجزائر(أفريل 1964):

أكد هذا الميثاق على مبدأ تحكم الدولة من خلال المنهج الاشتراكي في التجارة الخارجية، و ذلك من خلال التركيز على تأميم قطاع التجارة، و تحديد نوعية السلع التي تقوم بتصديرها و تلك التي يجب استيرادها.

من خلال هذا الميثاق نلاحظ تبني الدولة لمبدأ التطبيق التدريجي لخيار الاحتكار، حيث اقتنعت به السلطة التنفيذية ذاتها، و كان وراء هذا الاقتناع ثلاث أسباب نذكرها كالتالي[3] :

– **سبب سياسي** : و يتعلق بحالة عدم الاستقرار السياسي، التي يعاني منها نظام الحكم .

– **سبب قانوني** : يتمثل في عدم وجود تشريع وطني يؤمن متطلبات الاحتكار و الحلول محل التشريعات التي أقرها المستعمر الفرنسي، و بالتالي قامت الجزائر بإصدار القانون المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، و الذي

1– نبيلة عرقوب، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري و آليات نجاحها، مجلة الحقوق و العوم الإنسانية– العدد الاقتصادي 24،(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 164.

2– وليد عابي، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف1 ،2019/2018، ص 235.

3– المرجع نفسه، ص 236.

يعمل على تمديد تطبيق التشريعات الفرنسية غير المخالفة للسيادة الوطنية، و من بينها تنظيمات التجارة الخارجية.

- **سبب اقتصادي** : و يعود ذلك إلى صعوبة فك الارتباط مع اقتصاد المستعمر، كما أن السير في تسريع فك هذا الارتباط قد يسبب نتائج عكسية تضر بالتنمية الوطنية.

كما تم تحديد أهداف التصنيع كما يلي [1] :

- خلق مناصب عمل جديدة تسمح بالربحية العامة للمؤسسة .
- زيادة الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات لاسيما السلع الاستهلاكية و زيادة الصادرات بالنسبة لهذه السلع.
- فتح العديد من المجالات الجديدة أمام المنتجات الزراعية و بناء قاعدة لتطويرها.
- إقامة قواعد جديدة لبناء الصناعات الثقيلة في الجزائر، حيث أن إقامة مثل هذه المجمعات يتطلب توفير أسواق كبيرة من أجل ضمان الربحية المرجوة.

و قد تعلق كل من برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر بالدخول في الصناعات الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

ثالثا– ميثاق الثورة الزراعية (نوفمبر 1971) :

أعلن عنه في الثامن من نوفمبر سنة 1971، حيث حدد هدف الثورة الزراعية المتمثل في التحويل الجذري و خلق الظروف للعمل في المجال الريفي، و هذا بهدف زيادة مناصب العمل و توسيع نسبة نمو الإنتاج الزراعي الصناعي، فقد تطلب توسيع السوق من أجل استيعاب هذه المنتجات، عن طريق تحسين القدرة الشرائية لدى أغلبية المواطنين و بالأخص سكان الريف، و تتطلب هذه الزيادة رفع نسبة التشغيل و إنتاجية العمل.

رابعا– الميثاق الوطني (جوان 1976) [2]:

تمت المصادقة عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976، حيث كان نموذج التنمية في الجزائر ناجما عن نظرية الصناعات المصنعة، كما تم وصف الإستراتيجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط مختلف فروع الإنتاج مع بعضها، وقد نص الميثاق الوطني على ما يلي: "كانت الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنما تهدف إلى القضاء على البطالة وتحسين الظروف المعيشية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي"، و هذا بالإضافة إلى أن التصنيع يعد أداة فعالة لتحسين الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فهو يدخل العلوم والتكنولوجيا في حياة المجتمع.

1- نبيلة عرقوب، مرجع سابق، ص 164.

2- المرجع نفسه، ص 165.

خامسا– الميثاق الوطني (جانفي 1986) :

أعدته جبهة التحرير الوطني، و تمت مناقشته و المصادقة عليه من خلال استفتاء شعبي يوم 16 جانفي 1986، و هدفت عملية التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى ما يلي :

- تزويد البلاد بصناعة كاملة و متوازنة.
- تحقيق الانسجام و التكامل بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- دعم صناعات متنوعة و تطويرها.
- تطوير الصناعات التي تساعد على بلوغ التقدم التكنولوجي.
- ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة و تشجيع الصناعات التقليدية.

سادسا– أسلوب الصناعات المصنعة كأداة لإنجاح التنمية في الجزائر[1]:

اعتمدت إستراتيجية التنمية في الجزائر من الناحية المادية على توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع ، باعتبارها وسيلة ضرورية من أجل تحريك عملية التنمية في مختلف القطاعات، حيث كانت الأولوية للصناعات الثقيلة التي تعرف أيضا بالصناعات المصنعة في إطار برنامج التصنيع، وهي موجهة بالأساس لإنتاج السلع الصناعية المستعملة في الإنتاج، أهم هذه الصناعات: الصناعة الميكانيكية البيتروكيمياوية، صناعة الحديد والصلب، ومواد البناء.

و لقد تم تطبيق هذه الإستراتيجية منذ أواخر سنة 1965 و إلى غاية نهاية الثمانينات، بغرض رفع مستوى الإنتاج و العمالة و خلق القيمة المضافة، ومنه نجد أنه ترتب على تطبيق هذه السياسة الاقتصادية أداء اقتصادي لا بأس به، و خاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين 6 إلى 7% في المتوسط السنوي، مما أدى إلى انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت نسبة 18% سنة 1980، و قد تحقق هذا النمو بسبب ارتفاع أسعار النفط مما ترتب عنها مساهمة كبيرة لهذا القطاع في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الستينات والسبعينات.

بعد الاستقلال عانت الجزائر من وضعية صعبة في جميع المجالات، و من بينها المجال الاقتصادي، حيث ورثت الجزائر نظام اقتصادي تابع كليا للاقتصاد الفرنسي، كما تميزت هذه المرحلة بهروب رؤوس الأموال (حيث قدرت في شهر جوان 62 بـ 750 مليون فرنك فرنسي دون احتساب التحويلات غير البنكية)، كما كان اقتصادها شبه تقليدي يعتمد على الزراعة و بعض الصناعات التحويلية و الحرفية .

لذلك فقد امتازت الفترة الأولى للاستقلال بقيام الدولة بتنظيم الأوضاع الاقتصادية المتدنية نتيجة العوامل المذكورة سابقا، و أيضا بسبب هجرة الإطارات المسيرة، حيث بدأت الجزائر في تجهيز الوسائل التي تمكنها من القيام بعملية التخطيط للاقتصاد و توفير الشروط المناسبة لذلك، حيث قامت بتأسيس شركات وطنية ، حلت

1- نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص165.

محل لجان التسيير في الصناعة، كما قامت بتأميم قطاع المناجم سنة 1966 ، تأميم المنظومة البنكية ، التأميم التدريجي للتجارة الخارجية ... .[1]

كما تميزت هذه المرحلة بالاستثمارات الإستعجالية الضعيفة نظرا لضعف الإمكانيات المادية و البشرية، بالإضافة إلى عدم اكتمال نموذج التنمية و انشغال الدولة بالتنظيم الإداري و الإنتاجي.

لقد قامت السلطة الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1962، و المناجم سنة 1966، كما أن اللجان التسييرية بدأت تزول، و حلت محلها الشركات الوطنية[2].

أدى الاستقرار السياسي المحقق بعد سنة 1967 إلى تحديد إستراتيجية اقتصادية بعيدة المدى، ارتكزت على تقويم قطاع المحروقات، وإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي على شكل مؤسسات وطنية ، وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات وانطلاق تخطيط يطمح إلى الإجبارية ، كما تم إعداد خطة تنموية تتضمن قطاعات إستراتيجية ، و اتبعت هذه الخطة التنموية على غرار دول المعسكر الاشتراكي، و أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة (الصناعات المصنعة)، وبعد تنفيذ ها للمخطط الثلاثي التحريبي (1967- 1969) أصدرت مخططًا رباعيًا للتنمية في الفترة (1970- 1973)، وكانت تسعى من خلال تطبيق هذا المخطط إلى إنشاء صناعات قاعدية تعمل على تسهيل إنشاء صناعات خفيفة، ولذلك الغرض ظهرت حاجة الدولة للتخطيط ، وتقرر توظيف 30 مليار دينار منها 15 مليار دينار تخص قطاع المحروقات[3].

و أهم ما ميز هذه الإصلاحات أنها قامت بمنع المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها و قيامها بعملية التمويل الذاتي ، و كان الهدف من ذلك مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية، حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة و ذلك من أجل منعها من التمويل الذاتي[4].

ثم جاء المخطط الثاني (1974-1977) الذي تقرر من خلاله توظيف 100 مليار دينار نصفها موجه لتقويم المحروقات[5]، و أدى ذلك إلى بروز عدم التوازن لفائدة قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة (كيميا ية ، ميكانيكية ..)

حيث أصبحت الجزائر تعتمد على النفط في اقتصادها كمورد أساسي، و مثل البترول الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، كما يوضحه الجدول التالي:

1- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص12.

2- بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن جانفي2005، ص55.

3- أحمد هني ، المرجع السابق، ص26.

4- عبدالله بن دعيدة، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة للبلاد العربية، المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 2005، ص 256.

5- أحمد هني، المرجع السابق، ص27.

جدول رقم(04) : حصة المحروقات في الاقتصاد الجزائري

الوحدة: (%)

السنة	1969	1974	1979
في الإنتاج الداخلي الخام	%16	% 39	% 30
في الصادرات	% 63	% 95	% 97
في موارد الدولة	% 23	% 57	% 57

المصدر : أحمد هني، المرجع السابق، ص48 .

كما أن السياسة التجارية التي طبقت خلال هذه الفترة كانت تسير وفق نمط التسيير الاقتصادي الاحتكاري، حيث خضعت كل القرارات التي تخص التجارة الخارجية للتخطيط المركزي، أما فيما يتعلق بالصادرات فكانت أغلبها من قطاع المحروقات، وبعض المواد الأولية، أما من جانب الواردات فكانت تتكون من التجهيزات الصناعية 40%، السلع الرأسمالية 22,73% ، المواد الغذائية 19.96% سنة 1974 ، كما أن الصادرات الجزائرية وجهت نحو الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23,38%، و ألمانيا بنسبة 20،15%، فرنسا بـ 19،2%، أما الواردات فأزيد من نصفها كان يأتي من هذه الدول[1].

و الملاحظ في هذه الفترة ضعف إنتاجية الاستثمارات، حيث لم ترقى إلى المعايير الدولية، وهذا بسبب انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية و بطئ وتيرة الإنتاج، و هذا بسبب عدم تمكنها من ا لتحكم في التكنولوجيا المستعملة، وضعف كفاءة و تكوين العمال، بالإضافة إلى ضعف كفاءة الاقتصاد الوطني في ظل غياب المنافسة الدولية من جهة، والتسيير الإداري للاقتصاد من جهة أخرى، هذا ما أدى إلى الإفراط في التكاليف و تبذير الموارد المالية، مما أدى إلى التدهور التدريجي للتوازنات المالية الكلية، كما أن ا لاستغلال الضعيف للطاقات الإنتاجية أدى إلى تدهور عائدات المؤسسات الصناعية والزراعية، حيث أدى العجز الدائم للدورات الاستغلالية اللجوء المفرط إلى الكشف المصرفي بصورة عادية ومستمرة، مما أدى إلى تراكم مديونية المؤسسات.[2]

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الثمانينات و التسعينات.

قد عرفت الجزائر تحولات جذرية في اقتصادها بعد تطبيقها برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تحول اقتصادها من اقتصاد يعتمد على القطاع العام و التخطيط المركزي لتحقيق التنمية إلى اقتصاد يسير حسب آليات السوق، و رغم التحسن الملحوظ فإنه من الصعب الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أن الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل نظرا لاعتماده على مورد واحد لتمويل الاقتصاد.

1 – محمد بلقاسم، حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999، ص 305-307.

2 – زين الدين بن لوصيف، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002، ص181.

أولا– الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الثمانينات :

تميزت هذه الفترة الممتدة بين 1980 إلى 1989 بتطبيق مخططين خماسيين هامين : التصحيح الهيكلي الثاني في الفترة (1979–1987) و التصحيح الهيكلي الثالث (1988–1991)، من حيث حجم الاستثمارات البالغة أكثر من 715 مليار دج.

حيث تميزت مرحلة التصحيح الهيكلي الثاني (1979–1987) بتطبيق السلطات الجزائرية للعديد من الإجراءات و المتمثلة فيما يلي[1] :

- القانون 81–84 المتعلق بعملية التنازل عن الممتلكات.
- القانون 19–87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي و كان الهدف منه إعادة تنظيم أملاك الدولة الزراعية و تشجيع هذا القطاع الذي كان مهمشا منذ الاستقلال مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- المرسوم 80–242 الصادر في 1980/10/04، و المتعلق بالهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بهدف ضمان التسيير المحكم و الفعال لها.

أما مرحلة التصحيح الهيكلي الثالث (1988–1987) فتميزت بالإجراءات التالية :

- صدور قانون 88–01 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية.
- صدور قانون المنافسة و الأسعار سنة 1989.
- شطب كمية من الديون الأجنبية و المحلية على المؤسسات الدولية سنة 1990.
- إصدار القانون 90–10 المتعلق بالنقد و القرض و الذي يمنح للبنك المركزي مسؤولية المراقبة النقدية و المصرفية، و أعطى إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، و أعفى المؤسسات العامة من كل الديون الأجنبية و المحلية المستقلة.
- إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور و علاقات العمل و الترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية[2].

استهدفت الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسات العمومية، من أجل تغيير قانونها الأساسي، و تنظيمها، و كيفية العمل فيها و علاقتها مع الدولة و محيطها، حيث كانت غايتها إزالة القيود لإرجاع مهمتها الأساسية[3].

فقد أدى التغير في التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية مع نهاية السبعينات إلى تراجع تدريجي في وتيرة الاستثمار المكثف، و ظهور التوجه الجديد لسياسة تخطيط التنمية، الذي يرتكز على إعادة تنظيم الاقتصاد .

1– بغداد كربالي، مرجع سابق، ص 55.

2– المرجع نفسه، ص56.

3– المرجع نفسه، ص 56.

حسب المحاور التالية :[1]

- التهيئة الإقليمية من أجل إعادة توازن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية و توزيعها بشكل متوازن بين مناطق البلاد، للحد من النزوح الريفي للمدن.
- إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية، من خلال تجزئتها إلى وحدات أصغر، بهدف التحكم الأفضل في عملية التسيير، مع تطبيق لا مركزية التخطيط .
- مراجعة إستراتيجية التنمية الاقتصادية، و التركيز على أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية أكثر من 51%.
- اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي في القطاع الإنتاجي الصناعي، من أجل تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة بدلاً من التوسع الأفقي.

نلاحظ من تحليل تخطيط التنمية الاقتصادية لهذه الفترة، أن النسبة الكبيرة المسجلة للاستثمارات خصت قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت نسبة تقدر بحوالي 86%، بينما سجلت انخفاض الاستثمارات في القطاع المنتج مباشرة، والمتمثل في قطاعي الصناعة والفلاحة، وهذا يظهر الأولوية التي ركزت عليها سياسة تخطيط التنمية للقطاع الإسنادي الذي يعد قطاع غير منتج، لذ لك فإن توجه سياسة الاستثمار خفض حصة القطاع المنتج من مجموع الاستثمارات من 65% خلال الفترة السابقة إلى 38% خلال هذه الفترة (1980 - 1989)، و منه يظهر أن تخطيط التنمية في هذه المرحلة للاستثمارات الصناعية المكثفة قبل هذه الفترة كان مبالغًا فيها، و يجب إيقافه من أجل الاهتمام بجانبين :[2]

- جانب إعادة هيكلة المؤسسات، من أجل تسهيل تسييرها و تحسين معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية للجهاز الصناعي.
- جانب إحداث استثمارات داخلية متعلقة بتجديد التجهيزات، أو إحداث توسيعات من أجل رفع الطاقة الإنتاجية الذاتية.

لكن من خلال تقييم النتائج المطبقة في هذه السياسة ، يلاحظ أنها تسببها في حل هذه المؤسسات، و إثقالها بمصاريف إعادة الهيكلة، التي تعد مصاريف إدارية تخص التجهيز الإداري، و لا تتعلق بمصاريف إنتاجية، و نتج عن كل ذلك إضعاف قدرتها الإنتاجية عكس ما كان مسطرًا .

كما تميزت هذه المرحلة بفتح المجال أمام القطاع الخاص، من خلال سن قوانين تعمل على تشجع الاستثمار الخاص في مجالات محددة مسبقًا، بالإضافة إلى القيام ببعض الإصلاحات ابتداء من سنة 1982، التي مكنت المؤسسات العمومية من التسيير با ستقلالية ، و تم إنشاء صناديق مساهمة تحل محل التسيير المباشر للدولة،

1 – آيات الله مولحسان، المنطمة العالمية و انعكاساتها على القطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 94.

2 – المرجع نفسه، ص 95.

كما عرفت هذه المرحلة تطبيق برنامج مخطط ضد الندرة، الذي أعطي أهمية كبيرة للمواد الاستهلاكية، و تم فيها إتمام إنجاز بعض المشاريع التي كانت معطلة ، كما عمل هذا البرنامج على تنشيط قطاع البناء والأشغال الكبرى المتمثلة في السكن، الطرق، السدود.

و مع انخفاض أسعار النفط سنة 1986، و تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة، ظهرت مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري و ارتباطه بالخارج، حيث وصلت فاتورة المواد الغذائية إلى 60% من إجمالي الواردات.

أمام هذه الوضعية الصعبة لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الخارج، من أجل سد الحاجات الضرورية للإنتاج و السلع الاستهلاكية الغير قابلة للتخفيض، مما زاد حجم المديونية التي وصلت إلى 23,7 مليار دولار بعدما كانت 19,8 مليار دولار سنة 1985، و بسبب هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات الاقتصاد الكلي وجب على السلطات الإسراع في عملية الإصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، و من بين أهم القطاعات التي مسها عملية الإصلاح مباشرة" قطاع المؤسسات المصرفية و المالية و هذا بصدور قانون القرض والبنك سنة 1986، ثم قانون استقلالية البنوك لسنة 1988، وهذا يجسد بداية التخلي عن النظام الاقتصادي الاشتراكي وبداية العمل وفق أسلوب اقتصاد السوق. [1]

ثانيا– الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة ما بعد 1990 :

نظرًا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عانى منها الاقتصاد الجزائر في هذه الفترة، التي تراكمت عبر السنوات السابقة، تحتم على السلطات الجزائرية أن تحدث إصلاحات أكثر عمقًا وشمولية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، خاصة بعد انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية، و إتباع هذه الدول نمط اقتصادي ليبرالي .

عرفت الإصلاحات تغيرا جذريا في بداية التسعينات مع استحداث الحكومة الثانية التي جاءت بعد صدور دستور 1989، حيث ظهر ذلك ميدانيًا من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي ساعدت على التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، منها صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 في 14 أفريل 1990، وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05، بالإضافة إلى اتخاذ عدة تدابير و إجراءات منها: [2]

- رفع الدعم على المنتجات سواء المحلية أو المستوردة، و تحرير الأسعار وفق قوى السوق، و ترك قيمة الدينار تتراجع ثم تم تخفيضها في أواخر سنة 1991، على إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، كذلك مساعدة المؤسسات الاقتصادية القابلة للاستمرار و تصفية المؤسسات العاجزة.
- تخفيض النفقات الحكومية و الاستيراد.
- مراقبة تطور القروض الداخلية والخارجية، وتطور الكتلة النقدية، بالإضافة إلى هذا قامت السلطات العمومية بإجراءات من أجل إلى التخفيف من أعباء المديونية الخارجية، تمثلت في إعادة جدولة ديون تقارب 1,5

1 – محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق ، 1999، ص 305.

2 – بغداد كربالي ، مرجع سابق، ص 14.

مليار دولار مع مجموعة من الدائنين تحت إشراف القرض الليوني، و إعادة التمويل مع إيطاليا بملغ قدره 2,4 مليار دولار خلال سنتي (91 -92).

كما صاحب هذه الإصلاحات تغيرات أمنية خطيرة، أدت إلى الإضرار بالكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كبيرة تتمثل في:[1]

- استمرار ارتفاع المديونية الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي، وعجز في ميزان المدفوعات .
- ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية التي بلغت 50% من حاجات البلاد .
- الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل، حيث قدرت سنة 1991 بـ 27,9 مليار دولار، أما خدمة الديون في سنوات (1991 ،1992، 1993) فقد قدرت ب 9,5 و 9,3 ، وأكثر من 9 مليار دولار على التوالي، في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات هذه الفترة على التوالي 12,9، 12,15، 11 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعات كبيرة في نسبة خدمة الديون، حيث سجلت 82.2% سنة 1993، حيث يرجع ارتفاع نسبة خدمة الديون إلى انخفاض إيرادات صادرات المحروقات، و ارتفاع قيمة الواردات بسبب تدني الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، و ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة من جهة أخرى، حيث سجلت الجزائر عجزًا كبيرًا في هذا المجال.
- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لصالح الدول المصنعة.

زادت هذه الوضعية من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، مما أجبر السلطات على ضرورة الاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية، و تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي بفترتين أساسيتين، الأولى تمت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث هامة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي (أحداث 88/10/05)، أو سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989، و الانتقال إلى تجربة التعددية الحزبية، أما الإصلاحات الثانية، فقد تمت في ظروف أسوء من الظروف السابقة، لذا كانت مشاورات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

المبحث الثاني: تطور مراحل سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

تهدف الدولة من خلال إصلاح سياستها التجارية، إلى إنهاء العزلة التجارية و فتح الطريق لإنتاجها المحلي في الأسواق العالمية، و تحسين كفاءة حصصها التصديرية والاستيرادية، حتى لا يتم الإضرار بالقطاع الإنتاجي، ويتم الحفاظ على التوازن المالي من خلال سعر الصرف حتى لا تحدث هزات تضخمية.

وفي ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، نجد أن الجزائر (سعيا منها الانخراط في الاقتصاد العالمي) تشهد أيضا تحولات اقتصادية شاملة، و هذا من خلال تعبئة وتوجيه قطاعاتها الاقتصادية من أجل الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحر، عن طريق الاعتماد على ترشيد ثروتها النفطية من جهة، و تشجيع

1 – محمد راتول، العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص 344.

الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، و لقد مرت السياسة التجارية المطبقة في الجزائر على عدة تغيرات، من خلال الوسائل و الأدوات ، التبعية ودرجة الحرية.... ، منذ الاستقلال إلى غاية اليوم ، و لعل السياسة الاقتصادية و نموذج التنمية المتبع، له آثاره التي هيئت إلى التغيير الذي وصلت إليه الجزائر اليوم.[1]

المطلب الأول : مرحلة الرقابة و احتكار التجارة الخارجية.

تميزت السياسات التجارية الجزائرية في هذه الفترة بمجموعة من الإجراءات الرقابية و هذا من أجل تجسيد ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، حيث فرضت الدولة سيطرتها على النشاطات الاقتصادية، كما حددت الأسس التي يقوم عليها قطاع المبادلات التجارية و هذا من أجل حماية المنتجات الوطنية و التحكم أكثر في الواردات .

أولا– مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية:

ورثت الجزائر بعد استقلالها نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد المستعمر في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بالسلطات إلى اتخاذ جملة من القوانين و المراسيم حاولت من خلالها تنظيم التجارة الخارجية بالاعتماد على مبدأ الرقابة، و من أجل فرض هذه الرقابة طبقت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة الإجراءات التالية:

1 –التعريفة الجمركية : استحدثت في هذا المجال معدلات جديدة للتعريفة الجمركية، و تم تنويعها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية ، و في سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية، حيث اعتمد هذا الأمر على التفريق بين المنتجات حسب طبيعتها و تخصيصها من جهة، و حسب طبيعتها و مصدرها الجغرافي للدولة من جهة أخرى.

فحسب ترتيب المنتجات نجد ثلاث تصنيفات لتطبيق التعريفة الجمركية هي:

–تعريفة جمركية محددة ب 10 % تخضع لها سلع التجهيز و المواد الأولية .

–تعريفة جمركية في حدود 5 إلى 20 % تخضع لها المنتجات نصف المصنعة .

–تعريفة جمركية في حدود 15 إلى 20 % تخضع لها المنتجات تامة الصنع .

يبين هذا التمييز الجمركي لمختلف السلع و المنتجات حسب طبيعتها ، التوجه الواضح لتشجيع السلع الخاصة بالتجهيز و المواد الأولية لدعم احتياجات الاقتصاد الوطني آنذاك ، و التصنيع بوجه خاص ، و يظهر التشجيع في قيمة الضريبة الجمركية الرمزية فقط .[2]

أما التصنيف حسب المنشأ والمصدر: تميزت التعريفة الجمركية لسنة 1963 بين أربع مناطق جغرافية:

–فرنسا وتخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة.

–المجموعة الاقتصادية الأوربية من غير فرنسا، وتخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة موحدة.

1– عبد العال بورويس، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997، ص117.

2– صالح بن تومي ، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 08، 2006، ص 31.

-الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وتطبق على منتجاتها تعريفة الحق العام.

-باقي الدول وتطبق على منتجاتها تعريفة عامة. [1]

أما التعريفة الجمركية لسنة 1968 ، تميزت بتوزيع الحقوق الجمركية حسب المناطق الجغرافية من جهة، وحسب أصناف السلع المستوردة من جهة أخرى ، وذلك كما يلي [2]:

-**تعريفة القانون العام:** تطبق على المنتجات التي يكون منشأها الدول الموقعة مع الجزائر لاتفاقيات تجارية قائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

-**تعريفة جمركية تفضيلية:** وتخضع لها المنتجات التي يكون منشأها دول المجموعة الأوروبية بما فيها فرنسا.

-**تعريفة عامة** : تطبق على باقي الدول.

جاءت التعريفة الجمركية سنة 1968 مدعمة لمستوى الحقوق و الرسوم الجمركية، مميزة بوضوح بين أصناف السلع المستوردة كما يلي :

-**الرسوم الجمركية المطبقة على وسائل الإنتاج:**

-**وسائل التجهيز:** إعفاء شبه تام .

-**المواد الخام:** معفاة من التعريفة الجمركية إلا إذا كانت مثيلاتها موجودة في السوق المحلي.

-**المواد شبه الخام:** تميزت بنسب مخفضة بالنسبة للمواد الأساسية ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية .

-**الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الاستهلاكية، وتم تقسيمها إلى ثلاث أقسام:**

-سلع ضرورية و تخضع للمعدل المخفض.

-سلع ضرورية من الدرجة الثانية و تخضع لمعدلات منخفضة.

-**سلع كمالية** : وتخضع لمعدل الحظر (100- 150%)، ومن الأبعاد الاقتصادية للتعريفة الجمركية لعام 1968 نذكر ما يلي:

-هدفت الدولة من خلال التعريفة الجمركية لعام 1968 إلى إقامة اقتصاد وطني خال من التبعية و يقوم على التنويع الجغرافي للاستيراد، و وقف التدفقات الزائدة، و تشجيع الصناعات المحلية في إطار سياسة إحلال الواردات.

-توفير حماية كافية للمنتج الوطني و هذا برفع معدل الحماية الفعلي خلافا للتعريفة الجمركية السابقة.

-رفع نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الإيرادات العامة للدولة .

1- الأمر رقم 63-414، المؤرخ في 28 أكتوبر 1963.

2 - لخضر مداني، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 148.

-تحقيق الانسجام بين مستوى الحماية وسياسة التصنيع وإحلال الواردات ، والتحكم في مصادر التموين الخارجية من خلال توزيع هيكلة التعريفة الجمركية حسب درجة التصنيع (سلع محولة أو غير محولة) وطبيعة المنتجات (أساسية أو كمالية ، استهلاكية أو سلع تجهيز) .

2 – مراقبة الصرف[1]:

لقد أصبحت مراقبة الصرف عملية ضرورية لتنظيم التجارة الخارجية، و قد بدأ تطبيق هذا النظام في أكتوبر سنة 1963 و هو سنة تأسيس البنك المركزي و هذا بعد خروج الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي، فتم وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف و هو قانون 63-144 المؤرخ في 13 أكتوبر 1963، و تعتمد هذه المراقبة على سعر الصرف الواحد، بهدف التخفيف من خروج العملة الصعبة و السيطرة على التقلبات النقدية في السوق الدولية، حيث سعت الجزائر من خلال فرض هذه الرقابة إلى المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها الناجم عن حركة الصرف الدولية.

3 – نظام الحصص و التجمعات المهنية للشراء[2]:

بموجب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 16 ماي 1963 طبقت الجزائر نظام الحصص، حيث يظهر في شكل قوائم مالية سنوية تعدها وزارة التجارة، و تحتوي على عدد و طبيعة المنتجات القابلة للاستيراد وهي قائمة غير مغلقة وقابلة للتوسع حسب احتياجات الاقتصاد الوطني، وقد يصل الأمر إلى الحظر الكلي لسلعة ما إذا كانت تشكل خطرا على المصلحة العامة و صحة المجتمع حسب ما نص عليه المرسوم، في حين يوجد خارج القائمة 100 منتج على الأقل لا يتم إخضاعها لأية حواجز جمركية عند الشراء ، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات تخضع إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من الإجراءات الرقابية المتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص فيما يلي:

- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة.
- الحد من السلع الكمالية و اقتصاد العملات الصعبة.
- حماية الإنتاج الوطني.
- تحسين وضع الميزان التجاري.

بالإضافة إلى حصص الاستيراد، أنشأت الجزائر كذلك التجمعات المهنية للشراء (GPA) (Les Groupement Professionalle d'Achat) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64/233 المؤرخ في 10 أوت 1964 حيث تضم ممثلين عن الدولة بالإضافة إلى المستوردين الخواص وهي عبارة عن شركات

1- سلمى سلطاني ، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط و التنمية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 42.

2- وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

استيراد خاصة، و هي بمثابة مؤسسات مختلطة تجمع بين الدولة والخواص برأسمال ذو أغلبية للدولة، وتعمل هذه التجمعات بمثابة مؤسسات عمومية احتكارية للواردات التي تدخل في فروع النشاط الخاص بها، و هي مكلفة بإعداد برامج الاستيراد، وتوزيع الواردات على مختلف الأعضاء.

التجمعات المهنية كانت مشكلة من خمس فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني، وهي[1]:

- Le BIOMEX تعنى بالخشب ومشتقاته.
- Le GITEXAL تعنى بالنسيج الصناعي والقطن.
- Le GADIT وتعنى بالمنتجات الأخرى.
- Le CAIRLAC وتعنى بالحليب ومشتقاته.
- Le GICP وتعنى بالجلود ومشتقاته.

و من المهام التي أوكلت لهذه المجموعات المهنية ما يلي:

- تنفيذ البرنامج السنوي لاستيراد السلع التي أوكلت لها.
- تسويق تلك السلع بين مختلف طالبيها حسب الحصص المحدد من قبل وزارة التجارة.
- تشكيل حجم المخزونات بعد استشارة وزارة التجارة.

و لضمان السير الحسن لهذه التجمعات، أخضعت السلطات هذه التجمعات لرقابتها على المستوى الإداري، من خلال الممثلين الدائمين للوزارة الوصية و المكلفين بضمان احترام البرنامج العام للاستيراد و المعد من طرف الحكومة بمشاركة التجمعات المهنية للشراء، و من جهة أخرى عن طريق الرقابة المالية الممارسة من طرف عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية، و الذي أوكلت له مهمة متابعة و إتمام كل العمليات المالية.

و بالتالي فإن الشراكة بين القطاع الخاص و الدولة تميزت بعدم التوافق بينهما، و الذي ظهر نظراً لوجود برامج وأهداف متناقضة بين المستوردين الخواص الذين هدفهم الربح، وقطاع الدولة الذي هدفه الوحيد هو التموين و ترظيم السوق الوطنية، و كشف فكرة الرقابة على المبادلات الخارجية للفترة 1962-1969 إلى حين إعلان الدولة احتكار قطاع التجارة الخارجية في سنة 1972[2].

ثانيا- احتكار التجارة الخارجية (1970- 1989):

بعد قيام الجزائر بتطبيق سياسة الرقابة على التجارة الخارجية في الفترة التي تلي الاستقلال ، بدأت بالانتقال التدريجي من الأبواب المفتوحة أمام ممارسة التجارة، إلى بداية ممارسة الدولة عن طريق مؤسسا تها و أجهزتها ، و

1- وليد عابي ، المرجع السابق، ص 237.
2- المرجع نفسه، ص 237.

الذي تعزز في الثمانينات، وهذا في ظل مخططات التنمية. وفي ما يلي سوف تدرس الإجراءات التي اتخذ تها السلطات الجزائرية بخصوص احتكار تجارتها فيما يلي :

1 -المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار: ابتداء من سنة 1966 ، بدأت تظهر الشركات الوطنية التي أنشئت انطلاقا من عمليات التأميم، أو تبعا لمخططات التنمية. وعندها وقع نزاع حاد في الاقتصاد (الذي تميز بانفتاح كبير على الخارج) بين قطاع إنتاجي تسيطر عليه الدولة، وهيئات تجارية غرضها الربح الخاص.

لقد تم تجاوز هذا ال نزاع الذي دار بين التجمعات المهيمنة للشراء، والتي تتولى إدارة التجارة الخارجية و المؤسسات والقطاعات العمومية الإنتاجية التابعة للدولةّ ، ابتداء من جويلية 1971، و تم وضع مجموعة من القرارات التي منحت حق احتكار عمليات التجارة الخارجية إلى المؤسسات العمومية.[1]

وفي سنة 1970 تم إلغاء التجمعات الاحترافية للشراء بصفة رسمية، (G.P.A)، و في سنة 1971 أصبحت الدولة تحتكر قطاع التجارة الخارجية بشكل شبه تام ، حيث أن ما يقارب 20 شركة عمومية كانت تمارس احتكار و مراقبة حوالي 80 % من التبادلات الخارجية على المستوى التنظيمي، خولت للمؤسسات احتكار استيراد المنتجات، ومواد فروع هذه المنتجات، مثل شركة الميكانيك (SONACOME)، الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية الجديدة (SNNGA) الشركة الوطنية لمواد البناء (SNMC)، الشركة الوطنية للمواد الحديدية (SNS)، أين تداخل توزيع الاحتكار بين احتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج، وأخرى مرتبطة بالتوزيع للمنتجات متماثلة ومتجانسة يتم استيرادها من الخارج.

إن إسناد عمليات الاستيراد لاحتكارات المؤسسات العمومية، يمنح المؤسسة المحتكرة تنفيذ الصفات التجارية الخاصة بفرع بصفة فردية، بعيدا عن كل منافسة من المؤسسات (عمومية أو خاصة)، ويتم ذلك بواسطة نصوص و تشريعات، و هكذا تم وضع قائمة خاصة بالمنتجات الخاضعة لاحتكار المؤسسة العمومية ضمن قائمتين : القائمة(A) تخص المنتجات التي تمارس احتكار فعليا (الاحتكار العملي) من طرف المؤسسة العمومية ، أما القائمة (B) فتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة، بشرط أن توجه المنتجات فقط لاحتياجاتها الداخلية.

تسعى الدولة من خلال توكيل الاحتكار للمؤسسات العمومية، (على الأقل من الناحية النظرية) إلى التحكم و ضبط التدفقات التجارية للدولة الجزائرية مع الخارج و تنظيمها، بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية.

ولقد أخذ احتكار الدولة طابعه الرسمي منذ 1974، ضمن البرنامج العام للاستيراد (PGI) بمقتضى الأمر رقم 12/74(1974)، و بالمقابل كانت عمليات التصدير حرة، وفقا للأمر 74- 11 المؤرخ في

1- جمال، تواتي، دراسة تحليلية و اقتصادية قياسية للتداخل بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص 90.

1974/01/30، و لم تكن تخضع لاحتكار المؤسسات العمومية (عدا بعض المنتجات توجد في قائمة أعد تها وزارة التجارة بالتعاون مع الوزارة الوصية).[1]

2 -تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية : عرف الاحتكار الخاص بالاستيراد بعض الليونة في السنوات الأولى للثمانينات، و تم تصنيف الواردات التي تستورد في إطار الاحتكار بترخيص من الوزارة الوصية (القائمة A)، والمنتجات التي يتم استيرادها من قبل المؤسسات العمومية غير المحتكرة (لقائمة B) في إطار احتياجات النشاط من استغلال واستثمار، كما سمح للقطاع الخاص بتحقيق استثماراته المعتمدة للحصول على تراخيص استيراد.[2]

في حين سعت الدولة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، و بدأ هذا الاهتمام منذ سنة 1986، عندما واجهت السوق النفطية الدولية تذبذبا، مما دفعها إلى البحث عن السبل و القنوات التي تشجع الصادرات غير النفطية بخصوص ما يتعلق بالجانب الضريبي حيث سمح قانون المالية لسنة 1986 بإدخال إعفاء على الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية على جزء من رقم الأعمال المؤسسات العمومية و الخاصة الذي تحققه بالخارج هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتعلق بالإعفاء الثاني بالدفع الجزافي، كما صدر المرسوم المتعلق بدعم وترقية المنتجات المصدرة (AMPEX) هذا المرسوم يتم تطبيقه وفقا للأساليب التطبيقية التي ينص عليها القرار الصادر سنة 1986 عن وزارة التجارة و وزارة المالية ووزارة التخطيط، بالإضافة إلى فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC) الذي يعمل على تسهيل تحقيق عمليات التصدير ، و في سنة 1990، وفي إطار تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أصبح بإمكان المصدرين للسلع غير التقليدية الاحتفاظ بكل مداخيلهم من الصادرات بالعملة الصعبة (100 %). أما في مجال التأمين فقد أسند ضمان التصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAR) التي تغطي الأخطار التجارية وغير التجارية.

وبالرغم من هذه الإجراءات التي تسعى إلى تشجيع التصدير، فإن احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية قد استمر بصدور القانون المتضمن ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و الذي تلاه المرسوم التنظيمي المتعلق بشروط برمجة المبادلات الخارجية، و تكوين ميزانيات بالعملات الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية.

و قد استمرت الدولة في ممارسة احتكار ها للتجارة الخارجية، إلا أنه يمكن ملاحظة بعض التطور ات بخصوص منح امتيازات التصدير للمؤسسات العمومية، وفتح المجال أمامها لممارسة نشاطها في إطار دفتر الشروط، كذلك فقد قامت الدولة بالتراجع بخصوص إلغاء دور المؤسسات الخاصة في التجارة الخارجية من استيراد وتصدير السلع والخدمات، كما تراجعت في قرار إلغاء دور الوسيط، حيث سمحت بممارسة هذا النشاط لكن تحت إطار تنظيمي.

1- منى مسغوني ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970- 2001، مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص 33.

2- المرجع نفسه، ص 76.

و كذلك تولى البنك المركزي تخصيص النقد الأجنبي العائد في معظمه من الصادرات النفطية خلال فترة السبعينات و الثمانينات، من خلال النظام المركزي لتراخيص الاستيراد الممنوحة للوك الات التجارية المعتمدة و بالإضافة إلى نظام معقد لتفويضات الاستيراد، احتفظت الجزائر بمجموعة من علاوا ت الصرف للتحويلات الزائدة عن الحدود المقررة مسبقا، مما شكل ممارسات متعددة للعملة.

وهكذا فإن مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و التي بدأت من أوائل السبعينات حتى نهاية الثمانينات(1970- 1989)، حيث عرفت اتجاه الدولة إلى إتباع سياسة الحمائية في ممارسة التجارة الدولية، حيث تم إخضاعها إلى قواعد رقابية صارمة ، عدا احتكارات المؤسسات العمومية حيث سعت من خلالها إلى ترشيد الاستيراد (بالقضاء على الوسطاء و الخواص)، من أجل الدفع بعملية التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية المطبقة في إطار سياسة تنموية شاملة، مما يوفر الحم ايتي للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية ، بالإضافة إلى تنميته و النهوض به. [1]

المطلب الثاني: التجارة الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية.

قامت الجزائر بتغيير سياسة التجارة الخارجية بداية مع أزمة النفط في سنة 1986، حيث بينت الإختلالات الاقتصادية الكلية التي حدثت بسببها ، وكذا مواطن الضعف في الاقتصاد ، حيث تدهورت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985 و 1986، و انخفضت معها إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38 %، مما جعل الجزائر تفكر في إصلاح قطاع التجارة الخارجية، و الحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل احتكار الدولة للتجارة ، و إلى إجراء جملة من الإصلاحات، و قامت بتطبيق سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي، و اعتمادها على قطاع أحادي (المحروقات)، و غلق المجال أمام القطاع.

من خلال ذلك و في سنة 1990 ظهرت قوانين و إجراءات تسعى إلى التحرير التدريجي للتجارة الخارجية و سعر الصرف، أما سنة 1991 شهدت التحرير التام للتجارة الخارجية ، حيث سعت الحكومة الجزائرية خلال من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية إلى ما يلي[2]:

- تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية، وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي و تحديثه من حيث التقنية الإنتاجي و تخفيض التكاليف، وتنويع الإنتاج و تحسين جودته .
- التخصيص الأمثل للموارد النادرة من العملة الصعبة، و زيادة فرص استعادة الاقتصاد الوطني لنموه.
- مواجهة القوة التضخمية التي تتزامن نظاميا مع الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي.
- الاتجاه نحو تحرير الأسعار، أي إخضاعها إلى قوى العرض والطلب، وضمان المنافسة في الأسواق.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات.

1 – منى مسغوني، المرجع السابق ، ص 35.

2- المرجع نفسه، ص 35.

-تسريع إجراءات دخول الاقتصاد الوطني في التقسيم الدولي للعمل ، و بالتالي القضاء على الاحتكارات التي كانت في أيدي الدولة ومؤسساتها.

1 -مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

بدأت هذه المرحلة بصدور القانون المتعلق بالنقد و القرض في شهر أفريل 1990، الذي يدعم حرية الاستثمار الأجنبي بالجزائر، بالإضافة إلى أنه يسمح بما يلي :

-منح فرصة لم شاركة الرأسمال الأجنبي بكل أنواعه في التنمية الاقتصادية، و تشجيع كل أشكال الشراكة الأجنبية.[1]

-إلغاء جميع القيود و القوانين السابقة و المتعلقة بالأخص بمجالات تدخل الرأسمالي الأجنبي، الذي يمكن أن يضم أشخاصا معنوية عامة أو خاصة، حيث بالإمكان استثمار الرأسمال في كل القطاعات.

-فتح وتمثيل البنوك و المؤسسات الأجنبية في الجزائر من قبل مجلس النقد والقرض.

و تم مع صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990 إزالة الاحتكارات الخاصة بالاستيراد ، كما سمح هذا القانون بفتح الاستيراد والتصدير مع المتعاملين الخواص الجزائريين، و منح تراخيص للوكلاء الأجانب المعتمدين الاستقرار في الجزائر.[2]

أما عن الإجراء الرسمي الملموس (على الرغم من محدوديته) في تحرير التجارة الخارجية، نصت عليه أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 1990، الذي أدخل نظاما يضم شركات الامتياز، و شركات البيع بالجملة ووفقا للمادتين 40 و 41 حيث تم إعادة الاعتبار لتجار الجملة، و للمرة الأولى بعد مرحلة الاحتكار سمح للمتعاملين التجاريين من استيراد البضائع لإعادة بيعها و إعفاءها من الإجراءات المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية و الصرف، و ابتداء من أفريل 1991، منح الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة لكل كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري، مما يساعد على زيادة المنافسة، كما يملك مستودرو البضائع الحق في الحصول على الصرف الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي ، و هذا تبعا للأنظمة (90-02-90-03،90-04) التي قام بإصدارها بنك الجزائر في سبتمبر 1990، كما أد ت هذه الأنظمة إلى إلغاء الإجراءات التنظيمية التي تخص حسابات المصدرين بالدينار القابل للتحويل.[3]

كما تم إزالة القيود على تراخيص الاستيراد، بالرغم من خضوع بعض الواردات للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية، حيث يتحصل البنوك بعد كل عملية استيراد تتم من خلال أحدها إلى مساعدة من طرف المستورد في الحصول على ائتمان بالنقد الأجنبي بشروط ملائمة، في حين بقيت الحواجز على كل من تجارة الخدمات، السياحة و المصروفات الصحية و التعليمية خارج القائمة.

1- منى مسغوني، المرجع السابق ، ص 35.

2 – حسين بن الطاهر، انعكاسات برامج التعديل على مستوى العمالة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، 5 أكتوبر 2001، ص83.

3 – المرجع نفسه، ص 85.

مكن منح القطاع الخاص الحق في الحصول على العملة الصعبة ، من ظهور متعاملين خواص كثر في مجال التجارة الخارجية، إلا أنه أثر سلبيا على القطاع المنتج، لأن الظروف لم تساعد على الاستثمار في إنتاج السلع، حتى شروط المردودية بين القطاع التجاري والقطاع المنتج كانت غير مجدية لهذا الأخير.

فالمنتجون الخواص يتجهون إلى التجارة مما يضمن لهم مكاسب أكبر، و مخاطر أقل مما هي عليه في قطاع الصناعة.

الجدول رقم (05): المتعاملون الخواص والعموميين في عمليات التجارة الخارجية 1995.

تعيين المنتوج	المتعاملون الخواص	التعاملون العموميين	المبلغ بملايين الدولارات
المواد الغذائية	338	30	2296
الأدوية	115	65	507
مواد البناء	120	24	649
البذور	49	12	396
المنتوجات الصحية والنباتية	80	27	17
المجموع	702	158	3885

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:"تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، 1998 ، ص 103.

2 -مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت السلطات العمومية بتطبيقه بداية من سنة 1994، بإجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، و هذا لتطبيق شروط صندوق النقد الدولي و التي تتمثل في تجهيز الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير تجارتها الخارجية و من ثم فتح حدودها في أمام السلع و الخدمات الأجنبية، و كذلك رؤوس الأموال الأجنبية، حيث كان ذلك من خلال التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 التي أصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي) و التي تتعلق بتمويل الواردات، حيث تم بموجبها حل اللجنة الخاصة المكلفة بعملية تمويل الواردات المسماة (AD- HOC) ، كما أعادت هذه التعليمة الاعتبار للبنك المركزي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية، و تم تجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة.

حيث عملت هذه التعليمة على إلغاء سابقتها التي تتعلق بعملية تمويل الواردات، كما حددت شروط منح القروض المصرفية التي تعتمد على العلاقة الجيدة بين البنك و العميل، وفقا لقدرته على السداد[1].

كما طبقت إجراءات أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 و تم تحرير واردات المعدات الصناعية و المهنية. و من أجل زيادة درجة الانفتاح و دعم التكامل الإقليمي تم تخفيض التعريفة الجمركية، و كذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات حيث انخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى

1- مسعود قريز، التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، قسم علوم التسيير، ، الجزائر، 2001/2000، ص 178.

45% في أول جانفي 1997، و شمل الحظر ثلاث فئات من السلع المستوردة (الأسباب دينية وصحية واجتماعية) والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994 و يوجد عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة التي ألغيت القيود عليها بنهاية 1994 و تم إلغاء الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات. أما بالنسبة للصادرات، فقد تم إلغاء الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية.

شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا سنة 1994 و هذا نتيجة لتحرير التجارة الخارجية ، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 1995، بالرغم من ذلك فهو أدنى من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

و قد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية سنة 1996، رغم التحرير التجاري و ظلت على نفس المستوى سنة 1997، و يرجع انخفاض الواردات سنة 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب، و انخفاض مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني[1].

كما أشار تقرير صندوق النقد الدولي للصعوبات التي اعترضت المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي، حيث واجهت هذه المؤسسات صعوبة مالية بسبب تزايد المنافسة، هذا بالإضافة إلى انخفاض واردات السلع الاستهلاكية نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، و استمر ضغط انخفاض الواردات في لغاية سنة 1997، على الرغم من ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد ، بسبب برامج التصحيح الهيكلي، حيث حدث انخفاض قيمة الواردات بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بسبب تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجحة و التي كان نشاطها يعتمد على الواردات بصورة كبير ، و بما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت ضعيفة فمن المتوقع أن يستمر حجم الواردات بالانخفاض على المدى المتوسط ، حيث يمكن أن تنمو مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيام بتخفيضات جديدة على الرسوم الجمركية، وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي و منظمة التجارة العالمية[2] .

أما فيما يخص القطاع الخارجي فقد ركز هذا البرنامج على متابعة تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة القيود الإدارية و المالية بالإضافة إلى تشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و كما ركز أيضاً على تطوير نظام الصرف من خلال إقامة سوق للصرف بين البنوك سنة 1995، كما تم العمل على جعل الدينار قابل للتحويل، و تم خفض مستوى الحماية الجمركية و الحدود القصوى للتعريفة الجمركية فقد خفضت التعريفة الجمركية بالنسبة للواردات من منظمة التجارة العالمية في إطار التحضير للانضمام إلى50 % في سنة 1996 إلى 45 % في 1997، أما من جانب الصادرات فقد الغي تقريبا كل الحظر السابق عليها[3].

1- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنلي شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص441.

2- المرجع نفسه، ص 441.

3- بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 31، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص05.

كما أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداء من يونيو 1996.[1]

و اعتمدت بعض السياسات أهمها:

- إصلاح السياسة النقدية لتخفيض معدلات التضخم .
- تحرير الأسعار.
- تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف و ذلك بإلغاء التراخيص المفروضة الصادرات و بعض الواردات.
- تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة و برامج الخوصصة.
- إصلاح النظام الضريبي من خلال إلغاء الرسم على القيمة المضافة و على العديد من المواد و فرض الضريبة على المداخيل الغير القارة.[2]

حيث شرعت الجزائر في عملية إصلاح هيكلي شامل، من أجل علاج جذور الأزمة، والتي تمثلت في جملة من آليات التحول الفعلي لتحرير التجارة الخارجية حيث أصبح التعديل الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية.

المطلب الثالث :التجارة الخارجية ما بعد الإصلاحات

إن النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية ، إلى حد ما دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5 % في السنتين 1998 و 1999 إلى 6.2 % في سنة 2000 [3]، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 10.8 % في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 9.4 % في نفس الفترة لسنة 2001، إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول، وصادرات الغاز الطبيعي ب 60 مليار مكعب، وقيمة صادرات المحروقات (الغاز والنفط) في سنة 2000 إلى 10.6 مليار دولار، أي ما يمثل 95 % من المجموع للإيرادات بالعملة الصعبة ، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7 % في النصف الأول من سنة 2001، ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16 % عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات ب 33 %، ويليه المواد الغذائية ب 25.8 % من المجموع الكلي للواردات.

إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في النصف الأول من سنة 2001 ، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري ب24 % عن منتصف الأول لسنة 2000، وتشير نفس الدراسة السابقة، أن هارتفع في جانفي 2005 الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في نهاية 2001 ،

1- بلقاسم العباس، المرجع السابق، ص92.

2 - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، دار الحامد، عمان، 2009 ، ط 1، ص 14.

3- مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، "الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح"، أبريل 2002، ص 15-20.

حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغطية الواردات لمدة أكثر من سنة. انخفضت مديونية الجزائر ب 10 % في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 22,5 مليار دولار، كما أن انخفض التضخم إلى 1% سنة 2001 وللتذكير، ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أرباع إنتاج الصناعة التحويلية سنة 2001 ، وهذا الأمر يعطي أهمية خاصة لخطة الحكومة لتوسيع برنامج التخصيص ليشمل العدد الأكبر من الشركات الصناعة التابعة للقطاع العام في المرحلة المقبلة. " تشير النتائج المحققة في أهم الأنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و 2000 ، أن معدلات النمو غير مستقرة، حيث ارتفع في مواد البناء بنسبة 7%، وانخفض في كل من النسيج والجلود، والزارعة الغذائية، والحديد والصلب ، بالنسب التالية: 8.4% 6.4%، 1%على التوالي كما يصرح المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي [1].

وقد قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2001 بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية تقدر بـ 344 مليار دينار جزائري، وكما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي ، وتماشيا مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي، وجلب المستثمرين الخواص والأجانب، اتخذت عدة إجراءات بغية إعطاء ديناميكية وفعالية للجهاز المصرفي العمومي الجزائري، "حيث خصصت الدولة 10 مليار دينار جزائري في سنة 2002 تضاف إلى 19 مليار دج قد رصدت لسنتي 2000 و 2001 ومن نتائج ذلك، إمكانية مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث بادرت الحكومة الجزائرية بالسماح للخواص الوطنيين أو الأجنبيين بإنشاء مصارف خاصة ابتدءا من سنة 1998 ، حيث وصلت إلى 26 مصرفا في سنة 2001 وقامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجري من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية، ومن أهم هذه التعديلات، قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01- 03 و 01 -04 على التوالي، حيث يتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع ووجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، ورفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية ، وأهم ما يميز هذا القانون المعدل ما يلي[2]:

-عدم التمييز بين القطاع العام والخاص، وإنشاء شباك موحد يقدم خدمات في الوقت المحدد لكل الأطراف وطنيين أو أجانب ، إلى جانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة أعلاه وأخرى، فإنه يقدم حوافز جمة للمستثمرين بهدف تحفيزهم وجلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر قدرت قيمة الاستثمارات ب525 مليار دينار جزائري تنفق خلال الفترة ما بين 2001 و 2004، على القطاعات الأساسية التالية: القطاع الزراعي، و الخدمات العامة الخاصة بالطاقة والمحروقات وقطاع النقل وباقي البنى التحتية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

1 – عمار عماري ، ليلى قطاف، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، سطيف، 30 أكتوبر 2001، ص29.

2 – منير يونس، "ثمار الإصلاحات النهوض الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 23 أفريل 2002، ص22.

-أما قانون الخوصصة الذي يحمل الرقم 01- 04 ، فيهدف إلى تنظيم تسيير المؤسسات العمومية و خوصصتها، والدافع لعملية التعديل يكمن في ثقل سيرورة الخوصصة التي انطلقت في سنة 1995، وأهم ما يرمي إليه هذا القانون ما يلي :

-تتولى الوزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات للأمانة العامة لمجلس مساهمات الدولة.

-تحدد الإستراتيجية الشاملة للخوصصة بعد دراسة الملفات وإعداد البرامج من قبل مجلس المساهمات الدولة.

-حل الشركات العمومية القابضة (11)، وتشكيل 28 مؤسسة لتسيير المساهمات، حيث تضم 674 مؤسسة اقتصادية.

-وإدماج الأمرين المتعلقين بالخوصصة ، وتسيير رؤوس الأموال التجارية في المؤسسات التي تنتمي للقطاع العام.

وللعلم، أن الجزائر تراجعت من المرتبة 95 حسب التقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2000 إلى المرتبة 100 حسب التقرير لسنة 2001 ، حيث يعتمد هذا التقرير على عدة مؤشرات للتنمية البشرية منها: نسبة الأمية، وطول العمر، ومدى توفر الحاجيات الضرورية للاستهلاك، وتوفر الماء والتوزيع العقلاني للثروة...الخ.

يتضح من خلال ما تقدم، أن الدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية، ووقعت على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في نهاية سنة 2001 وتتأهب إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارية

حيث الهدف الرئيسي من تلك العملية المتشعبة المجالات، هو تأهيل المؤسسات الوطنية بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية والأجنبية، ولما لا اختراق الأسواق الخارجية. إن المتتبع للإصلاحات يدرك الأهمية التي تولىها الجزائر إلى الوصول إلى ذلك الهدف المنشود. [1]

المبحث الثالث: تطور بنود التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008).

انطلاقا من أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من المبادلات التجارية للسلع و الخدمات التي تقوم بها مختلف دول العالم ، حيث لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن باقي العالم الخارجي، نظرا لما تعود عليه تلك العلاقات من مزايا على اقتصاديات هذه الدول، على هذا الأساس اقتضت الدراسة التطرق من خلال هذا المبحث إلى استعراض أهم ما تم التوصل إليه في قطاع التجارة الخارجية من جراء الانفتاح الذي عرفته الجزائر مع بداية التسعينيات.

1- منير يونس، المرجع السابق، ص22.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2008).

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا متذبذبا خلال فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول و الشكل المواليين.

الجدول رقم (06) : تطور الميزان التجاري للفترة (1990-2008).

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
1990	11984	9648	2336	124.21%
1991	12101	7681	4420	157.54%
1992	10836	8406	2430	128.91%
1993	10091	8788	1303	114.83%
1994	8340	9365	1025 –	95.17%
1995	10240	10760	520 –	95.17 %
1996	13375	9098	4277	147.01%
1997	13889	8687	5202	159.88%
1998	10213	9403	810	108.61%
1999	12213	9164	3049	133.27%
2000	22031	9173	12858	240.17%
2001	19132	9940	9192	192.47%
2002	18825	12009	6816	156.76%
2003	24612	13534	11078	181.85%
2004	32083	18308	13775	175.24%
2005	46001	20357	25644	225,97%
2006	54613	21456	33157	254,53%
2007	60163	27631	32532	217,74%
2008	79298	39479	39819	200,86%

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

الشكل رقم (02) : تطور الميزان التجاري للفترة (1990-2008)

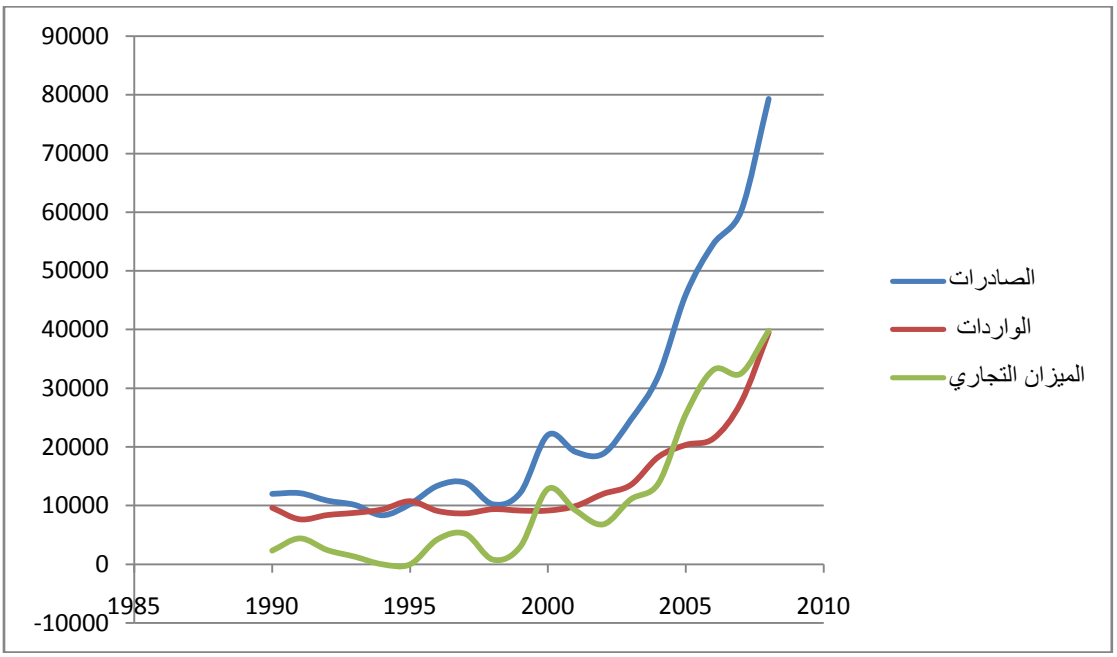

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

من خلال الشكل و الجدول أعلاه يتضح بأن الميزان التجاري الجزائري قد حقق رصيدا موجبا في الفترة ما بين 1990 حتى سنة 1993 ففي سنة 1991 حققت أعلى قيمة في هذه الفترة بقيمة 4420 مليون دولار و هذا راجع لارتفاع قيمة الصادرات بقيمة 12101 مليون دولار و هذا راجع بالأساس لارتفاع أسعار البترول. أما سنتي 1994 و 1995 فقد حقق الميزان التجاري عجزا بقيمة 1025 و 520 مليون دولار على التوالي و هذا راجع إلى انخفاض الصادرات و زيادة الواردات وذلك راجع إلى تداعيات انخفاض أسعار البترول خاصة في سنة 1994 أين بلغت قيمة الصادرات أدنى مستوياتها خلال فترة التسعينات حيث بلغت قيمة 9365 مليون دولار، لتتحسن بعد ذلك في سنة 1995 حيث بلغت 10240 مليون دولار ، ليواصل الميزان التجاري تسجيل رصيد موجب بداية من سنة 1996 ليسجل قيمة 4277 مليون دولار و ذلك يعود إلى ارتفاع الصادرات بقيمة 13375 مليون دولار لتستمر بالارتفاع لغاية سنة 1998 أين سجل الميزان التجاري رصيد بقيمة 810 مليون دولار و يعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول ليصل إلى 11 دولار للبرميل و كذلك ارتفاع الواردات بقيمة 9403 مليون دولار ، كما سجلت السنوات الموالية رصيدا موجبا للميزان التجاري ليسجل أعلى قيمة له سنة 2008 برصيد 39819 مليون دولار أمريكي و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 147 دولار و سجلت الصادرات ارتفاعا ملحوظا بقيمة 79298 مليون دولار حيث سجلت الصادرات النفطية أعلى قيمة لها بقيمة 77361 مليون دولار و هذا كانعكاس للأزمة المالية العالمية .

المطلب الثاني: التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة(1990 – 2008).

سنتناول في هذا المطلب تطور بنود التجارة الخارجية من حيث التركيبة السلعية للواردات و الصادرات خلال الفترة (1990-2008)، لمعرفة مدى تطورها منذ بداية التحرير التجاري حيث أظهرت التركيبة السلعية للصادرات عدم تنوع الصادرات الجزائرية و انحصارها على مادة الطاقة و المحروقات، أما الواردات فقد عرفت تنوعا كبيرا و سنتطرق لهذا بتفصيل أكثر من خلال الجدولين المواليين.

أولا– الترليبقالسلعية للواردات خلال الفترة (1990 – 2008):

الجدول رقم (07): الترليبقالسلعية للواردات خلال الفترة (1990 – 2008) .

الوحدة :مليون دولار

السنوات		المواد الغذائية	الطاقة و الزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
1990	القيمة	2140	144	677	1806	78	3693	1146	9648
	النسبة%	21,10	1,49	6,99	18,65	0,81	38,14	11,83	
1991	القيمة	1938	156	410	1861	153	2443	720	7681
	النسبة%	25,23	2,03	5.34	24,23	1,99	31,81	9,37	
1992	القيمة	2092	120	612	1933	51	2445	1153	8406
	النسبة%	24,89	1,43	7,28	23,00	0,61	29,09	13,72	
1993	القيمة	2177	125	595	2074	55	2567	1195	8788
	النسبة%	24,77	1,42	6,77	23,60	0,63	29,21	13,60	
1994	القيمة	2816	56	619	2143	33	2428	1270	9365
	النسبة%	30,07	0,60	6,61	22.88	0,35	25,93	13,56	
1995	القيمة	2753	118	789	2372	41	2937	1751	10760
	النسبة%	25,58	1,10	7,33	22,04	0,38	27,29	16,27	
1996	القيمة	2601	110	498	1788	41	3022	1038	9098
	النسبة%	28,59	1,21	5,47	19,56	0,45	33,22	11,41	
1997	القيمة	2544	132	499	1564	21	2833	1094	8687
	النسبة%	29,29	1,52	5,74	18	0,24	32,61	12,59	
1998	القيمة	2533	126	540	1722	43	3120	1319	9403
	النسبة%	26,94	1,34	5,74	18,31	0,48	33,18	14,03	
1999	القيمة	2307	154	469	1547	72	3219	1396	9164
	النسبة%	25,17	1,68	5,12	16,88	0,79	35,13	15,23	
2000	القيمة	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
	النسبة%	26،32	1،40	4،66	8,041	0،9	33،44	15،18	
2001	القيمة	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
	النسبة%	24،09	1،39	4،80	18،83	1،56	34،55	14،74	
2002	القيمة	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
	النسبة%	22،81	1،20	4،67	19،45	1،23	36،82	13،18	
2003	القيمة	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534

	النسبة%	20،23	0،84	5،09	21،10	0،95	36،61	15،60	
2004	القيمة	3604	208	803	3591	208	7020	2765	18199
	النسبة%	19،80	1،14	4،41	19،73	1،14	38،57	15،19	
2005	القيمة	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
	النسبة%	17،62	1،04	3،68	20،08	0،78	41،51	15،26	
2006	القيمة	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
	النسبة%	17،71	0،88	3،93	22،99	0،44	39،74	14،03	
2007	القيمة	4954	324	1325	7105	146	10026	3751	27631
	النسبة%	17،93	1،17	4،79	25،71	0،52	36،28	13،57	
2008	القيمة	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
	النسبة%	19،79	1،50	3،53	55،25	0،44	33،16	16،20	

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

يتضح من خلال الجدول أن هناك أربع مجموعات من السلع التي سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة، و يتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعية، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة و سلع الاستهلاك غير الغذائية، بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب.

و عليه و بالنظر إلى الجدول يتضح أن سلع التجهيز الصناعي من المعدات و الآلات قد عرفت تذبذبا في الفترة ما بين 1990 و 2000 و من ثم شهدت زيادات متتالية بداية من سنة 2001 حيث سجلت ما قيمته 3435 مليون دولار حتى سنة 2008 حيث وصلت إلى أوجها حيث سجلت ما قيمته 13093 مليون دولار أي ما نسبته 38،97%.

أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات حتى سنة 2002 حيث تصدرت بقيمة 2740 مليون دولار حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا إلى غاية 2008 بقيمة 7813 مليون دولار و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول، و هذه الزيادة المعتبرة في الواردات من المواد الغذائية تعكس دور عدم فعالية برامج و خطط التنمية الزراعية في توفير احتياجات الجزائر من الغذاء.

بعد السلع الغذائية تأتي المنتجات نصف المصنعة و التي احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات منذ سنة 2003 و باستثناء سنة 2004 فقد احتلت المرتبة الثالثة إلا أنها سجلت قيم منخفضة ثم شهدت زيادات ملحوظة وصلت أوجها سنة 2008 أين حققت ما قيمته 10014 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 25،55 %.

أما فيما يخص الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد عرفت قيم متذبذبة و سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 6397 أي ما يمثل نسبة 16،20 %.

أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الخام و الطاقة و الزيوت فقد احتلت المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي لتأتي في المرتبة الخيرة من حيث الاستيراد سلع التجهيز الفلاحية التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا مقارنة بالواردات الأخرى.

ثانيا– التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990 – 2008):

الجدول رقم (08): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1990 – 2008).

الوحدة: مليون دولار

السنوات		المواد الغذائية	الطاقة و الزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
1990	القيمة	50	10865	32	211	03	76	67	11304
	النسبة%	0,44	96,12	0.28	1,87	0,03	0,67	0,59	
1991	القيمة	55	11726	43	169	05	61	42	12101
	النسبة%	0,45	96.90	0,35	1,39	0,04	0,50	0,35	
1992	القيمة	79	10387	32	226	02	66	44	10836
	النسبة%	0,73	95,86	0,29	2,08	0,02	0,61	0,41	
1993	القيمة	99	9612	26	287	00	17	50	10091
	النسبة%	0.98	25،95	0,26	2,84	00	0,17	0,50	
1994	القيمة	33	8053	23	198	0,2	09	22	8340
	النسبة%	0,40	96,56	0,28	2,37	0,024	0,11	0,26	
1995	القيمة	110	9731	41	274	05	18	61	10240
	النسبة%	1,07	95,36	0,40	2,68	0,18	0,05	0,60	
1996	القيمة	136	12494	44	496	03	46	156	13375
	النسبة%	1,02	93,41	0,33	3,71	0,02	0,34	1,17	
1997	القيمة	387	13378	40	387	0,1	23	23	13889
	النسبة%	2,79	96,32	0,29	2,79	0,007	0,17	0,17	
1998	القيمة	27	9855	45	254	0,7	09	16	10213
	النسبة%	0.26	96,49	0,44	2,40	0,07	0,09	0,16	
1999	القيمة	24	12084	41	281	25	47	16	12522
	النسبة%	0,19	96,50	0,33	2,24	0,02	0,38	0,16	
2000	القيمة	32	21419	44	465	11	47	13	22031
	النسبة%	0.14	97,22	0,20	2,11	0,05	0,21	0,06	
2001	القيمة	28	18484	37	504	22	45	12	19132
	النسبة%	0.14	96,61	0,19	2,63	0,115	0,24	0,06	
2002	القيمة	35	18091	51	551	20	50	27	18825
	النسبة%	0.18	96,10	0,27	2,93	0,106	0,27	0,14	
2003	القيمة	48	23939	50	509	01	30	35	24612
	النسبة%	0,19	97,26	0,20	,062	004.0	0,12	0,14	
2004	القيمة	65	30925	102	552	01	52	16	32083
	النسبة%	0,20	97,51	0,32	1,74	0,003	0,16	0,06	
2005	القيمة	67	45094	134	656	00	36	14	46001
	النسبة%	0,15	98,03	0,29	1,42	00	0,07	0,03	
2006	القيمة	73	53429	195	828	01	44	43	54613
	النسبة%	0,13	97,83	0,36	1,51	0,001	0,08	0,08	

2007	القيمة	88	58831	169	993	01	46	35	60163
	النسبة%	0,14	97.78	0,28	1,65	,0010	0,07	0,05	
2008	القيمة	119	77361	334	1384	01	67	32	79298
	النسبة%	0,15	97,56	0,42	1,75	0,001	0,08	0,04	

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

نلاحظ من خلال الجدول المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت حصة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية بتحقيقها أعلى معدل سنة 2008 بقيمة 77361 مليون دولار و بنسبة 97,56% تليها المنتجات الأخرى بنسب قليلة جدا لا تتعدى 3،71% كأعلى نسبة سجلت للمنتجات نصف مصنعة و ذلك سنة 1996، و من الملاحظ انخفاض قيمة المحروقات سنتي 2001 و 2002 بقيمة 18.484 و 18.091 على التوالي إلا أنها عادت للارتفاع منذ سنة 2003 حيث سجلت ارتفاعا متزايدا وصل أوجه سنة 2008 أين سجل قيمة قدرت بحوالي 77.361 مليار دولار و هو ما يمثل 97،56 % من إجمالي الصادرات بعد ما كان في عام 2002 حوالي 18،091 مليار دولار أي هناك زيادة قدرت بحوالي 58.877 مليار دولار و هو مبلغ ضخم جدا، الأمر الذي انعكس إيجابا على حجم الصادرات الكلية و بالتالي على رصيد الميزان التجاري، و يرجع الفضل في كل ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول.

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية للفترة (1990– 2008).

يعتبر التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية من أهم المؤشرات التي تدل على تنويع مصادرها من عدمه، و قد تميزت الصادرات و الواردات الجزائرية بسيطرة الاتحاد الأوروبي عليها بنسبة كبيرة، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية، و سنتطرق لهذا التوزيع بالتفصيل خلال الفترة (1990- 2008) من خلال الجدولين التاليين :

أولا– التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990–2008) :

الجدول رقم(09): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990 – 2008).

الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	بلدان أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان إفريقيا	المجموع
1990	القيمة	5583	2531	411	274	607	78	00	153	47	9684
	النسبة%	57,65	26,14	4,24	2,83	6,27	0,80	00	1,58	0,49	
1991	القيمة	4663	2188	167	216	161	41	00	172	72	7680
	النسبة%	60,72	28,49	2,17	2,81	2,10	0,53	00	2,24	0,94	
1992	القيمة	5318	2118	102	180	352	98	00	217	21	8406
	النسبة%	63,26	25,20	1,21	2,14	4,19	1,17	00	2,58	0,25	
1993	القيمة	5118	2539	109	160	517	83	00	213	42	8788
	النسبة%	58,24	28,89	1,24	1,82	5,88	0,94	00	2,42	0,48	
1994	القيمة	5232	2772	157	216	558	125	00	257	47	9365
	النسبة%	55,87	29,60	1,68	2,31	5.96	1,34	00	2,74	0,50	
1995	القيمة	6394	2785	271	368	576	133	00	198	45	10761
	النسبة%	59,42	25,88	2,52	3,42	5,35	1,24	00	1,84	0,42	
1996	القيمة	5689	2000	223	357	499	131	00	124	75	9098
	النسبة%	62,53	21,98	2,45	3,92	5,48	1,44	00	1,36	0,82	
1997	القيمة	4930	2181	423	517	155	336	00	24	121	8687
	النسبة%	56,75	25,11	4,87	5,95	1,78	3,87	00	0,28	1,39	
1998	القيمة	5397	2320	400	185	643	265	00	24	169	9403
	النسبة%	57,40	24,67	4,25	1,97	6,84	2,82	00	2,25	1,80	
1999	القيمة	5152	2074	485	340	771	160	00	36	146	9164
	النسبة%	56,22	22,63	5,29	3,71	8,41	1,74	00	0,39	1,59	
2000	القيمة	5256	2194	603	142	599	144	64	52	119	9173
	النسبة%	57،30	23.92	6،57	1،54	6،53	1،56	0,70	0.57	1،30	
2001	القيمة	5903	2225	636	169	579	179	92	72	85	9940
	النسبة%	59،38	22،38	6،40	1،70	5،82	1،80	0,93	0،72	0،85	
2002	القيمة	6732	2485	757	385	943	366	127	127	87	12009
	النسبة%	56،05	20،69	6،30	3،20	7،85	3،05	1,06	1،06	0،72	
2003	القيمة	7954	2242	855	567	1206	418	47	120	125	13534
	النسبة%	58،77	16،56	6،32	4،19	8،91	3،09	0,35	0،88	0،92	
2004	القيمة	10109	3110	1526	1071	1554	474	66	160	129	18199
	النسبة%	55،55	17،09	8،38	5،88	8،54	2،60	0,37	0،88	0،71	
2005	القيمة	11219	3506	1088	1248	2504	427	00	217	148	20357
	النسبة%	55،71	17،22	5،34	6،13	12،30	2،10	00	1،06	0،73	
2006	القيمة	11729	3738	777	1281	3055	493	00	235	148	21456
	النسبة%	54،66	17،42	3،62	5،97	14،23	2،30	00	1،09	0،69	
2007	القيمة	14427	5363	715	1672	4318	621	00	284	231	27631
	النسبة%	52،21	19،41	2،59	6،05	15،62	2،25	00	1،03	0،83	

2008	القيمة	20985	7245	656	2179	6916	705	00	395	395	39479
	النسبة%	53،15	18،35	1،66	5،51	17،52	1،78	00	1،00	1،00	

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

نلاحظ من خلال الجدول المكانة و الأهمية التي تحتلها دول الاتحاد الأوربي حيث تأتي في المرتبة الأولى، حيث تعتبر الشريك الأول للجزائر، حيث نج د أن دول الإتحاد الأوروبي تتصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر، حيث بقيت الشريك الأول للجزائر، و نلاحظ تطور قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي من مليون دولار 5583 في سنة 1990 إلى 20985 مليون دولار كأعلى قيمة لها خلال هذه الفترة.

بينما عادت المرتبة الثانية حسب المناطق إلى منظمة التعاون و التنمية، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعتبر ثالث ممون للسوق الجزائرية بعد فرنسا و إيطاليا و تتمثل أهم واردات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السلع الاستهلاكية الغذائية في الحبوب و بالأخص القمح.

هذا و تأتي دول آسيا (باستثناء اليابان و البلدان العربية) في المرتبة الثالثة من الموردين للجزائر من إجمالي الواردات الجزائرية خاصة من السلع و التجهيزات الصناعية و المعدات و الآلات الإنتاجية ذات التكنولوجيا العالية، وتعتبر الصين أهم مورد للجزائر في هذه المجموعة .

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي و كذا بلدان إفريقيا بقي ضعيفا جدا، ويعود ذلك حسب ما يشير إليه تماثل و تشابه الهيكل الاقتصادي و الإنتاجي لهذه الدول و الناجم عن التقسيم الدولي للعمل ، أين نجد أن هذه البلدان تتخصص أساسا في إنتاج و تصدير المنتجات و السلع الأولية و توجيهها نحو الخارج لاستيراد السلع الإنتاجية و المعدات التجهيزية الصناعية من الأسواق الرأسمالية للبلدان الصناعية.

ثانيا– التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990 – 2008):

الجدول رقم(10): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990 – 2008).

الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	بلدان أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان أفريقيا	المجموع
1990	القيمة	7595	2317	375	238	190	56	00	238	295	11304
	النسبة%	67,19	20,50	3,32	2,11	1,68	0,49	00	2,11	2,61	
1991	القيمة	8657	2593	214	286	108	33	00	192	18	12106
	النسبة%	71,51	21,42	1,77	2,36	0,89	0,273	00	1,59	0,15	
1992	القيمة	7890	1943	220	377	168	02	00	227	12	10838
	النسبة%	72,80	17,93	2,03	3,48	1,55	0,02	00	2,09	0,11	
1993	القيمة	6952	1931	246	520	245	15	00	167	12	10091
	النسبة%	68,89	19,14	2,44	5,15	2,43	0,15	00	1,65	0,12	
1994	القيمة	5734	1867	140	226	118	07	00	231	17	8340
	النسبة%	68,75	22,39	1,68	2,71	1,41	0,084	00	2,77	0,20	
1995	القيمة	6638	2521	325	294	195	18	00	226	18	10240
	النسبة%	64,82	24,62	3,17	2,87	1,90	0,176	00	2,21	0,18	
1996	القيمة	8059	3276	740	734	186	16	00	251	13	13375
	النسبة%	60,25	24,49	5,53	5,49	1,39	0,12	00	1,88	0,10	
1997	القيمة	8663	2702	150	897	227	21	00	215	14	13889
	النسبة%	62,37	19,45	1,08	6,46	1,63	0,15	00	1,55	0,10	
1998	القيمة	6643	2538	109	726	34	22	00	136	05	10213
	النسبة%	65,04	24,85	1,07	7,11	0,33	0,21	00	1,33	0,05	
1999	القيمة	8059	3095	78	903	145	80	00	127	36	12522
	النسبة%	64,35	24,72	0,62	7,21	1,16	0,64	00	1,01	0,29	
2000	القيمة	13 792	5 835	181	1 672	210	55	0	254	42	22 031
	النسبة%	62،60	26،44	0،82	7،59	0،95	25،0	0	0،11	1،19	
2001	القيمة	12 344	4 549	87	1 037	476	315	23	275	26	19 132
	النسبة%	64،45	23،78	0،45	5،42	2،49	1،65	0،12	1،43	1،13	
2002	القيمة	12 100	4 602	130	951	456	248	38	250	50	18 825
	النسبة%	64،28	24،44	0،69	5،05	2،42	1،32	0،20	1،33	0،26	
2003	القيمة	14 503	7 631	123	1 220	507	355	0	260	13	24 612
	النسبة%	58،93	31،00	0،50	4،96	2،06	1،44	0	1،06	0،05	
2004	القيمة	17 396	11 054	91	1 902	686	521	–	407	26	32 083
	النسبة%	54،22	34،45	0،28	5،92	2،14	1،62	–	1،27	0،08	
2005	القيمة	25 593	14 963	15	3 124	1 218	621	–	418	49	46 001
	النسبة%	55،63	32،52	0،03	6،79	2،65	1،35	–	0،91	0،11	
2006	القيمة	28 750	20 546	7	2 398	1 792	591	–	515	14	54 613
	النسبة%	52،64	37،62	0،01	4،39	3،28	1،08	–	0،94	0،02	
2007	القيمة	26 833	25 387	7	2 596	4 004	479	55	760	42	60 163
	النسبة%	44،60	42،20	0،01	4،31	6،65	0،80	0،09	1،26	0،07	

2008	القيمة	41 246	28 614	10	2 875	3 765	797	–	1 626	365	79 298
	النسبة%	52،01	36،08	0،01	3،62	4،74	1،00	–	2،05	0،46	

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

يلاحظ من خلال الجدول أن دول الإتحاد الأوروبي استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، و بذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تتراوح نسبة صادرتها ما بين 44،60 % كأقل نسبة سجلت سنة 2007 و 72،80% كأعلى نسبة لها سنة 1992.

و بعد الإتحاد الأوروبي تأتي دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " OCDE" في المرتبة الثانية، حيث سجلت الصادرات اتجاه الدول زيادة معتبرة فبعدما كانت سنة 1992 حوالي 17،93% من إجمالي الصادرات ارتفعت سنة 2007 إلى حولي 42،20 % من إجمالي الصادرات و كان على رأس هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر زبون للجزائر.

و تأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2000 بتسجيلها معدل يقدر بحوالي 7،59% من إجمالي الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها، لتخفض بعدها في السنوات المقبلة ، كما تعتبر أقل قيمة مسجلة لها عام 1990 بنسبة تقدر ب 2،11%

أما فيما يتعلق بالتبادل مع دول المغرب العربي يبقى محتشما على الرغم من التحسن الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت الصادرات المتجهة نحو بلدان المغرب العربي خلال سنة 1994 أعلى قيمة لها بنسبة تقدر ب 2،77 %.

يبقى أن نشير إلى أن مجموع الصادرات الجزائرية اتجاه المناطق (آسيا، البلدان العربية، بلدان المغرب العربي، بلدن المحيط، بلدان إفريقيا و باقي الدول الأوروبية) فهي تمثل نسبة قليلة لمتوسط إجمالي الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل الثالث :

ازداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الجزائر بداية من ستينات القرن الماضي، و هذا نتيجة تحول دور الدولة إلى دور إنمائي يمتد إلى جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و في ظل تزايد هذا الدور برز التخطيط كأداة لتحقيق التنمية الشاملة، و قامت الحكومة بصياغة خطط للتنمية الاقتصادية آنذاك، و تضمنت بذلك السياسات الاقتصادية المتبعة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتوجيه عملية التنمية.

إن التحولات التي يشهدها العالم، دفعت بالحكومة الجزائرية إلى توفير المناخ الملائم من خلال السياسات التجارية و الممارسات الاقتصادية و أدواتها المختلفة، التي تدعم المؤسسات الوطنية على التنافسية، من أجل حمايتها من المنافسة الخارجية، و رغم الجهود المبذولة في عملية التنمية و التطوير إلا أنها كانت دون المستوى المتوقع، الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و أخذت قضية الإصلاحات الاقتصادية تظهر للوجود و زاد الاهتمام بها عقب أزمة 1986 .

لم تصل عملية التحري التجاري إلى الهدف المنشود رغم ما بذلته الجزائر للنهوض بهذا القطاع و محاولات تحريره، حيث أنها لم تستطع تحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمدة أساسا على النفط، و لم تستطع تنويع شركائها التجاريين الرئيسيين، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية على الصادرات و الواردات الجزائرية، لذلك وجب على الجزائر النهوض بالقطاعات البديلة و إرساء قاعدة صناعية قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي و التصدير، و كذلك النهوض بقطاع الزراعة.

الفصل الرابع

"السياسة التجارية و أثرها على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2009–2019)"

-المبحث الأول: المنظمات الدولية و قطاع التجارة الخارجية في الجزائر ؛

- المبحث الثاني: تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة 2000 -2019 ؛

- المبحث الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009 -2019 ؛

تمهيد :

بعد أزمة النفط في عام 1986 و انخفاض أسعار المحروقات التي انعكست بنقص إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، و باعتبار المحروقات العنصر الأساسي في إيرادات الدولة من التجارة الخارجية، دخلت الجزائر في أزمة مديونية خانقة أدت بها في آخر المطاف إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي للخروج من الوضعية الصعبة وللتخلص من تحكم إيرادات المحروقات فيها، حيث اعتمدت الجزائر على سياساتها التصحيحية فيما يتعلق بإصلاحها لقطاع التجارة الخارجية، كما وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هي في سعيها للانضمام إلى منظمة للتجارة العالمية.

غير أن الاقتصاد الوطني شهد تأخرا بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد اقتصاديا و اجتماعيا، و حتى الأمنية لهذا اتبعت الجزائر سياسة تنموية جديدة تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد و من أجل استمرار عملية التنمية في كافة القطاعات، مما استلزم تطبيق برامج مختلفة لدعم التنمية الاقتصادية تمثلت في المخطط الخماسي (برنامج الإنعاش الاقتصادي) في الفترة (2001 - 2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة (2005 - 2009)، و البرنامج الخماسي الثاني (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) في الفترتين (2010 - 2014) و (2015-2019) ، حيث تهدف هذه البرامج إلى توفير الظروف الملائمة لإستراتيجية تنمية حقيقية في الجزائر.

لقد عرفت الجزائر إصلاحات عديدة و متنوعة في المجال الاقتصادي و المجالات الأخرى من أجل الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، و كذا من أجل تصحيح الإختلالات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، حيث جنت ثمارها و لو بنسبة قليلة في الفترة (2009- 2014)، عدا الفترة من 2015 و 2017 التي عانى فيها الميزان التجاري الجزائري من عجز كبير و هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2014 مما أثر على الاقتصاد الجزائري و المؤشرات الاقتصادية ككل.

سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: المنظمات الدولية و قطاع التجارة الخارجية في الجزائر ؛

المبحث الثاني: تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة 2000 -2019 ؛

المبحث الثالث: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2009 -2019 ؛

المبحث الأول : المنظمات الدولية و قطاع التجارة الخارجية في الجزائر .

من خلال ما مرت به الجزائر من ظروف اقتصادية صعبة وأزمة المديونية في فترة الثمانينيات، لجأت الجزائر من خلالها إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، مما أجبرها على التخلي تدريجياً عن برامج التخطيط لصالح برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي في محاولة لتصحيح الاقتصاد و تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وفي إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير قطاع التجارة الخارجية، تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.و هذا من خلال توقيعها لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

المطلب الأول : البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر.

عرفت فترة الثمانينيات عدة تغيرات في الهيكل الاقتصادي ، مثل التضخم و البطالة المرتفعة و عجز الميزانية و تدهور النمو الاقتصادي، و تزامنت هذه التغييرات مع أزمة النفط عام 1986، مما أجبر الجزائر على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ، و التوقيع معه على عدة برامج تهدف إلى إصلاحات اقتصادية شاملة، يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا – اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989[1]:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على أقساط في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، و بالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، و قد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989.

كما استفادت الجزائر أيضا من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1988، و ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

اشترط صندوق النقد الدولي من خلال هذا الاتفاق مقابل تقديم الدعم ما يلي[2]:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا .
- تقليص العجز الموزاني .
- تعديل سعر الصرف .
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار .

و من أجل تنفيذ هذا الاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، الذي تعلق بالأسعار و حيث تم إصداره بعد شهرين فقط من التوقيع على الاتفاق.

كما تم إصدار القانون 90-10 المتعلق بالقرض و النقد ، من أجل إحداث تحولات في الجهاز المصرفي.

1- الطاهر برباص، مرجع سبق ذكره ، ص 132-133.
2- المرجع نفسه، ص 133.

كما قامت السلطات العمومية أيضا بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، بهدف توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات من أجل الانتقال نحو اقتصاد السوق.

و استمر تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار و كذلك عجز ميزان المدفوعات لنفس السنة بـ 10 مليون دولار، مما اضطر الجزائر إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية حيث تعد هذه العملية التي أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي.

حيث عرفت قيمة الدينار خلال فترة ثلاث أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدر ب 70% من بينها 52 % لم تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج.

ثانيا – اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991– مارس 1992) [1]:

تم الاتفاق عليه بتاريخ 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، و قدم صندوق النقد الدولي للجزائر بموجب هذا الاتفاق 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لكل شريحة.

- الشريحة الأولى في جوان 1991 .
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991 .
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991 .
- الشريحة الرابعة في مارس 1992 .

ولقد قامت الجزائر بسحب الثلاث أقساط الأولى إلا أنه ا لم تسحب القسط الرابع بسبب عدم احترام الحكومة أنذاك لمحتوى الاتفاقية، حيث تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي .

1 -الأهداف التي تم الاتفاق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ضمن هذا البرنامج.

تمثل أهم الأهداف في [2]:

- منح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية على أساس قواعد السوق.
- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.
- إصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات.

1- منصوري سعدان، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14(1) مارس 2018، ص 305.

2- باري عبد اللطيف، علي الشنوي، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية، مجلة البحوث السياسية الإدارية، العدد 12، 2018، ص 297.

- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.
- إيقاف دور الدولة في التمويل المباشر للبناء والسكن.
- إشراك القطاع الخاص في التجارة الخارجية.
- ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية مرتبط بقابلية أكبر لتحويل الدينار.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة دور المؤسسات العمومية و الخاصة في تنويع الصادرات بغرض تقوية الاقتصاد على مواجهة الخدمات الخارجية.

2 -الإجراءات المطبقة من قبل الجزائر لتحقيق الأهداف.

اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير المالية والاقتصادية تتمثل فيما يلي[1] :

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود لا تتجاوز 20%.
- إنشاء سوق نقدي (سوق مابين البنوك).
- مواجهة عملية انزلاق الدينار الجزائري حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50%. بالنسبة لنظام الأسعار، فقد تم تحريرها بنسبة تفوق 75% من الأسعار الخاصة في كل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 و هذا بخصوص المواد الغذائية إلى جانب مواد الوسيطية و الكمالية.
- إصدار بعض القوانين التي تحدد شروط التدخل في مجال التجارة الخارجية من استيراد و تصدير و فتح حسابات بالعملة الصعبة و تنظيم تجارة الجملة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.
- تعديل قانون المحروقات رقم 86/14 المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم 91/21 المؤرخ في ديسمبر 1991 والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51%.
- مواجهة الانعكاسات السلبية التي تمس الاستقرار الاجتماعي و حماية محدودي الدخل من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية، نتيجة ارتفاع الأسعار فقد طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام شبكة اجتماعية عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل ولذوي الدخل المحدود.

1- راضية بختاش ، مصادر النمو الاقتصادي و دور السياسات الاقتصادية في تفعيله : حالة الجزائر خلال الفترة(1970- 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2014- 2015، ص 123.

ثالثا- برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى أفريل 1994 مارس (1995) [1]: هو برنامج إصلاحي طبق في أفريل 1994 بسبب تدهور أسعار النفط سنة 1993 حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنة 1993 إلى 14،19 دولار سنة 1994، و تراكمت خدمة الدين الخارجي مع مرور الزمن ، و بدأت ملامح الأزمة تظهر و برزت معها عدة ضغوطات مالية و أخرى خارجية و من أجل إيجاد حلول لهذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإبرام البرنامج.

حيث تضمن هذا الاتفاق إستراتيجية جديدة تعمل على تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية برفع النمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و 06% و منه تخفيض معدل التضخم، و ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، وتوفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء، والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية .

حيث وافق الصندوق عل منح الجزائر مساندة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة، مما أعاد ثقة المؤسسات المالية في الجزائر، فتمت عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة ديونها[2]. حيث تم سنة 1994 إعادة جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، وعليه فان خدمة الديون لم تستأنف إلا في شهر ماي 1998.

بحيث يتم تسديد 52% من المبالغ المستحقة خلال 9 سنوات و 45% خلال الثلاث سنوات الأخيرة و تندرج أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في المدى المتوسط لاسترجاع النمو الاقتصادي.

و قد تضمن هذا البرنامج المشروط النقاط التالية[3]:

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (1دولار =36دج).
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع و نظام الصرف.
- تخفيف عجز الموازنة ب 0.3% من الناتج الخام خلال فترة البرنامج.
- تقليص الكتلة النقدية، حيث يعد هذا الشرط أساسي للتطور السليم و الصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون .
- إدخال معدل فائدة قدر ب3.5% على القروض الموجهة للبنك المركزي الموجهة للحكومة.
- إدخال احتياطي على الودائع البنكية بنسبة 3% بفوائد 11%.

1- منصوري سعدان، مرجع سابق، ص 306.

2- نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، ص 273.

3- منصوري سعدان، المرجع السابق، ص 306-307 .

- سن قانون جديد تعلق بالاستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية.

- إنشاء وكالة وطنية للاستثمار.

رابعا – برنامج التعديل الهيكلي (الفترة من 1995/03/31إلى 1998/04/01) [1]:

رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، و لنتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث، لم تجد الجزائر بديل غير اللجوء إلى توقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي سنة 1995، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى، في الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998. وافق الصندوق من خلاله على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه ب 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو يعادل 127.9 من حصة الجزائر ، وافق عليه الصندوق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا المتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي، الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات الموالية في إطار استقرار الاقتصاد الوطني و التحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن إجراءات ذات طابع الاستقرار التي تنص على مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار جميع السلع والخدمات، وتحرير أسعار الفائدة، و إعطاء استقلالية أكثر للبنوك التجارية ، إضافة إلى القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومي عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي، و إجراءات ذات الطابع الهيكلي تهدف إلى فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين ، ومتابعة تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع القيود الإدارية و المالية بالإضافة إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك من خلال إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات، بالإضافة إلى سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم الشراكة و الوصول إلى إنشاء منطقة التبادل الحر.

1 أهداف البرنامج: تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

- تخفيض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام في السنتين 1995 و 1997 إلى 2،2% من هذا الناتج في السنتين 1997 و 1998.
- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج.
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب 5,5% من الناتج المحلي الخام ما بين 1994 و 1995/ 1997 و 1998 من خلال التخفيف من نمو الإنفاق الجاري.
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود في الدول الشريكة للجزائر.

1- نعيمة زيرمي ، مرجع سابق ، ص 273-274.

2- آمنة بوخري، رشيد يوسفي، برامج الإصلاح الاقتصادي و أثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة(1989-2015)، جامعة مستغانم، العدد 09، جوان 2018، ص 91.

- العمل على إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة و إنشاء مكاتب الصرف بداية من جانفي 1996 بالإضافة إلى العمل على تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب وذلك بتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين ووضع نظام التأمين و البطالة خاصة بعد تطبيق فكرة تسريح العمال والتعاقد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة.
- رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

2 **آثار التصحيح الهيكلي في الجزائر** : يظهر من خلال الواقع الاقتصادي أن برنامج التصحيح الهيكلي من قد أحدث تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الكلية نلخصها كما يلي[1]:

أ- بالنسبة للنمو الاقتصادي: كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، فالاقتصاد الوطني و بعد فترة الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات ايجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان ، فقد كان النمو الاقتصادي سالبا أو ضعيفا جدا منذ بداية التسعينات، وبدأ بالتحسن خلال سنة 1995 حيث قدرت نسبته ب 3,9% بعدما كان 2,21-% سنة 1993 و 0,90-% سنة 1994 لينخفض من جديد إلى 1,1% سنة 1997، بسبب الانخفاض المحسوس في المنتجات الزراعية خاصة، ليعود للارتفاع من جديد سنة 2003 بنسبة 7,2%. و بالرغم من ذلك إلا أن هذه المعدلات تبق دون المستوى المطلوب خاصة في ظل الزيادة السكانية و محدودية الطاقة الإنتاج ية، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي هذه تخص مستوى الاقتصاد الكلي، أما إذا أخذناها على مستوى كل قطاع اقتصادي فالأمر مختلف، حيث يختلف الوضع في مجال الاقتصاد الحقيقي عن ما هو عليه في المجال المالي والمحاسبي .

ب- بالنسبة لعجز الميزانية العامة: حيث سجلت أيضا تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج و حتى بعد ذلك حيث انخفض العجز من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ 3% ، 2.4% و 2.9 %من الناتج الإجمالي خلال السنوات 1996، 1997 و 1998 على التوالي حيث يرجع هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي والانخفاض النسبي للنفقات العامة.

ج- بالنسبة للتضخم: لجأت الجزائر إلى تحرير أغلب أسعار السلع والخدمات، كما حررت عمليات التسويق و التوزيع، و عملت على تقليص دعم الأسعار ، كما لجأت الحكومة إلى استحداث زيادات ملموسة في أسعار خدمات المرافق العامة للوصول بها إلى حدود التكلفة الفعلية.

كما عرفت أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع معدلات ارتفاع جد سريعة، و لغرض تحرير الأسعار ألغت الحكومة الجزائرية الدعم على كل السلع تقريبا ، كما قامت برفع أسعار الكهرباء و الغاز، و هذا ما يفسر تصاعد معدل التضخم من سنة إلى أخرى.

1- منصوري سعدان، مرجع سابق ، ص 308-309.

حث بلغ التضخم أعلى معدل له سنة 1992 بنسبة 31.69%، و بعد الانخفاض المسجل سنة 1993 عود الارتفاع من جديد خلال السنتين المواليتين، لتبدأ بعد ذلك عملية التحكم الفعلي في التضخم بعد المعدل المرتفع سنة 1996، والمقدرة بنسبة 18.96% و انخفض هذا المعدل إلى 5.73 % سنة 1997، و إلى 5% سنة 1998، هذه النتيجة كانت مبهرة بالخصوص سنة 1997.

د- بالنسبة للاحتياطات الدولية: أما بالنسبة الاحتياطات الدولية فقد حققت تحسنا غير مسبوق ، حيث أن الفائض المحقق في الميزان التجاري و الذي أثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8 مليار دولار.

هـ – بالنسبة للتشغيل والبطالة [1]: بعد أربع سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي تدهورت الأوضاع الخاصة بالتشغيل، نتيجة غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء عمومية أو خاصة، إلى جانب الطرد المكثف للعمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات.

فمنذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أخذت معدلات البطالة بالتزايد بدرجة كبيرة ، فبين 1993 و 1995 تزايد معدل البطالة بحوالي 5 % ، وهذا راجع للتزايد الكبير في القوى العاملة في فترة كانت تعرف فيها المؤسسات إعادة هيكلة مع أسس اقتصاد وطني بديلة وجديدة، وقدر عدد العاطلين في ذلك الوقت بحوالي 2 مليون عاطل عن العمل مقارنة بنصف مليون عاطل سنة 1994، وتزايد المعدل عام 2000 إلى 29.5%، أي ما يقدر بـ 2.6 مليون عاطل عن العمل و آخر معدل تم تسجيله هو 25.9% خلال 2002 تم تسجيل 2.4 مليون عاطل عن العمل.

المطلب الثاني : اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي[2]:

وقعت الجزائر سنة 2002 رسميا اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 ، حيث تعتبر الشراكة اتفاق بين طرفين فأكثر لتحقيق أهداف معينة و محددة الزمن، و ترتكز الشراكة على الثقة و حسن النية بين الأطراف المعنية، و تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة 2017، و هذا من أجل إقامة منطقة تبادل حر و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج تعمل على تأهيل المؤسسات الجزائرية، إلا أن هذا الاتفاق تم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا فنيا وماليا ومنتجاته ذات قدرة تنافسية عالية و اقتصاد جزائري يعتمد على المحروقات (97 % من إجمالي الصادرات)

1- منصوري سعدان، المرجع السابق ، ص 309.

2- حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 132

وتشغل طاقاته الإنتاجية أقل من 50% كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

أولا- التعاون الأوروجزائري قبل مؤتمر برشلونة[1] :

لم تقم الجزائر خلال فترة الستينات بالتوقيع على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار كل من تونس و المغرب سنة 1969، لكن بقيت تحصل على تفضيلات جمركية لصادراتها وفقا للقرار الصادر من المجموعة في مارس 1963، حيث أن التعاون لم يكن يحتاج إلى الإطار القانوني، لكن مع نهاية فترة الستينات و بداية السبعينات قررت بعض الدول كإيطاليا رفض مواصلة منح أفضليات للصادرات الجزائرية، و قامت الجزائر ببدء عملية المفاوضات مع المجموعة الأوروبية سنة 1972، قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي كانت تتبعها المجموعة آنذاك، و في 26 أفريل 1976 وقعت الجزائر على اتفاق التعاون الذي دخل حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978، و قد نصت اتفاقية التعاون بالأساس على قيام دول المجموعة بمنح الرعايا الجزائريين الحق في عدم التمييز على أساس الجنسية فما يخص ظروف العمل و الأجور و نفس الشيء بالنسبة لرعايا دول المجموعة العاملين في الجزائر، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي و التقني والمالي في مجالات عدة بهدف تنمية الجزائر (كما جاء في نص الاتفاقية) و تعزيز الروابط الاقتصادية على أساس المنفعة المتبادلة للطرفين، و الأخذ بعين أهداف و أولويات مخططات التنمية الجزائرية، كما يروج للمنتجات التي تصدرها الجزائر و تشارك دول الاعتبار و المجموعة في البرامج الصناعية التي تتبناها الجزائر ، و قد استفادت الجزائر في الفترة 1978-1995 من حوالي 949 مليون أورو، منها 309 مليون أورو تنقسم إلى 214 مليون أورو في شكل بروتوكولات مالية و 95 مليون أورو بموجب تسهيلات التعديل الهيكلي، إضافة إلى 640 مليون أورو كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار، و سنة 1996 و في إطار الشراكة الأورو متوسطية استبدلت البروتوكولات المالية ببرامج **MEDA**.

ثانيا- مسار العلاقات الأورو جزائرية بعد مؤتمر برشلونة[2] :

انعقد المؤتمر الأورومتوسطي في مدينة برشلونة باسبانيا يومي 28 و 29 نوفمبر من عام 1995، لتكون الانطلاقة الفعلية لمسار التعاون الأورومتوسطي، و قد شاركت فيه 15 دولة من الإتحاد الأ وروبي، و 12 دولة من دول جنوب المتوسط.

ففيما يخص التعاون الاقتصادي والمالي بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط فقد تجلى ذلك من خلال برنامج MEDA الذي أقره المجلس الأوروبي، فهو يعتبر أساس التعاون الاقتصادي و المالي في إطار الشراكة

1- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر (1970-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2014/2013، ص 159-160.

2- المرجع نفسه، ص 160.

الأورومتوسطية، فمن خلاله يقوم الإتحاد الأوروبي بمنح مساعدات مالية و تقنية لدول جنوب المتوسط، والهدف من ورائه هو دعم الاستقرار السياسي في هذه الدول هذا في ما يخص الشق السياسي، أما في المجال الاقتصادي فهو يهدف إلى تهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، و تدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني. و في إطار برنامج "ميدا" استفادت الجزائر مما مجموعه حوالي 164 مليون أورو خلال الفترة بين 1995-1999.

و قد انطلقت المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في مارس 1997 و شملت عدة مسائل ، و بعد عقد ثلاث جولات من المفاوضات تم توقيفها في ماي 1997 لمجموعة من الأسباب وقفت أمام تجسيده، نذكر منها[1]:

- التنازلات التي طلبها الإتحاد الأوروبي بخصوص الجانب الفلاحي و الحقوق الجمركية، و حركة رؤوس الأموال و المنافسة .
- الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة .
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث و عصرنة القطاع المالي والمصرفي .
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج و لا يقتصر على جانب التبادل فقط .
- المطالبة بالتحرير التدريجي.

ثالثا – مسار المفاوضات الأورو جزائرية لعقد اتفاق الشراكة :

لقد مرت المفاوضات الأورو جزائرية لعقد اتفاقية الشراكة بثلاث مراحل[2]:

1 – بداية المفاوضات الأورو جزائرية 1993-1997:

لقد طلبت الجزائر منذ 31 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوربي ، على غرار باقي الدول المتوسطية بهدف عقد اتفاقية الشراكة، في الوقت الذي تحركت فيه دول أوربا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة ، من أجل قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك المشروع الشرق أوسطي، وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوربي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات و المنهجية الواجب إتباعها في ذلك، مما أدى الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية : الزراعة ، الصناعة ، الخدمات ، التعاون الاقتصادي والمالي ، التعاون الاجتماعي والثقافي، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر

1- فيصل لوصيف، المرجع السابق، ص 160.

2- يوسف مروش، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و أثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 29.

رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وفي مطلع سنة 1997 توقفت أعمال الورشات السابقة نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية.

2 – الانطلاقة الرسمية لمفاوضات (1997-2001):

إن الانطلاقة الرسمية للمفاوضات الأوربية الجزائرية لعقد اتفاق الشراكة كانت ببروكسل يومي 4 و 5 مارس 1997 و عقدت الجولة الثانية و الثالثة يومي 21 و 23 أفريل، 27 و 28 مايو 1997 على التوالي دون أن تخرج بنتائج واضحة، وتوقفت المفاوضات لمدة ثلاث سنوات، حيث طلبت الجزائر من الاتحاد الأوروبي أن يتفهم خصوصيات اقتصادها، وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بنسبة تفوق 90% ، حيث تم رفضها ر من طرف الاتحاد الأوربي. و في تاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات الجلسة الرابعة بتحفيز من الطرف الجزائري، وتميزت المفاوضات بسرعة انعقادها، حيث تم عقد 14 جولة إلى غاية انتهائها في 05 ديسمبر 2001.

3 – نهاية المفاوضات وإبرام اتفاق الشراكة[1]:

بعد عدة جولات من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي لعقد اتفاق الشراكة، وبالضبط في الجولة السابعة عشر تخطى المفاوضون عدد من القضايا، و تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري، من قبل الطرف الأوربي و إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، و بعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوربية ببروكسل، و التوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا (Valance) الاسبانية من طرف عبد العزيز بالخادم وزير الخارجية الجزائري و Chris Patten وكذا وزراء خارجية الاتحاد الأوربي، بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على هامش الندوة الخاصة لوزراء خارجية الدول المتوسطية، وقد قامت الحكومة الجزائرية تحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، بتنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاق وكذا دعم إجراءات الرقابة التنافسية وجمع المعلومات الإحصائية، وقبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005، تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوربي كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005.

رابعا – مضمون الاتفاق[2]: يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية، إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتسابق مع

1- يوسف مروش ، المرجع السابق، ص 29-30.

2- عبدالحميد زعباط، الشراكة الأورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،جامعة الجزائر، ص 56.

اتفاقيات الـ GATT 1994 والاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة أي اتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى، على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، و بذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها.

بشكل عام فإن اتفاق الشراكة تقوم بما يلي :

- إلغاء القيود الكمية و الإجراءات ذات الأثر المشابه على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر و المجموعة عند بدء سريان الاتفاق.
- بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين.
- كما لا يمكن تطبيق أي تعريفة جمركية جديدة ذات أثر مكافئ لرسوم الصادرات والواردات بين ا لمجموعة الأوروبية و الجزائر، ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.
- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإن الرسوم التي تطبق على وارداتها من المجموعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة ، أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، وإذا حدث و قامت بتخفيض التعريفة بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.
- بالنسبة للمنتجات الصناعية و ما يتعلق بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين: الجزائر والاتحاد الأوروبي، و التي تخص الفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق رقم 1. فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ[1].
- وبالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة المستوردة من قبل أحد الطرفين : والمتعلقة بالفصول من 1 إلى 24 للمدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية، وكذا المنتجات التي تم إعدادها في الملحق رقم 1، فقد تم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وتقديم تنازلات تبادلية.

كما تعالج ممارسات الإغراق وفق المادة 4 من GATT 1994، كما تطبق المادتان 4 و 16 من GATT 1994 إذا تعلق الأمر بالإعانات و الإجراءات التعويضية.

و يتم تحرير حركة رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر وكذلك ما تعلق بتصفية الشركات المقامة وإعادة توطين نواتجها وكل المصالح الناجمة عن ذلك.

1- عبد الحميد زعباط، المرجع السابق، ص 57.

كما وضعت الجزائر إطار قانوني محفز للاستثمار وكذا إقامة إجراءات مرسجمة وبسطت آليات الاستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات[1].

التعاون العلمي والفني والتكنولوجي: و ذلك من خلال ما يلي:

- تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر ، و الاستغلال الأمثل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي، من أجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة.
- تثمين الموارد البشرية.
- ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني والدولي.
- مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية[2].

المطلب الثالث : محاولات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

يعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ضرورة ملحة، مما استوجب على الجزائر تكثيف محاولاتها في الانضمام للاستفادة من المزايا الممنوحة، لما يمكن أن يساهم في تحسين وضعية اقتصادها و النهوض بقطاع الإنتاج و زيادة المنافسة الدولية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى محاولات انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية و لأهم الفرص و المعيقات التي تعترض مسار الانضمام.

أولا– الإجراءات المتبعة للحصول على عضوية المنظمة: بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بعدة إجراءات منها طلب الانضمام وتحضير مذكرة الانضمام بالإضافة إلى الاجتماعات والمفاوضات، حيث تمت هذه الإجراءات كالتالي:[3]

1 – طلب الانضمام :

- تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلبها لتتحصل على صفة عضو مراقب، بعدها تشكل المنظمة فريق عمل تحت رئاسة دولة عضو في المنظمة لتقوم بدراسة الطلب ويقدم فريق العمل توصياته للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري وهذا وفقا للمادة 21 من اتفاقية تأسيس المنظمة.

1- عبد الحميد زعباط، المرجع السابق، ص 59.

2- المرجع نفسه، ص 60.

3- محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 42-46

- في محاضرة انعقدت بتاريخ الثامن من شهر مارس 2003 بالجزائر وبحضور وزير التجارة وعدد كبير من الخبراء والمقاولين صرح السيد كارلوس بيريز دالكاستيلو رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة بأن الجزائر تتوفر على جميع الإمكانيات لكي تكون عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

2 – تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية.

- قدمت الجزائر طلبها للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والرسوم (الغات) رسميا سنة 1987 ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، أجلت موضوع الانضمام إلى غاية نهاية 1994 وبداية سنة 1995 لتطلب من المنظمة أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار، وقد ترتب عن تأخر الجزائر في الانضمام حرمانها من الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة 5 سنوات للدول السائرة في طريق النمو.
- تلك المذكرة أظهرت حوالي 500 سؤال صدرت أساسا عن الدول التي تربطها علاقات تجارية هامة مع الجزائر مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و أستراليا. لقد أجابت الجزائر على هذه الأسئلة قبل الجلسة الأولى للمفوضات التي جرت في شهر أفريل 1998 بجنيف.

3 – الاجتماعات الخاصة بفريق العمل:

- يركز فريق العمل عند استغلاله لنظام التجارة الخارجية للدولة على مدى مطابقة قوانين الدولة طالبة الانضمام مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة عند الانضمام أو بعد انتهاء فترات السماح وفي إطار تلك المعالجة يقدم الفريق أسئلة مكتوبة للدولة المعنية كما يتلقى إجابات عنها بنفس الشكل.
- وأجابت الجزائر في هذا الإطار على حوالي 1000 سؤال تتعلق أساسا بالزبائن و الموردين، إن الأسئلة المطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية قد أجابت عنها الجزائر في ديسمبر 1997 وكذلك قد ردت عن الأسئلة التي طرحها الاتحاد الأوروبي في سنة 1997 و1998.

4 – المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف[1]:

دخلت الجزائر في نوعين من المفاوضات متعددة وثنائية الأطراف، حيث يقع على عاتقها شرح السياسة التجارية والاقتصادية ذات الصلة باتفاقيات مختلف جوانب المنظمة العالمية للتجارة، حتى يسمح لها بالشروع في المفاوضات.

- **مفاوضات متعّددة الأطراف:** تلّقت فيها أيضا مجموعة من الأسئلة الكتابية والشفهية حول نظام الأسعار ، وميزان المدفوعات، والتعريفة الجمركية والمبادلات الخارجية، مع الدعم الموجه لبعض القطاعات. وقد أجابت الجزائر عن هذه الأسئلة بكل شفافية.

1- ليندة بلحارث، تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني و التجارة، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة)،المجلد 08 العدد 17 ،2014، ص137-159.

- **المفاوضات ثنائية الأطراف:** إذ تعقد مع كل دولة عضو داخل المنظمة على حدة، وتمّ التفاوض فيها حول تحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الجمارك وتوصف مثل هذه المفاوضات بالثنائية، نظرا لخصوصية مصالح كل دولة، وغالبا ما تكون معقدة مقارنة بالمتعددة الأطراف.

ثانيا– محاولات وجولات الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

مهما تكن طبيعة المفاوضات، فإن الجزائر مرت على مجموعة من الجولات ولا تزال، وهي كالتالي:

- **الجولات:** مرت الجزائر من خلال سعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية على عدة جولات متمثلة فيما يلي[1]:
- **الجولة الأولى:** انعقدت في مارس 1996 ومن أبرز المواضيع التي ناقشتها : إيداع طلب الانضمام في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي (FMI) في إطار اتفاق التمويل الموسع. قدمت في هذه الجولة الحكومة الجزائرية سنة 1996 مذكرة تضم وصف كامل للنظام التجاري الخارجي والنظام المؤسساتي بما في ذلك التنظيم السائد في المحاكم، وقد وزع هذا الملف على كل أعضاء المنظمة.

أسست في هذه الجولة لجنة دائمة في أكتوبر 1996، برئاسة وزير التجارة، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة، حيث تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.

- **الجولة الثانية:** بدأت مفاوضات هذه الجولة سنة 1999، وكانت مواضيع التفاوض فيها تتمحور حول مختلف القطاعات، لكن فشل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات، وتم تأجيلها إلى تاريخ لاحق.

وخلال هذه الجولة استفاد الوفد الجزائري من دورات تكوينية في السياسات التجارية بمقر المنظمة ووجهت انتقادات حول الملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة وتم تعيين السيد "حميد تمار" على رأس وزارة التجارة لإعادة صياغة ملف طلب العضوية.

- **الجولة الثالثة:** انعقدت في فيفري 2002، وتم في هذه الجولة تحرير كل من قطاع الاتصال، السياحة، الطاقة والمناجم، كما تم التطرق إلى اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ليجعل الجزائر اقتصادها مفتوح وقادر على المنافسة الأجنبية وهو ما يساعدها على تسريع عملية الانضمام. وجهت في هذه الجولة عدة انتقادات للسياسة الاقتصادية الجزائرية لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة بما يتماشى مع الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية من قبل المنظمة.
- **الجولة الرابعة:** انعقدت في نوفمبر 2002 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في: إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف الذي مازال حاصلا في الأشياء المخترعة، إثارة مواضيع حول التسعيرة الجمركية، والإبقاء على ثلاثة أسعار تجارية ثابتة للقوانين الجمركية وهي (5%، 15%، 30%) مع تساهل

1– زرقين عبود، الطاهر توايتية ، آثار و انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،أم البواقي، العدد19، 2013، ص 152– 153.

في السعر الثابت التجاري الأعلى، (30%)، كما أقر إخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية إلى تشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة، وإعداد ومناقشة 12 نص قانوني وتم الموافقة على 11 منها من طرف أعضاء المنظمة.

- **الجولة الخامسة:** انعقدت في مارس 2003 وضم الوفد المكلف بإدارة المفاوضات 70 عضو ممثلون لـ 23 وزارة، حيث أكد السيد "نورالدين بوكروح "وزير التجارة أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا وخلق مجالات إنتاج جديدة، بتكثيف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الجولة السادسة:** انعقدت في جانفي 2004 ومن أهم أبرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في طلبت منظمة التجارة العالمية مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام إليها، وهذا ما دفع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى استعمال حقه الدستوري بإصدار تعديلات دون استشارة النقابة العمالية والمنظمات الاقتصادية الجزائرية وعدم انتظار افتتاح دورة البرلمان الخريفية قاد"بوكروح" الوفد الجزائري في المفاوضات مع المنظمة مباشرة بعد مؤتمر" كانكن "الذي جمعت وزارة التجارة بالبلدان الأعضاء، حيث عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي أجرتها الحكومة الجزائرية التي أمر بها "الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" والمتعلقة بتعديل خمسة قوانين خاصة بالتجارة الخارجية وهي المنافسة، العلامات التجارية حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع، وزيادة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الجولة السابعة:** انعقدت في نوفمبر 2004 ومن أهم أبرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في طلب الوفد الأمريكي برفع الدعم على المواد الزراعية في الجزائر، لكن الجزائر رفضت هذا المقترح، لأن المزارع الأمريكي يتلقى الدعم، والمنافسة النزيهة تقتضي بأن تتمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتيازات نفسها. تلقت الجزائر حتى نهاية هذه الجولة أكثر من 3000 سؤال مكتوب واختتمت المفاوضات الثنائية مع خمسة دول (البرازيل، الأورجواي كوبا، فنزويلا، سويسرا).
- **الجولة الثامنة:** انعقدت في فيفري 2005 ومن أهم ابرز المواضيع التي ناقشتها تتمثل في استخلاف "ديكا ستيلو" بـ"غيلار موفاليس" من "الأورجواي "لمناقشة المقترح الجزائري الجديد الذي قدمته في 15 جانفي 2005، والذي مفاده تحديد 11 قطاعا في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية والفندقية والمياه. في هذه الجولة تم الرد على معظم الأسئلة التي طرحت خلال الجولة السابقة وحل عدد من القضايا رغم مرور سبع جولات من الحوار إلا أنها مازالت بعض المسائل العالقة من بينها سياسة الخوصصة، والمقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات.
- **الجولة التاسعة**[1]: تم عقدها في جويلية 2005 بجنيف، وتلقت الجزائر خلالها وابلا آخر من الأسئلة، حول مواضيع مختلفة، تكاد تكون متشابهة مع سابقاتها لاسيما في مجال التجارة الخارجية، مع استمرارية المفاوضات

1- ليندة بلحارث، مرجع سابق، ص 145، 151.

الثنائية بعد الرّد على أسئلة أعضاء المنظمة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وقد تلقت الجزائر في هذه الجولة الضوء الأخضر للموافقة الرسمية من المنظمة لإعداد محضر الانضمام الذي سيحّدد لا محالة انضمام الجزائر إلى المنظمة، كما عرفت هذه الفترة إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحرير تبادل السلع بين الطرفين.

- **الجولة العاشرة** : كانت مرتقبة في أفريل 2006، على أن تكون هذه السنة هي السنة المرتقبة للانضمام النهائي.

لقد تمّ خلال هذه الجولة الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بنظام رخص الاستيراد، والعوائق التقنية و الجبائية، وحقوق الملكية الفكرية، وهي آخر الأسئلة التي طرحت من بين 1500 سؤال التي أجابت عنها الجزائر منذ انطلاق المفاوضات، لاسيما المتعلقة بالتشريعات والتنظيمات التي تسيّر الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى دراسة بعض القرارات المتخذة كقرار منع استيراد الخمور.

- **الجولة الحادية عشر** : تلقت الجزائر أسئلة جديد قبل 15 فيفري 2008 من طرف الدول الأعضاء بالمنظمة التي لم يتم الاتفاق الثنائي معها، على أن يتم الردّ على هذه الأسئلة في جوان من نفس السنة والتي كان يرتقب دائما أن تكون الأخيرة كالعادة.

لقد أبدت 31 دولة مساندتها ودعمها القوي لانضمام الجزائر إليها و من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي الذي قرّر قدوم محافظه إلى الجزائر يومي 3 و 4 فيفري 2008 لإتمام المفاوضات مع المجموعة الأوربية والتوقيع على الاتفاق معها، في حين تحفظت بعض الدول الأخرى إلى غاية إجابة الجزائر عن جميع الأسئلة المطروحة عليها، لاسيما مسألة تحرير بعض القطاعات كقطاع السمعي البصري الذي قررت السلطات الجزائرية إحالته على وزارة الاتصال، ومسألة ازدواجية تطبيق أسعار الغاز داخليا وخارجيا، وكيفية عمل وتمويل المؤسسات العمومية.

- **الجولة الثانية عشر**[1] : تم عقدها في أفريل 2013 بجنيف، لدراسة مشروع التقرير المعدل خلال الجولة الحادية عشر حول النظام التجاري الجزائري، لاسيما نظام رخص الاستيراد والعراقيل التقنية التي تواجهها التجارة وتنفيذ الإجراءات الصحية لاسيما ما تعلق بالصحة النباتية وتطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية وعمليات الخوصصة وبعض المسائل المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة، مع الاستمرار في إبرام مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف.

- **الجولة الثالثة عشر** : وكانت قد حددت خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، حيث كان ينتظر من هذه الجولة أن تكون حاسمة، وأنه سيحدد بموجبها تاريخ الانضمام، وذلك بعد التأكيد على أن مسار المفاوضات يعرف تقدما سريعا وملحوظا، أين تم تحضير الأجوبة للأسئلة التي طرحتها العديد من الدول في إطار اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف.

1 – ليندة بلحارث، المرجع السابق ص 150.

- كما أنشأت وزارة الخارجية " **المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدولي**"، مكلفة بالمسائل المتعددة الأطراف ذات طابع اقتصادي ومالي و تجاري، وتضم هذه المديرية العامة "**مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية**" التي تتكفل، على وجه الخصوص بما يلي[1]:
  - ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.
  - المساهمة في وضع سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.
  - توفير المعلومات والتحاليل الاقتصادية الضرورية لدخول الأسواق الخارجية ودعم المؤسسات الجزائرية في جهودها بهذا الخصوص.
  - تحضير مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والهيئات الجزائرية.
  - الاستماع لانشغالات الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، في القطاعين العام و الخاص، وتسهيل ربطهم لاتصالات في مجال الأعمال مع الشركاء الأجانب بدعم من ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية.
  - كما دعمت الوزارة ممثلياتنا الدبلوماسية بالخارج بموظفين مؤهلين للقيام بأنشطة متعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية، و يقدم المعهد الدبلوماسي للعلاقات الدولية، في إطار تكوين الأعوان الدبلوماسيين الجزائريين من الشباب، تكوينا متخصصا في الوظائف الاقتصادية والتجارية.
  - من جهة أخرى، عكفت الوزارة على المشاركة بصفة منتظمة في تنظيم المعارض بالخارج من أجل التعريف بالمنتوج الوطني وفي جهود جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسمح بنقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يساهم في تحسين تنافسية منتوجاتنا على المستوى الدولي.
  - تنظم الوزارة، عن طريق الممثليات الدبلوماسية بالتعاون مع مختلف الفاعلين الجزائريين والأجانب، ورشات ولقاءات لرجال أعمال، كما تم تأسيس مجالس أعمال مع عدد هام من البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا، فضلا عن تنظيمها لأيام إعلامية حول الإمكانيات التي يزخر بها اقتصادنا الوطني، بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ترقية المبادلات التجارية الدولية لبلادنا.

ثالثا– المعوقات والفرص المتاحة من الانضمام.

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتضمن مزايا وكذلك سلبيات يجب على الجزائر تقييمها من أجل التفاوض بشكل جيد حول بنود انضمامها لهذه المنظمة.

1 – معوقات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

من الواضح أن هناك عدة عوامل ساهمت في تأخير انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، وأن الخطوات المتخذة من طرف الجزائر لم ترقى لمستوى المعايير الدولية المعتمدة للانضمام للمنظمة رغم سعيها الدائم للانضمام منذ سنة

1- وزارة الشؤون الخارجية، http://www.mae.gov.dz/news_article/2970.aspx 23/04/2022

1996، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، وذلك راجع إلى مجموعة من العوائق التي تحول دون انضمامها نذكر منها ما يلي[1]:

- إن الحرية التجارية حسب مفهوم المنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى رفع الحماية على نوع من الصناعات الناشئة و هو ما ينعكس على معدل التصنيع الذي يؤثر على الدخل ويؤدي إلى طرد العمال.
- أصبح التعامل في الاقتصاديات العالمية تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات المندمجة فكيف يمكن لاقتصاديات ناشئة مواجهة ذلك.
- خفض الرسوم الجمركية سيحرم الجزائر من مورد هام قد يضعف من إيراداتها.
- إن رفع الدعم عن السلع الزراعية فيه خطر على المستهلك و الصناعة الجزائرية ذات المدخلات الزراعية.
- قامت الدول المتقدمة بتحرير منتجات السلع التي تمتلك فيها أفضلية و لم تتحمس إلى تحرير أسواق السلع التي تملك فيهادول العالم الثالث أفضلية نسبية كالمنسوجات، والمنتجات الزراعية التي ما زالت تدعمها.
- إن تحرير قطاع الخدمات في الدول المتقدمة جاء نتيجة إحساس الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا و اليابان خاصة بمدى مساهمته في الدخل ولكن الوضعية في الجزائر ليست كذلك لأن اغلب القطاعات الخدمية الكبرى حساسة وإستراتيجية.
- التخوف من أن تكون الإجراءات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي يقصد بها الحرية التجارية وفتح الأسواق طرقا أخرى لحماية الدول المتقدمة لأسواقها وفتح أسواق الدول النامية والسيطرة عليها[2].

2 – الفرص المتاحة للجزائر بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية:

إن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية من شأنه أن يخلق فرص عديدة للجزائر لذلك وجب عليها استغلالها وذلك بوضع استراتيجيات واضحة المعالم تعمل على دمج اقتصادها الوطني بالاقتصاد العالمي، و فيما يلي سنتطرق لبعض الفرص التي قد تنجم من وراء انضمامها للمنظمة[3]:

- إن الجزائر قد نجحت في رفع عديد التحفظات التي أبدتها المنظمة العالمية للتجارة والتي كانت تعيق انضمامها، خاصة الانفتاح على الاستثمار، لاسيما مع إلغاء قاعدة 51/49 باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية.
- إن قواعد التبادل الحر "المنصفة" التي كرستها منظمات على غرار المنظمة العالمية للتجارة ستسمح للجزائر بـ"غزو" الأسواق الأجنبية مما سيتطلب "دفع" للآلة الإنتاجية.
- تشجيع الإنتاج الوطني لاسيما من المتعاملين الاقتصاديين الخواص النشطين في مجالي السلع والخدمات، والذين يجب أن يعتمدوا على رؤوس أموالهم وليس على أموال الدولة.

1- عياش قويدر، عبدالله براهيمي، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأغواط، المجلد 02، العدد 02، 2005، ص 78.

2 – عياش قويدر، عبدالله براهيمي، المرجع السابق، ص 78.

3- وكالة الأنباء الجزائرية، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح للجزائر ب غزو الأسواق الأجنبية، أكتوبر 2021، https://www.aps.dz/ar/economie/113907-2021-10-12-18-20-18 23/04/2022 01:50

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيشكل "الجيل الثالث من الإصلاحات" و التي ستنعكس من خلال الاندماج الدولي و القاري و الإقليمي.
- إن الاتفاقات القارية و الإقليمية التي وقعتها الجزائر على غرار اتفاقية التبادل الحر الإفريقية أو المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر أو كذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تشكل "محركات" تسمح لها بالانضمام إلى اتفاقيات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة.
- الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من الشركات الكبرى.[1]
- الكفاءات الإدارية التي يمكنها أن تساهم في دعم القدرة البشرية للمؤسسات الوطنية.
- استغلال المؤسسات الوطنية لهذه الكفاءات و القيام بشراكة معها.
- الاستفادة من فتح الأسواق الخارجية و محاولة امتلاك حصة فيها.
- الاستفادة من الاستثناءات التي يمنحها الانضمام في تحقيق الأفضلية وتأهيل النسيج الصناعي و الخدماتي خاصة.

انه من المبكر تقييم آثار الانضمام بشكل موضوعي ومتعمق و بأسلوب كمي، إلا أنه يبقى دائما من حق الجزائر إذا صارت عضوا، اتخاذ بعض التدابير و فرض قيود أمام التجارة إما بالتشاور الجماعي في إطار المنظمة أو بصفة انفرادية منها أساسا:

- مبدأ ضمان السلامة.
- الاستثناءات العامة المتعلقة بالصحة و الرفاهية .
- التلوث و تنظيم عمليات التصنيع.
- فرض قيود لمواجهة الممارسات غير الشرعية للأعمال.
- الاستثناءات المقررة لصالح ميزان المدفوعات و تقلبات سعر الصرف.
- الاستثناءات المتعلقة بمواجهة الإغراق.

كما يمكن أن تستفيد من الترتيبات الخاصة بالدول النامية سواء ما تعلق بفترات السماح أو الترتيبات الخاصة بالنسيج والملابس أو الترتيبات الخاصة بالتضرر من انفتاح التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية.

1- عياش قويدر، عبدالله براهيمي، مرجع سابق، ص 79.

المبحث الثاني: تنظيم التجارة الخارجية خلال الفترة 2000 – 2019 .

قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات جديدة و هذا من أجل زيادة المرونة على الأداة الإنتاجية حتى تتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق، و تحسين منظومة إدارة الحكم و كفاءة الإدارة، تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) و البرنامج(2015-2019).

المطلب الأول: تنظيم التجارة الخارجية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000– 2004.

جاء برنامج الإنعاش الاقتصادي بعد ركود اقتصادي استمر لأكثر من 15 سنة، و هذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الجزائري، مع بداية المنتصف الثاني من فترة الثمانينات التي حدثت فيها مجموعة من الاختلالات الاقتصادية، المالية و الاجتماعية ، حيث جاء عقب بداية التحسن في أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة، و تم الشروع في تطبيقه رسميا سنة 2001.

أولا– الإطار العام للبرنامج :

1 – وصف البرنامج[1] :

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مكمل لما جاء في خطة التنمية المحلية، التي نصت عليها المادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال و العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية و الرقي الاجتماعي و الهيئة العمرانية، و تعد هذه المخططات و البرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل و تسيير عمليات التجهيز، و تتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية (PCD)، و البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، و البرنامج القطاعي الممركز(PSC) .

وقد بقي العمل بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها في بعض الولايات، إلا أنه كان ينقصها بعض الفعالية لعدة أسباب، لعل أهمها اختلاف الظروف الخاصة بالجماعات المحلية و احتياجاتها ما لم ينعكس على الاقتصاد الوطني و متغيراته الكلية، مما أدى إلى إستحداث مخططات وطنية تهدف لإحداث النمو الاقتصادي بكل تبعاته عن طريق سياسة تنموية،[2] و يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الممتدة بين 2001-2004، و ذلك بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري ، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني [3].

1- لخضر بن أحمد، الأمين لباز ، الاستثمارات العامة في الجزائر و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)، مجلة الحقوق و العلوم السياسية- دراسات اقتصادية- 20 (1)، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 87.

2- المرجع نفسه، ص 87.

3- منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 07، مارس 2017، ص 151.

2 – أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي [1] :

- تحسين مستوى المعيشة .
- خلق مناصب عمل و تخفيف من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

3 – خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تتمثل خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي [2]:

- تم تكييف البرامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال الشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001 .
- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية بهدف الحصول على نتائج ايجابية و منها عصرنة إدارة قطاع الضرائب و إنشاء صندوق ترقية المنافسة الصناعية و تهيئة المناطق الصناعية.....
- إن نجاح هذا البرنامج و المتعلق بتطبيق إصلاحات أساسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي ، و القطاع الاقتصادي .....

4 – مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المبالغ المالية المخصصة للبرنامج :

أ – مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

حدد البرنامج للفترة 2000-2004، و يتعلق بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية و دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات و كذلك فيما ما يخص التنمية المحلية و البشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي [3]:

1- منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي، المرجع السابق، ص 151.

2- مبارك بوعشة ، من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، الملتقى الدولي حول: "تقييم أثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 ،الجزائر، أيام، 11-12 مارس 2013،ص4.

3- منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، المرجع السابق، ص 152.

الجدول رقم (11) : التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري الفلاحي و الصيد البحري	6312
السكن، العمران و الأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية و ثقافية	1269
أشغال المنفعة العامة و الهياكل الإدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة ، بيئة و نقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة و دراسات مدنية	200

المصدر: منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، مرجع سابق، ص 152.

من خلال الجدول يتبين أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أخذت النصيب الأكبر أي بنسبة 40.1 % أما على مدار الفترة خصص أكبر عدد للمشاريع سنة 2001، وقد جاء هذا التركيز في السنتين الأوليتين رغبة من الدول في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، أو خلق مناصب العمل و تطويرها.

ب - **المبالغ المالية المخصصة للبرنامج**: رصدت لهذا البرنامج مبالغ كبيرة قدرت ب7.5 مليار دولار أي ما يقابل 525 مليون دينار جزائري موزعة كما يلي[1]:

1- فوزية خلوط ، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر ، العدد 01 ، فيفري 2013، ص 99.

الجدول رقم (12): التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

الوحدة : مليار دج.

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	525	100

المصدر : فوزية خاوط : "برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر ، العدد20 ، فيفري ، ص 99.

من خلال الجدول نلاحظ كبر حجم المبالغ المالية المخصصة خلال الفترة 2001-2002 و هذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، وفي سنة 2003 نلاحظ انخفاض قيمة المبالغ المخصصة ، أما في 2004 انخفضت قيمة المخصصات لتصل إلى 20.5 مليار دج.

5 – إستراتيجية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي [1]:

إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات العليا في البلاد ولا تزال تقوم بها، هدفت بالأساس إلى زيادة الثروة الوطنية، من خلال دعم حقيقي للمؤسسات الاقتصادية، و هذا من خلال تعميق الإصلاحات الاقتصادية و محاولة وضع إستراتيجية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وطنيا و محليا و الحفاظ على دوامها و كذ لك فتح المجال أمام المواطنين و منحهم الفرص و الإمكانيات اللازمة قصد إشراكهم في خلق الثروة الوطنية بصفة أكثر فعالية .

كما توصلت الحكومة إلى أنه بدون خلق الفضاء الاقتصادي الملائم ، وعدم تدعيم القدرات الإنتاجية المحلية، و حشد الادخار المحلي اللازم فإن إستراتيجيتها المعتمدة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي ، و التي تقوم على إصلاح هيكل الاقتصاد الوطني و نظام سيره، قد تواجه عدة عوائق على المستويين الاجتماعي و الجغرافي المميزين للجزائر، و بالتالي يجب القيام بإجراءات خاصة قصد ضمان إنعاش وطني ليس فقط على المستوى الاقتصادي و إنما على جميع المستويات الأخرى .

1- لخضر بن أحمد ، الأمين لباز، مرجع سابق، ص 89.

و كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الظروف الدولية لتي دفعت إلى الارتفاع أسعار البترول مكنت الجزائر من الاستفادة منها، من خلال ما ظهر للحكومة من ضرورة حسن استغلال عائداتها ، و ذلك قصد استئناف النمو الاقتصادي و الاجتماعي نظرا لقصور التنمية المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي ، لا سيما فيما يخص حشد الادخار و الاحتياطات الناتجة عن الفائض المالي قصد تحسين وضعية الموارد البشرية على المستوى المحلي وتشجيع الاستثمارات الخاصة ، لهذا نجد أن هذه المبادرات تسعى إلى خلق مناصب الشغل و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومنح القروض للمستثمرين الخواص، وإعادة بعث النشاط الفلاحي و الصيد البحري و كل نشاط منتج على المستوى المحلي، و كذا ترقية محيط حياة المواطنين، مثل مجموعة نشاطات ضرورية تح قق الحكومة من خلالها تنمية اقتصادية واجتماعية، و بالتالي فهي إجراءات تمكن من القيام بإنعاش حقيقي يشكل قاعدة فعلية للاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي .

جاءت الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية و سهرت الحكومة على تنفيذها في خضم الانتقال الفعلي لاقتصاد السوق، حيث تعتبر هذه الإصلاحات بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق الانتقال السلس إلى اقتصاد السوق من خلال ضرورة دعم الاقتصاد الوطني بإنعاشه كعملية تحضيرية تهدف إلى رفع القدرة الشرائية و ترقية الإمكانيات البشرية المحلية .

و وفقا لفقه التنمية الاقتصادية، فإن كل عملية تنمية يجب دفع القطاع الإنتاجي و دعم القدرة الشرائية التي تعتبر المحرك الأساسي للاستهلاك، ع بر تهيئة المناخ المناسب لعمل المؤسسات الاقتصادية من خلال قدرتها على خلق الثروة، فإنه من الضروري تدخل الدولة بسياسة مالية يغلب عليها الطابع الإنفاقي بغية تحقيق أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: تنظيم قطاع التجارة الخارجية من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 [2].

يشكل برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 07 فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة، مسعى إضافي يكمل مسعى التنمية المحلية و البرنامج هذا ذو الجوانب و الأبعاد المتنوعة يمتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009، و يقتضي لإنجازه غلافا ماليا شاملا يفوق 4200 مليار دج .

أولا- وصف البرنامج: يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أداة لمواصلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة بين 1999-2004 و قد أصطلح على تسميته بالبرنامج التكميلي لدعم النمو إقرارا من المسؤولين بحدوث نمو اقتصادي خلال الفترة السابقة ، مم جعل السيد رئيس الجمهورية يقرر مواصلة برنامجه الخاص بدعم عملية النمو.

1- لخضر بن أحمد ، الأمين لباز ، المرجع السابق، ص 90.
2- المرجع نفسه ، ص 91-92.

إن تطبيق هذه البرامج و ضمان فعاليتها يقتضي تعبئة كافة الطاقات و وجود أكبر قدر من التناسق بين التوجيهات الوطنية الكبرى ممثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، و البرامج المحلية و الجهوية متمثلة في البرنامج البلدي للتنمية (PCD) و البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) و البرنامج الجهوي للجنوب، و للهضاب العليا[1].

و هذا لأنه يعد برنامج واسع النطاق تسع الدولة من خلاله إلى تحقيق الاختيارات التنموية الكبرى بشكل أكثر عمقا على غرار البرامج الطموحة التي تمت صياغتها لصالح ولايات الجنوب و الهضاب العليا، و تخفيف كافة النقائص من خلال تجسيد المشاريع القطاعية الكبرى، و تحقيق خطة البرنامج المتكونة من (05) محاور و تحقيق خطة البرامج المتكونة من (05) محاور أساسية التي تم التوزيع المبدئي للغلاف المالي لها و كانت على النحو التالي:

الجدول رقم (13) : توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور .

المحور	المبلغ (مليار دينار)	النسبة %
تحسين الظروف المعيشية	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.8
دعم النمو الاقتصادي	337.2	8
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
ترقية التكنولوجيا الاتصال الجديدة	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: لخضر بن أحمد ، الأمين لباز ، مرجع سابق، ص 91-92.

يتم صرف المخصصات المالية لهذا البرنامج كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم (120-320)

الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي "، حيث يفتح هذا الحساب في كتابات أمين الخزينة الرئيسية و أم لله الخزينة للولايات، و يعتبر الوزراء و الولاة هم الآمرون بصرف الحساب بال نسبة لعمليات تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانيات السنوية للدولة[2].

1- لخضر بن أحمد ، الأمين لباز ، المرجع السابق ، ص 91-92.

2- المرجع نفسه، ص 92.

ثانيا- أهداف البرنامج.

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى ما يلي [1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي.
- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي و البنكي.
- استكمال الإطار التحفيزي و الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص .

ثالثا- خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

يتميز هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه ما يلي [2] :

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب ،صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 373 مليار دج.
- برنامجا تكميليا خاص لفائدة ولايات الهضاب العليا ، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج .
- برنامجا تكميليا من 270000 سكنا موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.

1- أنيسة عثماني ، لامية بوحصان ، "دراسة قياسية الأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر" الملتقى الدولي :"تقيم أثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2004 "،كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص 09.

2- مبارك بوعشة، مرجع سابق ، ص 14.

- 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادة العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2009.

المطلب الثالث: تنظيم التجارة الخارجية من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) و البرنامج(2015-2019).

من أجل عزم الجزائر على مواصلة مجهودات إنعاش النمو الاقتصادي ، و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط، عملت على تبني البرنامج التكميلي الثالث لمخطط الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترتين (2010-2014) و الفترة (2015-2019) .

أولا- محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: جاء برنامج الخماسي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين ، حيث خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر ب 286 مليار دولار ، و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و لقد شمل هذا البرنامج تحقيق ما يلي [1] :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار .

و قد تم تقسيم المخصصات المالية له ضمن خمس مجالات كالتالي :

1- منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي ، مرجع سابق، ص154.

الجدول رقم (14) : برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

القطاعات	المبلغ (مليار دينار)
التنمية البشرية	9386.6
الخدمة العمومية	379
المنشآت القاعدية	6447
الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية	أكثر من 895
البحث العلمي و التكنولوجيا للإعلام و الاتصال	250

المصدر : منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي ، المرجع السابق ، ص154.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي ، و تحسين ظروف السكن ، والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية [1]، كما تم الاهتمام أيضا بالقطاعات الشعبية و الرياضي و الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني و المجاهدين.

كما خصص ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية و الريفية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة النفطية و تحديث المؤسسات العمومية.

أما في مجال التشغيل فقد خصصت الجزائر لها مبلغ 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة.

و على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المواقف العمومية [2] .

1- منيرة مصراوي ، رشيد يوسفي ، المرجع السابق، ص154.

2- المرجع نفسه، ص155.

ثانيا- أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل .
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و الضرورة لتنمية الاقتصادية.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دعم تطوير البحث العلمي .
- تحسين إطار الاستثمار و محيطه .
- تطوير المحيط الإداري و القانوني القضائي للمؤسسة .
- مواصلة التجديد الفلاحي .
- تنمية القدرات السياحية والصناعية التقليدية .
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية.

ثالثا – خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ 150 مليار دج ،كما انبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق من أجل تحديد حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي و تعزيز مكافحة أعمال المساس با لأملاك العمومية من خلال [2]:

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع لم تنتهي الدراسات فيه و لم يتوفر الوعاء العقاري لانجازه.
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع الوزارة المالية .
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معد من مدونة القطاع.
- تعبئة الوعاء العقاري مطلوبة لانجاز برنامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفاقات و كذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية .

1- محمد بو هزة ،صباح براج ،أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، الملتقى الدولي حول :"تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1، الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013،ص21.

2- مبارك بوعشة ، مرجع سابق، ص 18،19.

- تدعيم أدوات الدراسات و الانجاز .

ثانيا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) [1]:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة والتي وزعتها الدولة منذ تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعر البترول الجزائري في بداية الألفية الثالثة، حيث جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في ظروف خاصة تميزت بها البلاد و هي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، 143-302 و عنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) ويقيد هذا الحساب في:

- **باب الإيرادات** : يتعلق بمخصصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي.
- **باب النفقات**: يتعلق بنفقات بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج النمو الاقتصادي.

1 أهدافه : تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي [2]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية التكوين، الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز .... ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العامة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى قدرة 7% مع حلول سنة 2019.
- الاهتمام بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات و اليد العاملة المؤهلة.
- استحداث مناصب للشغل، ومواصلة جه ود مكافحة البطالة و تشجيع الاستثمار المنتج الذي يعمل على خلق الثروة ومناصب العمل.
- إبداء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو لصادرات خارج قطاع المحروقات، و الاهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي.

و تجدر الإشارة إلى أنه مع استمرار انخفاض أسعار البترول بحلول سنة 2015 فقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات، إلا تلك التي ذات الأهمية القصوى مما أدى إلى التأثير السلبي على تحقيق الأهداف المسطرة.

1- نورالدين بلقليل، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (pcd): دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج ميلة وفق لمشاريع سنة 2015 ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، العدد 08، 2017، ص 652.

2- زكريا مسعودي، تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال موسع كالدور السحري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص 221.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية خلال الفترة (2009 -2019).

اهتمت الجزائر بإجراء تغييرات جذرية في مختلف القطاعات، من حيث التسيير و الانشغال لتطويرها و وضع قوانين لخلق مناخ استثماري منسجم بين القطاعات و الاهتمام بالتجارة التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، من أجل تشجيع الإنتاج المحلي الموجه للخارج، و اتخذت سياسات متنوعة لأن تجارتها كانت موجهة نحو الاستيراد أما التصدير كان أغلبه من المحروقات.

المطلب الأول : تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2019) .

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة حيث سجل رصيدا موجبا في السنوات من 2009 إلى غاية 2014 و بسبب الصدمة الحادة لأسعار النفط أدت إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري في سنة 2015 حتى سنة 2017 لينخفض العجز في سنتي 2018 و 2019 و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول:

الجدول رقم (15) :تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2009 – 2019) :

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية
2009	45194	39294	5900	%115,01
2010	57053	40473	16580	% 140,97
2011	73489	47247	26242	% 155,54
2012	71866	50376	21490	% 142,66
2013	64974	55028	9946	% 118,07
2014	62886	58580	4306	% 107,35
2015	35219	51702	16483-	% 68,12
2016	29943	46727	16784-	% 64,08
2017	34761	45953	11192-	% 75,64
2018	41797	46330	4533-	% 91,21
2019	35824	41934	6110-	% 85,42

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

الشكل رقم (03) : تطور الميزان التجاري للفترة (2009-2019)

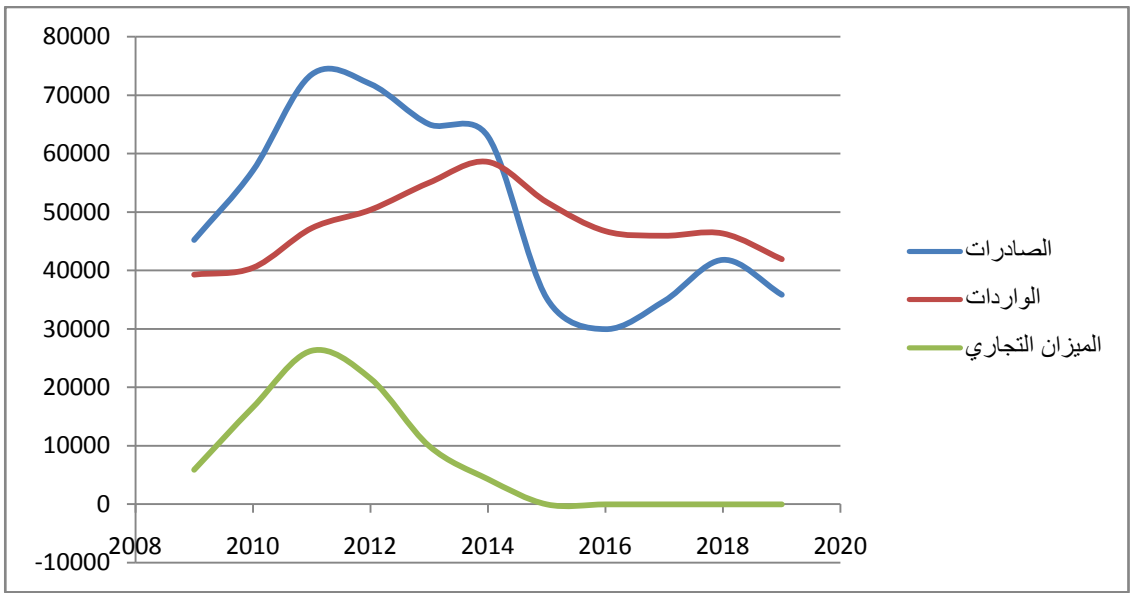

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول.

من خلال تحليل الجدول و الشكل السابق يتضح أن الميزان التجاري قد حقق فائضا تجاريا خلال الفترة 2009 -2014 حيث سجلت سنة 2009 رصيد يقدر ب 59,00 مليار دولار و يرجع انخفاض هذه النسبة إلى ركود التجارة الخارجية على المستوى العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية . ثم عادت للارتفاع الطفيف في السنوات2010 ، 2011، 2012 على التوالي لتسجل أقل قيمة لها سنة 2013 بنسبة تقدر ب 32،71 %.

ويرجع ذلك لزيادة حصيلة صادرات المحروقات، التي تعود بدورها إلى ارتفاع أسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار أمريكي للبرميل، حيث في سنة 2010 سجلت صادرات بقيمة 57.05 مليار دولار و فائض تجاري قدره 16.58 مليار دولار، أما في سنة 2011 فقد سجلت الصادرات زيادة قدرها 16.43 مليار دولار بينما لم تتجاوز الزيادة في قيمة الواردات 6.77 مليار دولار. وفي سنة 2013 بلغت الصادرات الجزائرية 64,97 مليار دولار.

أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 55,02 مليار دولار مقارنة مع سنة 2012، أما في سنة 2014 حققت الجزائر فائضا يقدر بـ 4.30 مليار دولار والسبب الرئيسي هو التراجع في قيمة الصادرات بـ 62.88 مليار دولار و زيادة الواردات بقيمة 58.58 مليار دولار، وفي سنة 2015 سجلت عجز يقدر بـ 16,48 مليار دولار حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من شبه توازن في 2014 إلى عجز ، حيث كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، حيث سجل الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية، أما في سنة 2016 فقد بلغ العجز التجاري للجزائر 16,78 مليار دولار نتيجة لزيادة انخفاض

الصادرات بقيمة 29,94 مليار دولار ورافقه الانخفاض المحسوس أيضا للواردات بقيمة 46,72 مليار دولار مقارنة بـ 51,70 مليار دولار سنة 2015 و يعود السبب الرئيسي لانخفاض الواردات إلى سياسة منع الاستيراد التي أقرتها الحكومة الجزائرية بـ 10.86 مليار دولار و5.02 مليار دولار على التوالي، كما سجلت سنة 2019 انخفاض الواردات يقابله انخفاض في قيمة الصادرات بالنسبة لسنة 2018 و عجز تجاري يقدر بحوالي 6,11 مليار دولار.

المطلب الثاني: تطور بنود التجارة الخارجية خلال الفترة(2009-2019).

إن تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية من شأنه أن يوضح المنتجات التي تمتلك الجزائر فيها ميزة تنافسية و التي تقوم بتصديرها، و المجموعات السلعية التي لا تتميز فيها بمزايا فتقوم باستيرادها، أما التوزيع الجغرافي يمكننا من تحديد المناطق التي تتعامل معها الجزائر بصفة أساسية في التصدير و الاستيراد و التي يمكن من خلالها تحديد أهم الشركاء التجاريين.

أولا- التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2009-2019) :

سعت الجزائر إلى التخفيض من نسبة وارداتها من الخارج و زيادة صادراتها و تنويعها، من أجل تقليل التبعية نحو الخارج و هذا من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لأجل هذا الغرض، و من خلال الجدول التالي سنتطرق إلى تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2019) .

الجدول رقم (16): التركيبةالسلعية للواردات خلال الفترة (2009-2019) **الوحدة :مليون دولار**

السنوات		المواد الغذائية	الطاقة و الزيوت	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2009	القيمة	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
	النسبة%	14،92	1،39	3،05	25،58	0،59	38،52	15،64	
2010	القيمة	6058	955	1409	10008	341	15776	5836	40473
	النسبة%	14،97	2،35	3،48	24،72	0،84	38،97	14،41	
2011	القيمة	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
	النسبة%	20،84	2،46	3،77	22،61	0،81	33،97	15،50	
2012	القيمة	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
	النسبة%	17،90	9،83	3،65	21،09	0،65	27،00	19،84	
2013	القيمة	9580	4940	1832	11223	566	16172	11199	54852
	النسبة%	17،46	9،00	3،34	20،46	1،03	29،48	20،41	
2014	القيمة	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
	النسبة%	18,79	4,91	3,35	21,94	1,12	32,37	17,64	
2015	القيمة	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
	النسبة%	18,02	4,60	3,02	23,28	1,28	33,03	16,78	
2016	القيمة	8224	1292	1559	11482	501	15394	8275	46727
	النسبة%	17,16	2,76	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71	
2017	القيمة	8437	1992	1524	10981	611	13962	8450	45957

	النسبة%	18,36	4,33	3,32	23,89	1,33	30,38	18,39	
2018	القيمة	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197
	النسبة%	18,56	2,20	4,11	23,72	1,22	29,08	21,12	
2019	القيمة	8072	1436	2012	10279	458	13202	6556	42015
	النسبة%	19,25	3,42	4,80	24,56	1,09	31,48	15,40	

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

– بنك الجزائر : التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية تتكون من أربع مجموعات أساسية من السلع التي سيطرت على الواردات الجزائرية خلال الفترة المدروسة، و يتعلق الأمر هنا بكل من سلع التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، سلع الاستهلاك غير الغذائية، و المواد الغذائية ، بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأربعة الأولى على الترتيب.

و عليه و بالنظر إلى الجدول يتضح أن سلع التجهيز قد عرفت زيادات متتالية بداية من سنة 2009 مسجلة قيمة 15,139 مليار دولار حتى سنة 2012 حيث تراجعت القيمة إلى 13,604 مليار دولار، ثم رجعت للارتفاع مرة أخرى، حتى سنة 2016 حيث انخفضت من جديد بقيمة 15,394 مليار دولار مقارنة ب 17,076 مليار دولار بالمسجلة في سنة 2015، و استمر الانخفاض في السنوات الموالية حيث سجلت القيم 13,962 و 13,433 و 13,202 مليار دولار في السنوات 2017، 2018، و 2019 على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمنتجات النصف مصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 12,852 مليار دولار ثم انخفضت سنة 2015 حيث سجلت قيمة 12,034 مليار دولار و يرجع هذا الانخفاض الذي يفسر ب 24,9 % من تراجع إجمالي واردات السلع و إلى تناقص واردات مركبات نقل الأشخاص و البضائع. لتستمر بالانخفاض للسنوات الموالية حتى سجلت قيمة 10,279 مليار دولار و هذا سنة 2019.

و فيما يخص المرتبة الثالثة فقد كانت موزعة بين السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية حيث احتلت السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة في السنوات 2009، 2012، 2013، 2016 و 2017 و 2018، أما المواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثالثة في السنوات 2010، 2011، 2014، 2015، و 2019.

حيث نلاحظ أن واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي ازدادت بقوة في 2012، ساهمت بشكل أساسي في ارتفاع إجمالي الواردات من السلع.

أما فيما يخص المواد الخام فقد سجلت المرتبة الخامسة حتى سنة 2011 لتحتل مواد الطاقة و الزيوت المرتبة الخامسة بقيمة 4,955 مليار دولار سنة 2012 و تستمر في احتلال المرتبة الخامسة حتى سنة 2016 لتحتل مواد الطاقة المرتبة الخامسة بقيمة 1,559 مليار دولار، أما سنة 2017 فقد احتلت مواد الطاقة و الزيوت المرتبة الخامسة بقيمة 1,992 مليار دولار، و سنتي 2018 و 2019 فقد احتلت المواد الخام المرتبة الخامسة و هذا بقيمة 1,898 و 2,012 مليار دولار على التوالي.

أما من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحية أتت في المرتبة الأخيرة و سجلت نسبا ضئيلة نسبيا مقارنة بالواردات الأخرى.

ثانيا– التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2009– 2019) :

تميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات، حيث يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري حساسا لتغيرات أسعار البترول، و من خلال الجدول التالي سنتطرق إلى التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2019).

الجدول رقم (17): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2009– 2019) **الوحدة: مليون دولار**

السنوات		المواد الغذائية	الطاقة و المحروقات	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2009	القيمة	113	44128	170	692	00	42	49	45194
	النسبة%	0،25	97،64	0,38	1,53	00	0،09	0،10	
2010	القيمة	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
	النسبة%	0،55	97،32	0,16	1,85	0،001	0،05	0،05	
2011	القيمة	355	71427	161	1496	00	35	15	73489
	النسبة%	0،48	97،19	0,22	2,04	00	0،04	0،02	
2012	القيمة	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
	النسبة%	0،44	97،13	0,23	2,12	0،001	0،04	0،02	
2013	القيمة	402	62960	109	1458	00	28	17	64974
	النسبة%	0،60	96،71	0,17	2,24	00	0،04	0،02	
2014	القيمة	323	60304	109	2121	02	16	11	62886
	النسبة%	0,51	95.89	0,17	3,37	0,003	0,03	0,02	
2015	القيمة	235	33250	106	1597	01	19	11	35219
	النسبة%	0,67	94,41	0,30	4,53	0,003	0,05	0,03	
2016	القيمة	327	28137	85	1321	00	54	19	29943
	النسبة%	1,09	93,97	0,28	4,41	00	0,18	0,63	
2017	القيمة	348	32864	73	1384	0,26	74	20	34763,26
	النسبة%	01	94,54	0,21	3,98	00	0,21	0,06	
2018	القيمة	373	38338	92	2242	0,30	90	33	41168,3
	النسبة%	0,91	93,13	0,22	5,45	00	0,22	0,8	
2019	القيمة	408	33243	96	1957	0,25	83	36	35823,54
	النسبة%	1,14	92,80	0,27	5,46	00	36,42		

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

نلاحظ من خلال الجدول المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت حصة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية بتحقيقها أعلى قيمة لها سنة 2011 برصيد71,427 مليار د ولار أي ما يمثل نسبة 97،20 % من إجمالي الصادرات، بعد تحسن سعر البترول (112,94 دولار للبرميل) وفي 2012 (111,05 دولار للبرميل) بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009 (62,2 دولار للبرميل)، انخفض متوسط سعر البترول إلى 108,65 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2013 مقابل 113,37 دولار للبرميل

خلال نفس الفترة من السنة السابقة نتيجة لذلك، تقلصت صادرات المحروقات بـ % 14,31 في السداسي الأول من سنة 2013 مقارنة بنفس السداسي من سنة 2012 متراجعة من 37,50 مليار دولار إلى 32,14 مليار دولار، في حين واصلت واردات السلع ميلها التصاعدي. ارتفع متوسط سعر البترول في سنة 2017، ليبلغ 53,97 مليار دولار، مقابل 45 مليار دولار في 2016. في حين شهدت كميات المحروقات المصدرة تراجعاً خلال 2017،

بعدما ارتفعت بـ 10.8% خلال سنة 2016. في المقابل، عرفت الصادرات من المحروقات في 2017 ارتفاعاً لتبلغ 31,6 مليار دولار، مقابل 27,9 مليار دولار في سنة 2016. وانخفضت قليلاً الصادرات خارج المحروقات، لتبلغ 1,3 مليار دولار، مقابل 1,4 مليار دولار في 2016. وعليه، ارتفع إجمالي الصادرات في 2017، ليبلغ 32,9 مليار دولار، مقابل 29,3 مليار دولار في 2016.

تليها المنتجات الأخرى بنسب قليلة جدا لا تتعدى 5,46 % كأعلى نسبة سجلت للمنتجات نصف مصنعة سنة 2019، و من الملاحظ ارتفاع الصادرات النفطية منذ سنة 2009 و إلى غاية سنة 2011 أين سجلت أعلى قيمة لها ، حيث عرفت كل قطاعات الأنشطة ما عدا قطاع المحروقات نموا إيجابيا، مع أداء ضعيف للصناعة (0,9% مقابل 5% في (2009) و نمو في الفلاحة بمعدل 6,0% بعد نمو بمعدل 20,0 في 2009 و ارتفع إجمالي الناتج الداخلي بالحجم خارج المحروقات بنسبة % 6,0 في 2010 (9,3% في 2009). يرجع النمو المعتبر خارج المحروقات و الموزع بصفة متخالفة بين القطاعات، إلى الزيادة في مساهمة قطاعات الخدمات المسوقة، خاصة التجارة و النقل و الخدمات غير المسوقة و البناء و الأشغال العمومية.

ثم بدأت بالانخفاض في السنوات الموالية لتسجل أقل قيمة لها سنة 2016 بقيمة 28,137 مليار دولار و نسبة تقدر ب 93،97 % ، و على العموم فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات سببه تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط.

ثالثا – التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2019):

إن التركيز التجاري يظهر بصورة أكثر وضوحا في مجال الواردات، حيث تتبوأ الدول الرأسمالية المتقدمة مركز الصدارة من بين المجموعات الجغرافية المصدرة للجزائر، و عليه فقد انحصرت الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة في مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الإتحاد الأوروبي و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (18): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-2018) الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	بلدان أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان إفريقيا	المجموع
2009	القيمة	20772	6435	728	1866	7574	1089	2	478	350	39294
	النسبة%	52،86	16،38	1،85	4،74	19،27	2،77	0،01	1،22	0،89	
2010	القيمة	20704	6519	388	2380	8280	1262	00	544	396	40473
	النسبة%	51،15	16،10	0،95	5،88	20،45	3،12	00	1،34	0،98	
2011	القيمة	24616	6219	579	3931	8873	1760	00	691	578	47247
	النسبة%	52،10	13،16	1،22	8،32	18،78	3،72	00	1،46	1،22	
2012	القيمة	26333	6160	1652	3590	9538	1555	00	807	741	50376
	النسبة%	52،27	12،23	3،28	7،13	18،93	3،09	00	1،60	1،47	
2013	القيمة	28582	6958	1213	3468	10596	2416	00	1023	596	54852
	النسبة%	52،10	12،68	2،21	6،32	19،32	4،40	00	1،86	1،08	
2014	القيمة	29684	8436	886	3815	12619	1962	00	738	440	58580
	النسبة%	50,57	14,40	1,51	6,51	21,54	3,35	00	1,26	0,75	
2015	القيمة	25483	7363	1225	2822	11850	1918	00	680	359	51702
	النسبة%	49,29	14,24	2,37	5,46	22.92	3,71	00	1,32	0,69	
2016	القيمة	22179	6295	909	2857	11618	1934	00	697	238	46727
	النسبة%	47,77	1347	1,90	6,11	24,86	4,14	00	1,49	0,51	
2017	القيمة	20236	5942	1910	3209	12345	1541	00	588	186	45957
	النسبة%	44,03	12,93	4,16	6,98	26,86	3,35	00	1,28	0,40	
2018	القيمة	21099	11557	5837	3546	1904	1542	00	546	166	46197
	النسبة%	45,67	25,02	12,64	7,68	4,12	3,34	00	1,18	0,36	

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.

- **إحصائيات التجارة الخارجية ، 14:31 2022/11/20** https://www.commerce.gov.dz/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur.

- **بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية و المالية (السنوات 2010، 2018)**

يتضح من خلال الجدول سيطرت ثلاث قارات على إجمالي واردات الجزائر، و هذه القارات على الترتيب: قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية و كذا قارة آسيا، و يمكن تفسير ذلك كون هذه الأقطاب الثلاث يتمركز بها أكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية المتقدمة و التي تشكل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " OCDE " و هي من أكبر المناطق المسيطرة عالميا على التجارة الدولية، و يمكن إرجاع أسباب ذلك إلى ثلاثة أسباب تتمثل في أن القارة الأوروبية تضم أهم الدول الصناعية على المستوى العالمي، و أهمية الموقع الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الأوروبية مما سهل عليها إجراء التعاملات في الظروف سهلة و ميسرة، و الارتباط التاريخي بين الجزائر و البلدان الأوروبية، خاصة تلك الواقعة في الجانب الجنوبي للقارة الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، البرتغال و إيطاليا) .

لهذه الأسباب و لأسباب أخرى نجد أن دول الإتحاد الأوروبي تتصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر، حيث تشكل أهم شركاء الجزائر لسنة 2019 علما أن 63,69 % من الصادرات الجزائرية و 53,40 % من

وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأ وروبي، و تبقى كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا.

بينما عادت المرتبة الثانية لدول آسيا دون الدول العربية مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2017 قدرت ب 12,345 مليار دولار و بنسبة 26,86%، و حسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين و الهند و السعودية و كوريا تعد من أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا .

هذا و قد عادت المرتبة الثالثة لدول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعتبر ثالث ممون للسوق الجزائرية بعد فرنسا و إيطاليا و تتمثل أهم واردات الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السلع الاستهلاكية الغذائية في الحبوب و بالأخص القمح حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 قدرت ب 11,557 مليار دولار و بنسبة 20,02 % محتلة بها المركز الثاني في إجمالي الواردات الجزائرية .

من جهة أخرى، أوضحت معطيات الجمارك بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018، و قد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

و بشكل عام فإن أهم خمس زبائن للجزائر خلال سنة 2019 هم فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و تركيا.

رابعا- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2009-2019) :

من خلال قراءة الجدول تتضح لنا الأهمية و المكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوروبية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " OCDE" كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة، و يمكن تفسير سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبيرة من الصادرات كون هاتين المنطقتين تضم ان أكبر عدد من الدول الصناعية المتقدمة و التي تعتبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية و المواد الخام كمدخلات لصناعتها، وباعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية و المواد الخام و بصفة خاصة تصدير المحروقات، هذه الأخيرة يأتي الطلب عليها أساسا من الدول الصناعية المتقدمة، و هو ما يفسر لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية وعلى رأسها المحروقات، كما يمكن أيضا تفسير النسبة العالية من صادراتنا الموجهة نحو المنطقتين نتيجة الموقع الجغرافي للجزائر بقربها من الأسواق الأوروبية.

الجدول رقم (19) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2009-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات		الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	بلدان أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون البلدان العربية	البلدان العربية دون المغرب العربي	بلدان المحيط	بلدان المغرب العربي	بلدان إفريقيا	المجموع
2009	القيمة	23 186	15 326	7	1 841	3 320	564	00	857	93	45 194
	النسبة%	51،30	33،91	01،0	4،07	7،34	1،25	00	1،90	0،20	
2010	القيمة	28 009	20 278	10	2 620	4 082	694	00	1 281	79	57 053
	النسبة%	49،09	35،55	0،08	4،59	7،15	1،22	00	2،24	0،14	
2011	القيمة	37 307	24 059	102	4 270	5 168	810	41	1 586	146	73 489
	النسبة%	50،76	32،73	0،14	5،81	7،03	1،10	0،05	2،16	0،20	
2012	القيمة	39 797	20 029	36	4 228	4 683	958	00	2 073	62	71 866
	النسبة%	55،37	27،86	0،05	5،88	5،52	1،33	00	2،88	0،09	
2013	القيمة	42 773	12 202	51	2 965	4 241	869	00	2 749	67	65 917
	النسبة%	64،88	18،51	0،08	4،50	6،43	1،32	00	17،4	0،10	
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	648	00	3065	110	62886
	النسبة%	64,21	16,45	0,16	5,06	8,05	1,03	00	8,87	0,17	
2015	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	572	71	1550	82	34668
	النسبة%	66,27	15,25	0,11	4,85	6,95	1,65	0,20	4,47	0,24	
2016	القيمة	16739	6251	80	1678	2331	385	00	1368	51	28883
	النسبة%	57,95	21,64	0,28	5,81	8,07	1,33	00	4,74	0,18	
2017	القيمة	20291	6496	63	2473	3321	749	00	1268	102	34763
	النسبة%	58,37	18,69	0,18	7,11	9,55	2,15	00	3,65	0,29	
2018	القيمة	23654	6950	40	2660	5351	712	00	1669	132	41168
	النسبة%	57,46	16,88	0,10	6,46	13	1,73	00	4,05	0,32	

- المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على معطيات: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية.
- إحصائيات التجارة الخارجية ، 2022/11/20 14:31 https://www.commerce.gov.dz/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur.

يلاحظ من خلال الجدول أن دول الإتحاد الأوروبي استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الجزائرية، و بذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث تتراوح نسبة صادرتها ما بين 49,09 % كأقل نسبة سجلت سنة 2010 و 66,27% كأعلى نسبة لها سنة 2015.

و بعد الإتحاد الأوروبي تأتي دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " OCDE" في المرتبة الثانية، و كان على رأس هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر زبون للجزائر.

و تأتي دول آسيا دون الدول العربية في لمرتبة الثالثة مسجلتا أعلى نسبة لها ب 13 %سنة 2018، من إجمالي الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها.

أما دول أمريكا الجنوبية احتلت المرتبة الرابعة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2017 بتسجيلها معدل يقدر بحوالي 7,11% من إجمالي الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها.

أما فيما يتعلق بالتبادل مع دول المغرب العربي يبقى محتشما على الرغم من التحسن الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت الصادرات المتجهة نحو بلدان المغرب العربي خلال سنة 2014 أعلى قيمة لها بنسبة تقدر ب 8,87 %.

يبقى أن نشير إلى أن مجموع الصادرات الجزائرية اتجاه المناطق (بلدن المحيط، بلدان إفريقيا و باقي الدول الأوروبية) فهي تمثل نسبة قليلة لمتوسط إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

و يعتبر أهم ممولي الجزائر هي الصين و فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و ألمانيا وتركيا.

المطلب الثالث : تقييم عام لحصيلة الإصلاحات الاقتصادية (2009-2019)

سنتطرق في هذا المطلب إلى حصيلة لأهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (2009-2019) و عرض لأهم النتائج المتوصل إليها، حيث تناولنا أهم الإحصائيات و النتائج التي شملت كل من ميزان المدفوعات و تطور المديونية الخارجية و سعر الصرف و التضخم و احتياطات الصرف الخارجية .

أولا- تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009-2019)

بما أن ميزان المدفوعات يعكس وضعية أي دولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة، و يتميز الاقتصاد الجزائري وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية منها ما هو نتاج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، و من أبرز مميزاته ما يلي [1]:

1 -**عدم استقرار أسعار الصادرات** : تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90 % من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد تعرض ميزان المدفوعات للتقلبات، وبالتالي زيادة احتمالات تعرض ميزان المدفوعات للعجز

2 -**انخفاض معدل التبادل الدولي**: يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات(px/pm) وباعتبار الجزائر دولة من الدول النامية يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي أي لهذه الدول فيما يلي:

-مرونة الطلب على السلع الأولية.

-المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

3 -**ضعف القاعدة الإنتاجية**: تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة بعدم التنوع وبالأحادية مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي.

[1]- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر، 2012، ص 229.

كما يمكن أن يعكس ميزان المدفوعات مدى صحة الاقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته و عليه فقد شهد ميزان المدفوعات الجزائري تطور ملموسا وهو ما سنتطرق إليه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (20) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009- 2019) .

الوحدة :مليار دولار

السنوات	الرصيد الإجمالي
2009	3,86
2010	15,58
2011	20,14
2012	12,06
2013	0,13
2014	-5,88
2015	-27,54
2016	-26,03
2017	-21.76
2018	-15,82
2019	-16,49

المصدر : - من إعداد الطالبةبناءا على معطيات بنك الجزائر.

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.**
- **بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية و المالية(السنوات 2010، 2018).**
- **بنك الجزائر : التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.**

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضاً لمدة 15 سنة متتالية، ليشهد سنة 2014، أول عجز له منذ سنة 1998.

حيث سجل فائضا معتبرا بالرغم من كونه دون أداء سنة 2011 ، يُفسر هذا الانخفاض في مستوى الأداء بالزيادة الحادة في واردات السلع والمتعلقة بارتفاع الحصة النسبية للسلع الاستهلاكية غير الغذائية (19,8% مقابل 15,6%) في 2009، و من المهم الإشارة أن واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي ازدادت بقوة في 2012، ساهمت بشكل أساسي في ارتفاع إجمالي الواردات من السلع ، وهذا تطورا معاكسا للهدف الاستراتيجي المتمثل في إحلال الواردات بالإنتاج المحلي، مشكلا هشاشة على المدى القصير لميزان مدفوعات الجزائر. و بقيت وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر قادرة على المقاومة في 2012، كما يشهد على ذلك الفائض الإجمالي الذي بلغ 12,6 مليار دولار يوحي التراكم لاحتياطيات الصرف الرسمية من قبل بنك الجزائر، والناجم عن الفائض في ميزان المدفوعات المسجل، إلى صلابة الوضعية المالية الخارجية.

سجل الثلاثي الأول من سنة 2013 فائضا قدره 0.53 مليار دولار مقارنة بالفائض المعتبر لإجمالي الميزان الخارجي في السداسي الأول من سنة 2012 (8,90 مليار دولار)، يؤكد العجز المسجل في السداسي الأول من سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الخارجية أمام الصدمات الخارجية.

أظهر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2017، عجزاً قدره 23.3 مليار دولار، مقابل 26.3 مليار دولار في 2016، و يرجع ذلك أساسا إلى تقلص العجز في الحساب الجاري بـ 4.69 مليار دولار. و على الرغم من انتعاش أسعار النفط في سنة 2018 و تزامنا مع الزيادة في إيرادات الصادرات من المحروقات، إلا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، رغم انخفاضة بشكل كبير مقارنة بسنة 2017، لا يزال مرتفعا جدا. و ترجع عجوزات الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ سنة 2014 إلى المستوى المتدني نسبيا لأسعار النفط و إلى قلة الصادرات خارج المحروقات و كذا إلى المستوى المرتفع جدا للواردات، و التي ازدادت بنسبة تفوق 40% بين 2010 و 2014.

ثانيا- تطور المديونية الخارجية للجزائر في الفترة (2009-2019):

بعد أزمة 1986 التي أدت إلى أزمة الديون الخارجية لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها، خاصة بعد الدفع المعتبر لسنة 2006، مما أدى إلى انخفاض قيمة الديون الخارجية، حيث سمحت التراكمات المعتبرة للاحتياطات الرسمية بالسيطرة على حجم المديونية الخارجية.

الجدول رقم (21): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2009-2019).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	المديونية الخارجية
2009	5,687
2010	5,536
2011	4,410
2012	3,694
2013	3,396
2014	3,735
2015	3,020
2016	3,848
2017	3,995
2018	4,040
2019	3,836

المصدر : - من إعداد الطالبةبناءا على معطيات بنك الجزائر.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.

- **بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية و المالية(السنوات 2010، 2018).**
- **بنك الجزائر : التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.**
- **بنك الجزائر : التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.**

بعد الدفع المسبق و المعتبر في 2006، واصل إجمالي الدين الخارجي للجزائر بانخفاضه ليصل في نهاية 2015 إلى 3,02 مليار دولار و فيما يخص الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل، فقد بلغ مستواه 1,197 مليار دولار نهاية سنة 2015، مقابل 1,760 مليار دولار نهاية 2014، و 2,068 مليار دولار نهاية 2013، مما يؤكد الاتجاه التنازلي انطلاقا من الانخفاض الحاد في الديون الخارجية بين سنتي 2004 و 2006. و يفسر انخفاض مستوى الدين الخارجي المتوسط و طويل الأجل، بالتعبئة المنخفضة سنة 2015 (58 مليون دولار)، و بسداد أصل قدره 582 مليون دولار

ارتفع إجمالي الدين الخارجي بشكل طفيف في السنتين 2017 و 2018، حيث بلغ 4,04 مليار دولار في نهاية 2018 (بما في ذلك 1,38 مليار دولار من الدين العام) مقابل 3,995 مليار دولار سنة 2017 و 3,848 سنة 2016 ، أما سنة 2019 فقد انخفض إجمالي الدين الخارجي قليلا ليبلغ 3,836 مليار دولار.

فيما يتعلق بالدين الخارجي متوسط و طويل الأجل، فقد بلغ 1,723 مليار دولار في نهاية 2018 مقابل 1,899 مليار دولار نهاية سنة 2017، و يرجع هذا الانخفاض في قائم الدين المتوسط و طويل الأجل (176 مليون دولار) إلى تعبئة 44 مليون دولار سنة 2018، و إلى تسديد أصل الدين قدره 149 مليون دولار، و أيضا إعادة تقييم مواتية (71- مليون دولار) لقائم الدين في 2017، المرتبطة بتراجع قيمة الأورو مقابل الدولار سنة 2018، و تجدر الإشارة إلى أن معظم عمليات التعبئة في سنة 2018 تتعلق بالتسبيقات التي تمنحها الشركات الأجنبية لشركاتها الفرعية في الجزائر.

ثالثا- تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2009-2019) :

يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بصفته البائع و المشتري للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، لضمان الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري قريبا من مستواه التوازني، و يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام و الفارق بين الإنتاجية بين الجزائر و شركائها التجاريين.

الجدول (22) : متوسط سعر الصرف (الدينار الجزائري/ العملات الرئيسية) خلال الفترة(2009-2019).

السنة	نسبة الصرف المتوسطي دج/يورو	نسبة الصرف المتوسطي دج/دولار أمريكي
2009	104,7798	72,7309
2010	103,4953	73,9437
2011	106,5322	76,0563
2012	102,9469	78,1025
2013	106,8930	78,1524
2014	107,0538	87,9039
2015	117,0575	107,1317
2016	116,3743	110,5274
2017	137,4883	114,9327
2018	137,6920	116,5938
2019	133,6173	119,3572

المصدر : - من إعداد الطالبةبناءا على معطيات بنك الجزائر.

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.**
- **بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية و المالية(السنوات 2010، 2018).**
- **بنك الجزائر : التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.**

أدت تدخلات بنك الجزائر في السوق البينية للصرف سنة 2010 إلى ارتفاع قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بنسبة سنوية بلغت 2,64% و بقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار تقريبا في مستواه التوازني على المدى المتوسط وذلك على الرغم من التقلبات المتزايدة لأسعار صرف العملات الرئيسية و الضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات ما يقارب مليار دولار في سنة 2010. يبين هيكل المدفوعات الخارجية استقرار حصة المدفوعات بالأورو في حدود 46% مقابل 50% للدولار؛ مع العلم أن هيكل التجارة الخارجية مع الخمسة عشر شريكا تجاريا الرئيسيين للجزائر يشكل قاعدة ترجيح سعر الصرف الفعلي الحقيقي و لسلة العملات المرجعية.

كما سجل الدينار ارتفاع في قيمته بحوالي 7% إلى جوان 2013 مقارنة مع مستواه التوازني المحدد وفقا لأساسيات الاقتصاد الوطني.

و سجل الأورو انخفاض بشكل حاد مقابل الدولار سنة 2015 مقابل الدولار الأمريكي بمعدل 10,24%، متنقلا من 1,21 دولار لكل أورو في نهاية 2014 إلى 1,09 دولار لكل أورو سنة 2015.

أدى تراجع أسعار النفط، و تفاقم العجز في الميزانية العامة، و في ميزان المدفوعات و كذا توسع فارق التضخم بين الجزائر و شركاءها التجاريين الرئيسيين، إلى بقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي فوق مستواه التوازني مما اضطر البنك المركزي للتدخل و بصفة يومية خلال سنة 2015، لإبقائه قريبا من مستواه التوازني الجديد، حيث انتقل متوسط

سعر الصرف السنوي من 80,57 دينار للدولار الواحد سنة 2014 إلى 100,46 دينار، و لم ينخفض مقابل الأورو إلا بقليل منتقلا من 106,91 دينار لكل أورو سنة 2014 إلى 111,44 دينار مقابل الأورو الواحد سنة 2015.

أما خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016:

بقي المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار مستقراً نسبياً. بالفعل، مقابل الدولار و الأورو، لم تنخفض قيمة الدينار إلا بـ 0.53% و 0.23%، على التوالي.

من حيث نهاية الفترة، انخفضت قيمة الدينار بـ 4.74% مقابل الدولار، وبـ 7.69% مقابل الأورو، وذلك بين نهاية شهر جوان 2017 ونهاية شهر سبتمبر 2017.

هكذا، وتحت ضغط ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية، أقفل الدينار سنة 2017 بانخفاض في قيمته مقابل العملة الأوروبية بواقع 15.36%، مقابل ارتفاع بواقع 0.59% في 2016.

إلى حد كبير، يعكس هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، في نهاية 2017، ارتفاعاً فائقاً لقيمة الأورو بالنسبة للدولار في الأسواق المالية العالمية، في ظرف استمرار الإختلالات في الحسابات الخارجية والعمومية في الجزائر والتطور غير المواتي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني (خصوصا فارق التضخم مع أهم الشركاء التجاريين وضعف سعر البترول، رغم ارتفاعه النسبي، وكذا بقاء النفقات العمومية على مستوى عال).

انتقل سعر صرف الأورو مقابل الدولار من 1,1836 إلى 1,2336 دولار أي بزيادة قدرها 4,2%، في المقابل انخفض الأورو مقابل الدولار ب 5,3% بين مارس و جوان و بنسبة 2,5% بين جوان و ديسمبر2018 ، و تماشيا مع هذه التطورات ارتفع الدينار قليلا مقابل الدولار بنسبة 1,01% بين ديسمبر 2017 و مارس 2018، و انخفض مقابل الأورو بنسبة 3,04% خلال نفس الفترة بين مارس و جوان 2018، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 2,51% و ارتفعت بنسبة 2,51% و ارتفعت بنسبة 2,94% مقابل الأورو، بين جوان و ديسمبر 2018، ارتفع الدينار مقابل الأورو بنسبة 1,26% و انخفض مقابل الدولار بنسبة 1,3%.

رابعا- التضخم : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2018) :

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية و المالية ، حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية ، مع الحفاظ على الأهداف الكمية النقدية، حيث أن توقع التضخم على المدى القصير أصبح ذو أهمية خاصة، و قبل ترسيخ هدف التضخم في إطار توقع التضخم و تتبعه، قام بنك الجزائر

بتطوير أداة ملائمة منذ سبتمبر 2009، يتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير يعكس نظرة إستشرافية، من أجل توقع شهري لمعدل التضخم و تطوره على مدى سنة[1].

الجدول رقم (23) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2018).

الوحدة : %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	ديسمبر 2017	2018
معدل التضخم	6,1	4,1	5,7	8,9	3,26	2,92	4,8	6,4	5,60	4,3

المصدر : - بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية و المالية(السنوات 2010، 2018).

- بنك الجزائر : التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع معدل التضخم السنوي المتوسط المقاس بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، منتقلا من 6,1% في 2009 إلى 4,1% بالنسبة للمؤشر الوطني، و عكس السنوات السابقة، فقد تولد التضخم في 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات و السلع المعملية، حتى و إن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة، التي تبقى ضعيفة عما كانت عليه في الماضي. كما اتسمت سنتي 2013 و 2014 بتراجع قوي في التضخم. حيث انخفضت نسبته خلال هاتين السنتين لتبلغ 3.26% و 2,92%، على التوالي. بعد الذروة المسجلة في 2012 بنسبة 8,9%، و لكن تسارع ارتفاع الأسعار من جديد، في سنة 2015، ليبلغ 4.8% و6,4% في سنة 2016. أما في سنة 2017 واصل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس من سنة 2017، ليبلغ معدله 7.07% منذ شهر مارس ، 2017 تراجعت وتيرة التضخم، بشكل طفيف لتبلغ 5.60% في نهاية 2017، بعض التفسيرات لهذه التطورات في التضخم:

لا تبدو حدة الارتفاع في التضخم لسنتي 2015 و 2016، رغم تراجع وتيرته في 2017، أنها راجعة إلى المحدّدات الكلاسيكية للتضخم أي) تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...). ولم تكن الزيادات في الأسعار، لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، التي جرت التضخم، متناسبة مع تغيرات هذه المحدّدات بالفعل ، كما تباطأ متوسط الوتيرة السنوية للتضخم من جديد سنة 2018 ، لينخفض إلى 4,3 % ، مقابل 5,6 %، سنة 2017، و هذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، الأكثر وضوحا من حيث الانزلاق السنوي، حدث على الرغم من ارتفاع في نمو الكتلة النقدية(M2).

[1]- بنك الجزائر :التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من 2011، ص 07.

خامسا- تطور احتياطات الصرف الرسمية للجزائر للفترة (2009-2019) :

يكتسي مستوى احتياطيات الصرف الرسمية أهمية خاصة إذ يمثل الحائط الأساسي ضد صدمات خارجية محتملة. وعليه، يرتكز الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط و الطويل على مواصلة التسيير الحذر الاحتياطيات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر تتمثل الأهداف المتبعة في هذا المجال في[1]:

- الحفاظ على قيمة رأس المال التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول، بالاحتفاظ على محفظة متنوعة للأصول ذات النوعية الرفيعة فيما يخص تنقيط القرض و نوع (المصدر) و بتطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر .
- الاحتفاظ على مستوى عال من السيولة توظيف الاحتياطيات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون فقدان القيمة .
- الحصول على المردود الأمثل: الحصول على أفضل مردود ممكن مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن و السيولة .

الجدول رقم (24) : تطور الاحتياطات الرسمية للجزائر في الفترة (2009-2018).

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2009	2010	ديسمبر 2011	ديسمبر2012	ديسمبر2013
الاحتياطات الرسمية	162,22	148,9	182,22	190,66	194
السنوات	ديسمبر2014	ديسمبر2015	ديسمبر2016	ديسمبر2017	ديسمبر2018
الاحتياطات الرسمية	178,94	144,13	114,1	97,3	79,9

المصدر : - من إعداد الطالبةبناءا على معطيات بنك الجزائر.

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.**
- **بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية و المالية(السنوات 2010، 2018).**
- **بنك الجزائر : التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.**
- **بنك الجزائر : التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.**

إن التحسن الملحوظ في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في 2010 أدى إلى ارتفاع مستوى احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر، بلغ مستوى الاحتياطيات الرسمية للصرف (بما في ذلك الموجودات المعبر عنها بحقوق السحب الخاصة 162,22 مليار دولار في نهاية 2010 (148,9 مليار دولار في نهاية 2009، متجاوزا ثلاث سنوات من الاستيراد للسلع و الخدمات. كما بلغ قائم احتياطيات الصرف (باستثناء الذهب) 190,66 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 (182,22 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2011) وهو ما يمثل أكثر من ثلاث سنوات 36,5 أشهر من استيراد السلع والخدمات. و مكنت الفوائض المسجلة في ميزان المدفوعات نهاية

1 - بنك الجزائر :التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2010 و عناصر التوجه للسداسي الأول من 2011، ص 04.

سنة 2013 من تراكم مستمر لاحتياطات الصرف، الذي بلغ رقما قياسيا قدر ب 194 مليار دولار، مثل أكثر من 35 شهرا من الواردات من السلع و الخدمات.

كما أدى العجز القياسي في ميزان المدفوعات و انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار الأمريكي إلى تراجع مستوى الاحتياطات لسنة 2015 حيث تراجع مستواها من 178,94 مليار دولار نهاية ديسمبر 2014، إلى 144،13 مليار دولار سنة 2015.

و ترافقاً مع التطورات التي تبقى غير مواتية لميزان المدفوعات الخارجية في 2017، شهدت الاحتياطيات الرسمية للصرف تقلصاً قدره 16.8 مليار دولار منتقلة من 114.1 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 97.3 في نهاية ديسمبر 2017، حيث يرجع الانخفاض في مستوى احتياطيات الصرف في 2017 (16.8 مليار دولار) إلى عاملين :

- انخفاض فعلي في ميزان المدفوعات بحجم 23.3 مليار دولار.
- أثر تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية (الأورو و الدولار).

و استمر تآكل الاحتياطات الصرف حيث انخفضت إلى 79,9 مليار دولار نهاية 2018.

أما في سنة 2019 فقد بلغت نسبة الاحتياطات 61,51 مليار دولار حسب التقرير الاقتصادي الموحد .

خلاصة الفصل الرابع :

عمدت الجزائر منذ سنوات الثمانينات إلى إجراء إصلاحات اقتصادية ، و ركزت على القطاعات الإستراتيجية، حيث أخذت التجارة الخارجية جزء كبير من هذه الإصلاحات ، و هذا سعيا منها لإقامة اقتصاد خالي من القيود الإدارية و يحقق معدلات ايجابية في المؤشرات الاقتصادية الكلية، و من أجل تحقيق هذه الأهداف شرعت الدولة الجزائرية بإجراء إصلاحات عميقة و هادفة، انطلاقا من التسعينات و لم تكن تملك الخيار في ذلك بسبب الظروف الخارجية و الداخلية الصعبة التي عانت منها.

حيث شهدت سنة 1986 انخفاض حاد في أسعار المحروقات و هذا انعكس سلباً على إيرادات الجزائر، مما ساهم في عجز الدولة عن تسديد ديونها الخارجية، ونتيجة ضغط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وكذا توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التي تضمنت محاور إستراتيجية مختلفة ، كلها عوامل ساهمت في تبني تحرير التجارة الخارجية كخيار إستراتيجي، سعياً منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و كذلك التكيف مع النظام التجاري الجديد، من خلال محاولات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما قامت الجزائر بتخفيض الحواجز الجمركية والتخلي عن نظام الحصص، وإنشاء العديد من الهيئات بغرض تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية، والانضمام إلى المنطقة العربية الحرة.

رغم الإصلاحات الاقتصادية و البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر إلا أن عملية التحرير التجاري لم تصل إلى الهدف المنشود والمخطط وهو تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث بينت الصدمة النفطية لسنة 2014 مدى هشاشة الاقتصاد الوطني بسبب تبعيته القوية لقطاع المحروقات ، وتحقيقه لعجز كبير في الفترة بين 2015 و 2017، أما في جانب الصادرات لم تشهد أي تغيير، حيث هيمنت الصادرات النفطية على الصادرات الجزائرية، رغم الجهود المبذولة بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا راجع إلى عدة مشاكل منها ضعف المنتج المحلي ، في حين واصلت واردات السلع منحاها التصاعدي ، كما لم تستطع تنويع الشركاء الرئيسيين، حيث يبقى نفس العملاء للجزائر في السنوات الأخيرة وتركزها في منطقتين (الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ، وبالتالي وجب على الجزائر النهوض بالقطاعات البديلة من أجل تنويع مصادر دخلها و التصدي لأي صدمة قد تحدث بسبب انخفاض أسعار النفط.

الخاتمة

حاولت الجزائر بعد استقلالها على تكريس جهود ها من أجل تنمية اقتصادها، و هذا من خلال المواثيق و البرامج من أجل خلق استراتيجيات لإنجاح عملية التنمية، فاعتمدت على مواثيق منها خطة طرابلس 1962، ميثاق الجزائر سنة 1964، كما اعتمدت على تطبيق المخططات الخماسية التي من خلالها قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية في عدة مجالات، كما قامت بسن العديد من القوانين التي من شأنها القيام بقطاع التجارة الخارجية و تنميته.

كما مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية بثلاث مراحل أساسية ، كانت المرحلة الأولى هي السيطرة على التجارة الخارجية للبلاد بعد الاستقلال، وحتى أوائل السبعينيات، كما تم اعتماد سلسلة من الإجراءات حاولت من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة ، بما في ذلك استحداث معدلات جديدة للتعريفة الجمركية و تم تنويع تشكيلتها و هذا من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية، و من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي سنة 1963، و أيضا لجأت إلى نظام الحصص و التجمعات المهنية للشراء، كل هذا بهدف ممارسة الرقابة على القطاع تمهيدا لاحتكارها لقطاع التجارة الخارجية، و استمر احتكار الدولة للقطاع حتى عام 1989 من أجل الدفع بعجلة التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية المتبعة في إطار سياسة تنموية شاملة.

منذ منتصف الثمانينيات، و بعد أزمة النفط سنة 1986 شرعت الجزائر في التفاوض مع صندوق النقد الدولي من أجل مساعدتها في الخروج من الأزمة و المديونية الخانقة التي تعرضت لها بعد الانخفاض الحاد في أسعار البترول، حيث اعتمدت على البرامج التصحيحية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي، و هذا من خلال البرامج التالية : اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989، اتفاق الاستعداد الائتماني ال ثاني (جوان 1991- مارس 1992)، برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى أفريل 1994 مارس (1995) و برنامج التعديل الهيكلي (الفترة من 1995/03/31إلى 1998/04/01)، و هذا من أجل متابعة تحرير التجارة الخارجية رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات.

كما وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، و دخلت الاتفاقية حيز التطبيق رسميا سنة 2005، تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة، أي إلى غاية سنة 2017 قصد إقامة منطقة تبادل حر وتقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية ، و هذا من خلال فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، و حاولت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العديد من المحاولات و الجولات و هذا من أجل دمج اقتصادها الوطني بالاقتصاد العالمي و قد نجحت في رفع عديد التحفظات التي أبدتها المنظمة العالمية للتجارة ، والتي كانت تعيق انضمامها، خاصة الانفتاح على الاستثمار، لا سيما مع إلغاء قاعدة 51/49 باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية.

و على الرغم من كل هذه الجهود ، فقد واجه الاقتصاد الوطني تأخيرات بسبب بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية الصعبة. و لهذا اعتمدت الجزائر سياسة تنموية جديدة لتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني من جديد واستمرار عملية التنمية في جميع القطاعات ، الأمر الذي تطلب اعتماد برامج متنوعة، لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد، ينعكس ذلك من خلال المخطط الخماسي و برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004)، تليها (2005-2009) خطة تكميلية لدعم النمو، و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014). كل هذا يهيئ لإستراتيجية تنمية حقيقية للجزائر .

كما لم تحقق عملية تحرير التجارة الهدف المتوقع و المخطط له المتمثل في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات و النهوض بقطاع التجارة الخارجية ، حيث أظهرت الصدمة النفطية لعام 2014 و العجز بين عامي 2015 و 2017 ضعف الاقتصاد الوطني حيث لم تحدث أي تغيرات بالصادرات الجزائرية رغم الجهود المبذولة لتنويع الصادرات و بقيت تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات و لم تنوع من هيكل صادراتها و هذا راجع إلى ضعف المنتج الوطني و عدم قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية ، أما من حيث الواردات فنلاحظ الزيادة الكبيرة في حجمها، أما من حيث الشركاء التجاريين كانت و لا زالت الجزائر تتعامل مع دول الاتحاد الأوروبي من حيث الصادرات و الواردات حيث تعد الشريك التجاري الأول للجزائر، تليها بعد ذلك دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أما باقي دول العالم فتبقى التعامل التجاري معها بنسبة قليلة بالمقارنة بالشريكين التجاريين الأولين.

1 -**النتائج**: توصلنا من خلال هذا العمل إلى جملة من النتائج و التي ندرجها ضمن مجموعة النقاط التالية:

-يعتبر قطاع التجارة الخارجية الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية و ذلك استنادا إلى عدة مؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية، لذلك فالتجارة الخارجية الجزائرية تشهد جملة من الإصلاحات و التعديلات الهيكلية المنتهجة و التي تقوم بالأساس على فكرتي ترقية الصادرات و من ثم البحث عن سبل الاندماج في السوق الدولية .

-و بالرغم من الأهمية النسبية المتواضعة للتجارة الخارجية الجزائرية في إجمالي التجارة العالمية، إلا أن هذه النسبة لا تعكس الدور الحيوي و الفعال الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في القطاع الاقتصادي الجزائري.

-بالنسبة للصادرات الجزائرية نجد أن الصادرات البترولية تحضى بحصة الأسد من إجمالي الصادرات على اعتبار أن الجزائر دولة نفطية، و هذا ما يفسر بالدرجة الأولى مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية للبترول و أنه رهن الظروف التي قد تطرأ على هذه السوق، أما عن باقي الصادرات (صادرات غير نفطية) فهي لم تبلغ حتى نسبة 04 % من إجمالي الصادرات موزعة بين عدة مجموعات سلعية محددة.

-بالنسبة للواردات الجزائرية فهي لا تختلف عن وضعية الصادرات إذ تتميز هي الأخرى بالتركز السلعي، حيث تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم السلع المستوردة من الخارج، أما بالنسبة لقيمة الواردات فقد شهدت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة و لم تشهد أي تراجع في هذه المرحلة نتيجة لدخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق و حتمية الانفتاح الاقتصادي على الخارج.

-إن السوق الأوربية تمثل أهم المناطق التي تشكل سوقا مهما لامتصاص الصادرات الجزائرية أو في تموين السوق الجزائرية بمختلف السلع.

-بالرغم من تعدد الإصلاحات و تنوعها و الهادفة إلى القضاء على تبعية الاقتصاد الوطني للبترول، إلا أن الصادرات خارج المحروقات لحد الآن مازالت هامشية و تمثل نسبيا ضئيلة من الصادرات الجزائرية.

2 -الاقتراحات: من خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي :

-العمل على مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كسياسة للإقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه، من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتوجات المحلية و تنويعها و هو المسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند اندماجه في المبادلات الإقليمية و الدولية من خلال المفاوضات التي تقوم بها الجزائر من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

-على الجزائر أن تعمل على زيادة تخفيض القيود الجمركية و الجبائية و الإدارية مما يخدم مصلحة المؤسسات الوطنية و يشجع جذب المستثمر الأجنبي لإعطاء ديناميكية أكثر للسوق الداخلية و التنافس من أجل الدخول إلى الأسواق الأجنبية.

-إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، لأنها تقوم على عدم المساواة ولن تستفيد الجزائر منها على المدى الطويل سوى زيادة الواردات وإغلاق المؤسسات الإنتاجية أي انخفاض الصادرات و بالتالي ستعيق عملية التنمية الاقتصادية.

-ضرورة الرفع من مستوى تأهيل المؤسسات الإنتاجية الوطنية من حيث الجودة و المنافسة لمواجهة الانفتاح التجاري .

-الحاجة لإجراء إصلاحات و إتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من تعزيز و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-ضرورة تنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية مثل الزراعة و الصناعات الإستخراجية، و تطوير قطاع السياحة ، لتعزيز و تنويع الصادرات غير النفطية.

3 - آفاق الدراسة : يمكن لنا اقتراح بعض الدراسات التي لم تسعنا الدراسة التطرق إليها، ويمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا، نذكر منها ما يلي:

- ما هي الآثار المتوقعة من مشروع قانون المحروقات الذي أقرته الجزائر على قطاع المحروقات و على الاقتصاد الوطني ككل .
- فيما تتمثل انعكاسات انضمام الجزائر إلى منظمة "بريكس " على الاقتصاد الجزائري .
- كيف أثرت الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الجزائر حديثا على الميزان التجاري و على التنويع في هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية :

1 –الكتب:

-أبو شرار، علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي : نظريات و سياسات، دار المسيرة، الأردن، 2007.

-أحمد، عبد الرحمان يسرى ، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 .

-أحمد، عبد الرحمان يسري ، مُحَّد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

-أمين، هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي- النظرية و التطبيق-، دار الثراء، عمان، ط 01، 2010 .

-البنا، مُحَّد مُحَّد ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.

-الجمل، جمال جويدان ، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2006.

-السريتي، السيد مُحَّد أحمد ، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2009.

-السواعي، خالد ، التجارة الدولية (النظرية و تطبيقاتها)، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط 01، 2010.

-العصار، رشاد وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2000 .

-بكري، كامل ، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 .

-بلقاسم، زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006 .

-بن شهرة، مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، دار الحامد، عمان، 2009.

-بن دعيدة، عبدالله ، الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة للبلاد العربية، المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 2005.

-بهلول، مُحَّد بلقاسم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

-تواتي، ناجي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

-حاتم، سامي عفيفي ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، 2009 .

-حشيش، عادل أحمد ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

-خالد، جميل مُحَّد ، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2014.

-دياب، مُحَمَّد ، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010 .

-شهاب، مجدي محمود ، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1996.

-شهاب، مجدي محمود ، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية، 2007.

-شيحة، مصطفى رشدي، المعاملات الاقتصادية الدولية، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1994.

-عابد، مُحَمَّد سيد ، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ، 1999.

-عباس، علي ، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد، الأردن، ط 1، 2003.

-عبد الحميد، طلعت أسعد ، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، كلية التجارة جامعة المنصورة، 1998.

-عبد الخالق، جودة ، الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، مصر، 1992.

-عبد العزيز، محمود، رانيا عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، ط 1، الإسكندرية، 2008.

-عبد العظيم، حمدي ، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996

-عبد القادر، السيد المتولي ، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، دار الفكر، عمان، ط01، 2011.

-عبد المجيد ، قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط3، الجزائر، 2006.

-عمر، حسين ، الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ط 1 ، 1997.

-عوض الله، زينب حسين ، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية)، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004 .

-غزلان، مُحَمَّد إبراهيم ، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1975 .

-قابل، مُحَمَّد صفوت ، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الجولي، القاهرة، 2009 .

-كريانين، موردخاي ، الاقتصاد الدولي، تعريب مُحَمَّد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

-لعشب، محفوظ ، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

-مُحَمَّد، جاسم ، التجارة الدولية، ط 1، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2013.

-مسعداوي، يوسف، دراسات في التجارة الخارجية، دار هومة، الجزائر،2010.

-مصطفي، أحمد فارس ، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.

-مطر، موسى وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .

-هني، أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

-وفاء، عبد الباسط ، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000.

-يونس، محمود ، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، القاهرة، 1993.

-يونس، محمود مُحَمَّد و آخرون، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2009.

2 المذكرات و الأطروحات :

-بختاش، راضية، مصادر النمو الاقتصادي و دور السياسات الاقتصادية في تفعيله : حالة الجزائر خلال الفترة(1970- 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2014- 2015.

-بسطالي، حداد، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، 2019-2020.

-برباص، الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التسيير، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2008-2009.

-بن الطاهر حسين، انعكاسات برامج التعديل على مستوى العمالة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، 5 أكتوبر 2001.

-بن ديب، عبد الرشيد، تنظيم و تطور التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

-بورويس، عبد العال، دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.

-تواتي، جمال، دراسة تحليلية و اقتصادية قياسية للتداخل بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998.

-سلطاني، سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط و التنمية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003/2002.

-شيخي، حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011.

-عابي، وليد، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف 2019/1،2018.

-عامر، عبد اللطيف ، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

-عبدوس، عبد العزيز ، " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010- 2011.

-قريز، مسعود، التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، قسم علوم التسيير، ، الجزائر، 2001/2000.

-لوصيف، فيصل، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر (1970-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2014/2013.

-مداني، لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

-مروش، يوسف، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و أثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

-مسغوني، منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001)، مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2004.

-مولحسان، آيات الله ، المرظمة العالمية و انعكاساتها على القطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

-نصر الدين، عزة فؤاد، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2005.

3 الملتقيات :

-بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002.

-بوعشة، مبارك، من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، الملتقى الدولي حول: "تقييم أثار برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 ،الجزائر، أيام، 11-12 مارس 2013.

-بولعيد، بعلوج، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أفريل، جامعة قسنطينة، 2003.

-بوهزة، محمد، براج، صباح، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001–2009، الملتقى الدولي حول :"تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف 1، الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013.

-راتول، محمد، العولمة الاقتصادية و تحولات الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي 2003.

-عثماني أنيسة، بوحصان لامية، "دراسة قياسية الأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر" الملتقى الدولي :"تقيم أثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2004 "، كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

-عماري، عمار ، قطاف ، ليلى، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقي الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، سطيف، 30 أكتوبر 2001.

4 المجلات:

-إدريس، يوسف عثمان، تحرير رأس المال : المزايا و المخاطر، مجلة العصر، العدد 35، مارس 2005.

- إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الثامنة، العدد 12، الكويت،يوليو 2016.

-الأطرش، مُحَمَّد، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد260، 2000.

-التكامل الاقتصادي العالمي، تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية 2001.

-الربيعي، مهند حميد، الانفتاح الاقتصادي في تجارب التنمية، جريدة الصباح، الصفحة الاقتصادية ، 05 /2012/06.

-الفرجاني، نادر، هجرة الكفاءات و التنمية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، القاهرة، العدد 80.

-العباس، بلقاسم، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 31، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2004.

-بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، العدد الثامن جانفي2005.

-بلحارث، ليندة، تأثير مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني و التجارة، مجلة معارف (مجلة علمية محكمة)، ، المجلد 08 العدد 17،2014.

-بلحضري، عبد الرزاق، شريفي، إبراهيم، دراسة تأثير الانفتاح التجاري على إنتاجية العمالة الماهرة و العمالة غير الماهرة في الجزائر ، مجلة مجاميع المعرفة،العدد 2، المجلد 7،أفريل 2021.

-بلقليل، نورالدين، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (pcd): دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج ميلة وفق لمشاريع سنة 2015 ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، العدد 08، 2017.

-بن أحمد، لخضر ، لباز ، الأمين ، الاستثمارات العامة في الجزائر و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)، مجلة الحقوق و العلوم السياسية- دراسات اقتصادية- 20 (1)، جامعة زيان عاشور الجلفة.

-بن الطاهر ، حسين، انعكاسات برامج التعديل على مستوى العمالة في الجزائر، مجلة حوليات، جامعة منتوري، قسنطينة، 5 أكتوبر2001.

-بن تومي صالح ، شقبقب ، عيسى، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 08، 2006.

-بوحيتم نور الهدى، جماني ، مسعود، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 2 ،المجلد 6، ديسمبر 2020.

-بوخري، آمنة، يوسفي ، رشيد، برامج الإصلاح الاقتصادي و أثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة(1989-2015)، جامعة مستغانم، العدد 09، جوان 2018.

-جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة الجزائر، 2012.

-خلوط، فوزية، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة – الجزائر ، العدد01، فيفري 2013.

-زعباط، عبدالحميد، الشراكة الأورو-متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،جامعة الجزائر.

-زيرمي، نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية و إصلاحات صندوق النقد الدولي : تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية و الأسواق، المجلد 03، العدد 02، 2016.

-سعدان، منصوري، دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14(1) مارس 2018.

-عبد اللطيف باري، الشنوي علي، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية، مجلة البحوث السياسية الإدارية، العدد 12، 2018.

-عبود، زرقين ، توايتية الطاهر ، آثار و انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،أم البواقي، العدد19، 2013.

-عتيق، الشيخ، بومدين، مُحَمَّد أمين، أثر الانفتاح التجاري على العمالة في القطاعات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، المجلد السابع، أفريل 2021.

-عرقوب، نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري و آليات نجاحها، مجلة الحقوق و العوم الإنسانية- العدد الاقتصادي 24،(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

-غنيم أحمد فاروق، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2006.

-قويدر، عياش، براهيمي، عبدالله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأغواط، المجلد 02، العدد 02، 2005.

-مجلة التمويل والتنمية، تستند إلى تقرير البنك الدولي 1995، مارس 1996.

-مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، "الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح"، أبريل 2002.

-مسعودي، زكريا، تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال موسع كالدور السحري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.

-مصراوي، منيرة ، يوسفي ، رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بواد كس، العدد 07، مارس 2017

-يونس، منير، "ثمار الإصلاحات النهوض الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، 23 أفريل 2002.

5 -موقع الانترنت:

- إحصائيات التجارة الخارجية ، 14:31 /11/20 https://www.commerce.gov.dz/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-2022

- حسان لخضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، على الموقع،

www.arab-ari.org/cour25/pdf

- وكالة الأنباء الجزائرية، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح للجزائر ب غزو الأسواق الأجنبية، أكتوبر 2021، https://www.aps.dz/ar/economie/113907-2021-10-12-18-20- 1823/04/2022 01:50

- وزارة الشؤون الخارجية، http://www.mae.gov.dz/news_article/2970.aspx 23/04/2022

6 -الأوامر و التقارير :

- الأمر رقم 63-414، المؤرخ في 28 أكتوبر 1963.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:"تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، 1998.
- المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للسنوات (1990- 2019).
- بنك الجزائر : إحصائيات السنوات (1990- 2018).
- بنك الجزائر : حوصلة حول التطورات النقدية و المالية السنوات (2010- 2018).
- بنك الجزائر : التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
- بنك الجزائر : التقرير السنوي 2018 للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

ثانيا– المراجع الأجنبية :

- Josette Peyrard, Gestion Financière Internationale, 4eme édition, Paris 1999.
- Maurice Bye, Relation Économique Internationale, Dalloz, Paris, 1971.
- Otmane BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006.
- Paul Krugman, Maurice Obstfeled, économie international, deBoeck université, gene edition, Belgique, 2008.